الشبكة العربية

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

العدد الثامن فبراير 2021 م

الشبكة العربية تصدر بيان رافض لمخططات الضم الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة










ندوة إلكترونية حول الرقابة في أماكن الحرمان من مبدأ عدم الإيذاء

حوار مع د. المري
أمين عام التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر

لقاء استشاري بالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان لإعادة تصور مستقبل التربية والتعليم بحلول 2050



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

The Arab Network for National Human Rights Institutions



قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 - الفقرة 11

"وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات، بحيث يعود الشيء إلى أصله وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدالة، بحيث يعوّض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة"

وعد بلفور، جريمة مستمرة... لا قيمة للاعتذار عنه

يتصرف الطغاة كما يحلو لهم... وفق مصالحهم وأهوائهم... فكانت فكرة "وعد بلفور" بخلق كيان استعماري استيطاني غاصب في قلب الوطن العربي كقاعدة دائمة للاستعمار الغربي، فكرة استعمارية خلّاقة بمكرها، حيث أعطت بريطانيا "ما لا تملك لمن لا يستحق"، والآن وبعد مرور أكثر من مئة سنة على هذا الوعد المشؤوم، أصبح العرب أكثر تفرقاً وتشرذماً، وازداد الكيان الصهيوني العنصري تجبراً وطغياناً... وكيف لا مع استمرار النهج الاستعماري... لن ينفذ الصهاينة قرارات الشرعة الدولية ولن يعطوا الفلسطينيين استقلالهم وحريتهم "الاستقلال لدولة (وفق الواقع الحالي) على أقل من 15٪ من مساحة فلسطين"، هذه الدولة التي رضي بها العرب والفلسطينيون ولم يرض بها الاحتلال الإسرائيلي.

لذلك لا قيمة للاعتذار عن وعد بلفور، فلا معنى لهذا، مع استمرار الإيديولوجيات والسياسات الاستراتيجية الاستعمارية، التي تعتمد على نهب ثروات الشعوب وقهرها وانتهاك جميع النواميس البشرية والإلهية، لصالح فئة محدودة من قيادات رؤوس الأموال والمصارف والشركات الكبرى في العالم، هذه المأساة والملهاة التراجيدية في آن معاً، التي لا توصل لمكان إلا لاحتقار ذاتهم الإنسانية... إلى أين... ومن أجل ماذا؟!

تسبب وعد بلفور باقتلاع الشعب العربي الفلسطيني من أرضه، وتهجيره وتعريضه لأبشع وأقسى أنواع الظلم والانتهاكات، هذه الانتهاكات المتجددة والمستمرة التي لن تنتهي إلا بالتحرير... الذي لن يأتي إلا باتفاق الأمة العربية وتوحيد صفوفها، وبداية بإنهاء الانقسام الفلسطيني وتوحيد الصف وتفعيل المقاومة الشعبية.

أما المجتمع الدولي؛ فعليه تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، لتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وأخذ حقوقه ووقف الاعتداءات والانتهاكات الوحشية التي يمارسها الاحتلال العنصري بحقه؛ فالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين لم يعد مقبولاً، فلا بد من تحرير فلسطين ومنحها استقلالها، لأنه الأساس الوحيد للحل ولسلام عادل وشامل.

لذلك؛ لا بد من وقف مأساة الفلسطينيين بتنفيذ القرار 181 الذي اعتمدته الجمعية العامة عام 1947، والذي شكل الأساس القانوني لإنشاء دولة إسرائيل ودولة ثانية للفلسطينيين ذات سيادة والقابلة للحياة على 42.3٪ من فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، مع ضمان حق العودة وتقرير المصير، وهو الحد الأدنى الذي يمكن أن يفعله المتسببون بكارثة الشعب الفلسطيني. وليس لشيء، إلا لكونها فرصتهم المحدودة المدة لإنقاذ أرواحهم واستعادة إنسانيتكم المفقودة، فالتحرير قادم لا ريب فيه.

رئيس التحرير
سلطان بن حسن الجمّالي

تقرأ داخل العدد



13 حلقة نقاشية افتراضية تحت عنوان 75 عام .. "تطوير منظومة حقوق الإنسان .. الآثار والآفاق"



18 ندوة حقوقية بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني



23 اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان تُواصل برامج التوعية والتثقيف

هيئة التحرير

رئيس التحرير
سلطان الجمّالي

مستشار التحرير
غفار العلي

سكرتارية التحرير
محمد ناصر اللواء
بدر الدين ميرغني
ضياء الدين عباس
أحمد ماهر
إيناس الناطور
ناصر صالح

للتواصل
هاتف : 261 048 44 (974+)
فاكس : 687 316 44 (974+)
ص.ب : 2414 الدوحة - قطر
the-arab-network@annhri.org

الموقع الالكتروني
www.annhri.org

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

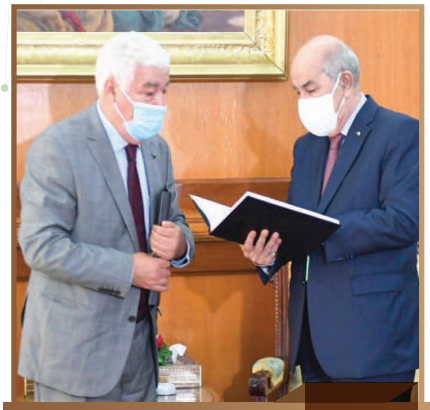
The_Arab_Network

المقالات التي تنشر في المجلة تعبر عن آراء كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

تقرأ داخل العدد



32 المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب يصدر تقريره السنوي وآخر موضوعاتي



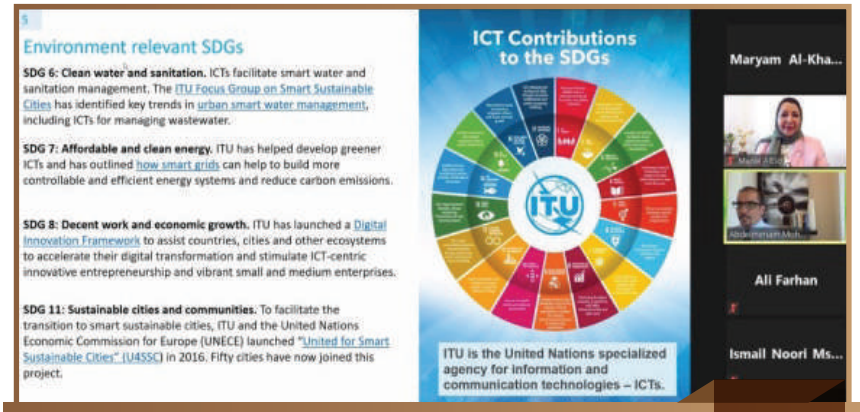
29 المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالجزائر يصدر تقريره السنوي الخاص لعام 2019



35 في ظل جائحة كورونا في فلسطين
الهيئة المستقلة تعمل وفق خطط طوارئ لمواجهة تحديات حماية حقوق الإنسان



42 نحو استراتيجية حقوقية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي
الدكتور عمار الدويك – مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - فلسطين

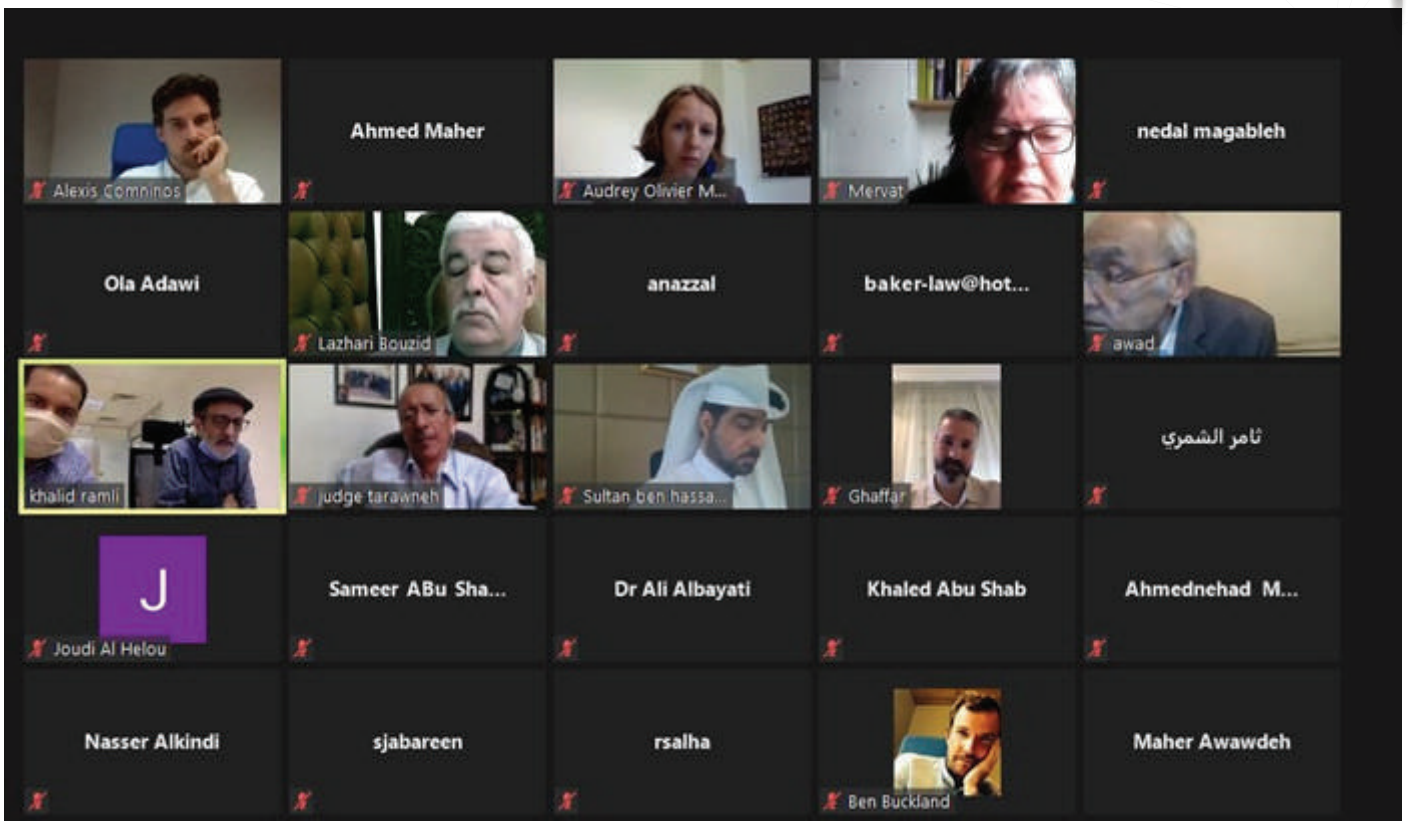


27 المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين تنظم ورشة عمل حول تقنية المعلومات والاتصالات الخضراء بالتعاون مع المجلس الأعلى للبيئة



15 الشبكة العربية تعقد الاجتماع الأول للجنتها التنفيذية للعام 2020م عن بعد

ندوة إلكترونية حول الرقابة في أماكن الحرمان من مبدأ عدم الإيذاء



الدوحة: 14 يونيو 2020

يونس: جائحة كورونا تملي على المؤسسات الوطنية العمل الحثيث لحماية حقوق الإنسان

الجمّالي: ضرورة قصوى لتبادل الخبرات والتجارب في حالة الأزمات الصحية

الندوة بمشاركة 33 من ممثلي المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة العربية

التدابير الاحترازية الفعّالة والاعتبارات الصحية التي يتعين على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوقائية الوطنية اتخاذها في أثناء زيارة أماكن الاحتجاز. إلى جانب استكشاف كيفية تأثير التدابير الاحترازية والاعتبارات الصحية للمراقبين على هدف ومنهجية الرصد.

نظمت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالشراكة مع جمعية الوقاية من التعذيب APT – مقرها جنيف- ندوة إلكترونية حول الرقابة على أماكن الحرمان من مبدأ "عدم الإيذاء" من الناحية النظرية إلى التطبيق بمشاركة 33 من ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة العربية. هدفت الندوة إلى التعرف على التحديات الرئيسية والممارسات الجيدة المتعلقة بمنع ومواجهة انتشار فيروس كوفيد-19 في أماكن الحرمان من الحرية، وتقديم إرشادات عملية لمراقبي الاحتجاز بشأن

وفي كلمته الافتتاحية قال السيد عصام يونس رئس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين: إن الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم، بسبب انتشار جائحة الكورونا، تملي على المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان ضرورة العمل الحثيث لضمان وحماية حقوق الإنسان منوهاً إلى الحاجة الأكبر للدور الفعال للمؤسسات الوطنية، أكثر من أي وقت مضى. وأشار يونس إلى أن أزمة كورونا أثبتت استطاعة المؤسسات الوطنية

على العمل بآليات مبتكرة لإنجاز عملها وخاصة الرقابة على أماكن الاحتجاز والتي من ضمنها أماكن الحجر الصحي. لافتاً في هذا السياق إلى أن الهيئة الفلسطينية قامت بمتابعة أوضاع أماكن الاحتجاز والعمل على تحسينها دون الاضطرار الى زيارتها بشكل شخصي الّا في حالات وصفها بالاستثنائية وقال: تطلبت تلك الحالات الأخذ بكافة الإجراءات الاحترازية والوقائية من المرض خوفاً من انتقاله إلى النزلاء وحفاظاً على صحة العاملين في الهيئة. مؤكداً في الوقت نفسه على أهمية الاطلاع على التجارب الدولية وتبادلها في هذا الإطار والتعرف على الخبرة العملية لجمعية الوقاية من التعذيب والاستفادة منها في عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

من جانبه رحب السيد سلطان بن حسن الجمّالي المدير التنفيذي للشبكة العربية؛ الأمين العام المساعد للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر بالمشاركين وتوجه بالشكر للجهات المنظمة للندوة وأكد في تصريح صحفي عقب الندوة على أهمية تبادل الخبرات والتجارب بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حالة الأزمات الصحية لما لها من دور بارز في عملية حماية وتعزيز الحق في الصحة ومتابعة الإجراءات الاحترازية والاستثناءات المترتبة عليها في تقييد بعض الحريات وذلك بإطار الحد من انتشار الأوبئة. وأبدى الجمّالي أمله في أن يخرج المشاركون في الندوة بأفضل الممارسات ونقلها لمؤسساتهم لتحقيق الاستفادة القصوى وفق ولايتها في أثناء عمليات الرصد والمتابعة لحالات الأوبئة.

من جهتها قدمت السيدة أودري أوليفييه مورالت ممثل جمعية الوقاية من التعذيب نبذة حول أهداف الندوة، وأبرز النشاطات والفعاليات التي نفذتها الجمعية خلال جائحة كورونا، وأكدت أوليفييه على أن الجائحة فرضت على الهيئات الرقابية التفكير بشكل مختلف من أجل مواصلة الوفاء بالتزاماتها بطرق بديلة ومبتكرة بما يحترم مبدأ عدم الضرر. وبدوره استعرض السيد أليكسيس كومينوس من جمعية الوقاية من التعذيب؛ المذكرة التوجيهية بشأن منهجية الرصد الخاصة بالجمعية، كما أدار الحوار ونظم المداخلات.

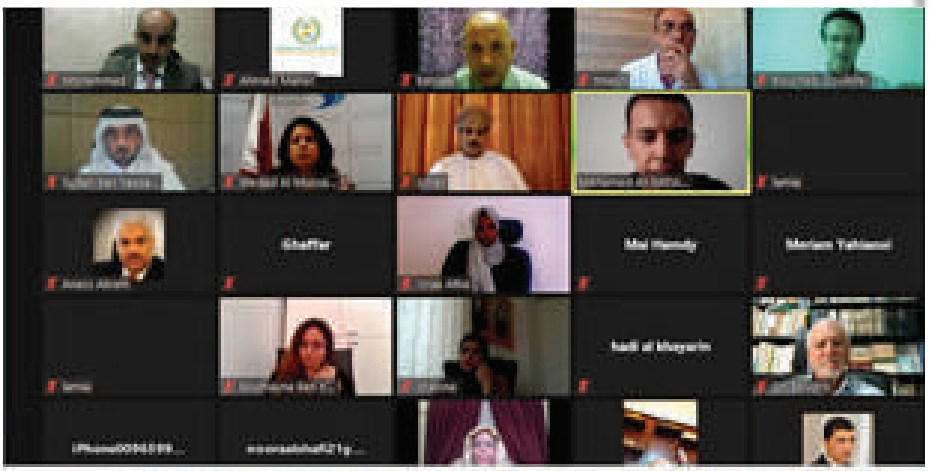
بينما تناول جدول أعمال الندوة نظرة عامة على نتائج الندوات عبر الإنترنت حيث ناقش المشاركون، الرقابة على أماكن الاحتجاز في ظل فيروس كوفيد-19: التقييم المسائلة والممارسات الواعدة، وتم خلال هذا المحور تبادل خبرات المشاركين، كما تضمن جدول أعمال الورشة أسئلة إرشادية حول التحديات الخاصة التي تواجه تنفيذ المهمة الرقابية في سياق اضطلاع المؤسسات الوطنية بمهامها في عملية تعزيز حقوق الإنسان في المؤسسات الإصلاحية والعقابية، وفي أماكن الحرمان من الحرية الأخرى بظل انتشار جائحة كورونا، بالإضافة إلى تبادل أفضل الممارسات بالطرق البديلة للقيام بأنشطة المراقبة عن بعد دون الحاجة إلى زيارة أماكن الاحتجاز. و كيفية تطبيق مبدأ عدم الضرر في الممارسة (بما في ذلك استخدام معدات الحماية الشخصية) في حال استدعى الأمر للزيارة الميدانية، علاوة على مناقشة الأسئلة لأهم القضايا التي حددتها المؤسسات الوطنية بوصفها مثيرة للقلق بشكل خاص.

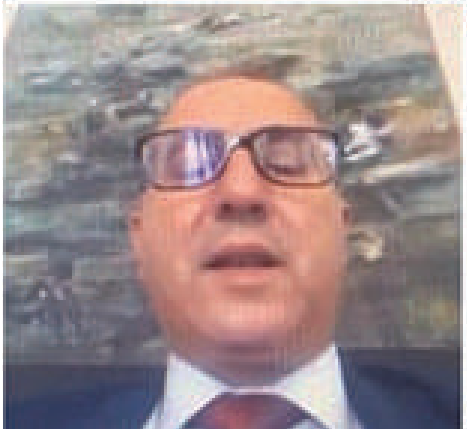
فيما استعرض المشاركون من المغرب والجزائر ومصر والعراق وفلسطين والأردن وعُمان ، تجارب مؤسساتهم الوطنية في مجال الرقابة على أماكن الاحتجاز والحجر الصحي، والآليات المستخدمة في تحقيق ذلك وأفضل الممارسات خلال تعاونهم مع السلطات المختصة بشأن حل مشكلة الاكتظاظ داخل مراكز الاحتجاز، والمخاطر التي كانت ستتهدد المحتجزين، وقصص النجاح التي توصلوا إليها في إقناع السلطات للإفراج المؤقت والاستثنائي لبعض المحتجزين الذين لا يشكلون خطورة على المجتمع، وتغليب اعتبارات الصحة وسلامة وفق معايير وإجراءات قانونية تهدف لصيانة كرامة وحياة الإنسان.

وفي السياق ذاته؛ أوضحت ورقة مفاهيم الندوة أن الوضع الوبائي الذي فرضه انتشار وباء كوفيد-19 في معظم أرجاء العالم، يجبر الهيئات الرقابية على التفكير بشكل مختلف من أجل مواصلة الوفاء بولايتها بطرق بديلة، مع احترام مبدأ عدم الضرر. وبينت الورقة أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوقائية الوطنية؛ يمكن أن تتحول إلى أحد عوامل نقل المرض من الخارج إلى أماكن الحرمان من الحرية، لتشكل بذلك تهديداً بنقل العدوى للأشخاص المحتجزين وكذلك لموظفي الاحتجاز. وبالمثل، على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوقائية الوطنية؛ واجب العناية تجاه موظفيها، الأمر الذي يتطلب احتياطات كافية لتجنب تعريضهم لمخاطر غير ضرورية أو مفرطة.

يذكر أن جمعية الوقاية من التعذيب APT تشارك بخبرتها العملية ورؤيتها حول الرقابة على أماكن الاحتجاز خلال مواجهة فيروس كوفيد-19، وذلك بهدف توفير منصة للمؤسسات الوطنية العربية لتبادل الممارسات والتحديات، واستكشاف الحلول العملية لمساعدة المراقبين على تكييف ممارساتهم في الاحتجاز. وجمعية الوقاية من التعذيب (Association for Prevention of Torture) هي منظمة غير حكومية مستقلة مقرها الرئيسي في جنيف تأسست عام 1977م، وقد ساهمت بشكل مباشر في وضع الاتفاقيات الدولية والإقليمية حول الوقاية من التعذيب ولا سيما البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، لذلك تتمتع خبرة واسعة في إنشاء الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب، ما سيشجع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة العربية من رفع وتعزيز التعاون معها وتبادل المعلومات والدراسات وأفضل التجارب والممارسات والخبرات.

لقاء استشاري بالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان لإعادة تصور مستقبل التربية والتعليم بحلول 2050







الدوحة: 30 يونيو 2020

المؤسسات الوطنية في المنطقة العربية تقدم توصياتها لليونسكو

الجمّالي: يجب إعادة النظر في بناء المعلم وتأهيله وتأمين حياة كريمة له

عبد الباسط: ننظر للتعليم كأداة أساسية في قيادة قيم الحرية والمساواة والعدالة

أكد السيد سلطان بن حسن الجمّالي المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الدور الهام للمدارس في عملية البناء التربوي والعلمي والنفسي للطلاب، خاصة في مرحلة التعليم الأساسي، منوهاً في الوقت بأن المعلمون والمناهج الركيزتان الرئيسيتان في عملية البناء للطلاب والتي وصفها بالمشروع الوطني.

جاء ذلك خلال كلمته الافتتاحية في اللقاء الاستشاري حول "مستقبل التربية والتعليم في المنطقة العربية" والذي نظمته عن بعد عبر الانترنت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان – مقره تونس - وقال الجمّالي:" إنّ المعلمون هم بناة الأجيال، لذلك علينا إعادة النظر في بناء المعلم وتأهيله وتأمين حياة كريمة له ولأسرته، ليتسنى له القيام بالدور المطلوب منه، وهنالك ضرورة لتحسين بيئة التعليم وتطوير أساليبه وأدواته بما يتماشى مع تطورات العصر والعلم، وأضاف: كذلك علينا مراجعة المناهج التعليمية في المنطقة العربية وحذف خطاب الكراهية واستبداله بقيم التسامح وقبول الآخر والعيش المشترك والمحبة والإخاء، وتضمينها بمبادئ وثقافة حقوق الإنسان، ما يسهل توعية وتثقيف الأجيال بحقوقهم الإنسانية وتدريبهم على المطالبة بها وتعزيزها وحمايتها، وتدريبهم أيضاً على الحوار كطريقة لحل المشكلات ونبذ العنف وقبول الاختلاف والرأي الآخر.

ثقافة حقوق الإنسان تستمد قوتها من الفهم الواعي للأفراد

وأكد المدير التنفيذي للشبكة العربية أن ثقافة حقوق الإنسان تستمد قوتها من الفهم الواعي للأفراد والذي يتوج باحترامهم لها. داعياً في ذات السياق إلى ضرورة رفع مرحلة التعليم الإلزامي لتشمل المرحلة الثانوية وبما يمكن الجيل الصاعد من مواجهة التحديات وتغيرات العصر السريعة. وقال الجمّالي: نحن نتطلع للخروج من خلال هذا اللقاء الهام بتوصيات من شأنها المساهمة بتشكيل تصور مستقبل التربية والتعليم بحلول عام 2050، ونتمنى أن تتابع الشبكة العربية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تعاونها مع المعهد العربي ومنظمة اليونسكو وجميع أصحاب المصلحة للاستثمار في التربية والتعليم.

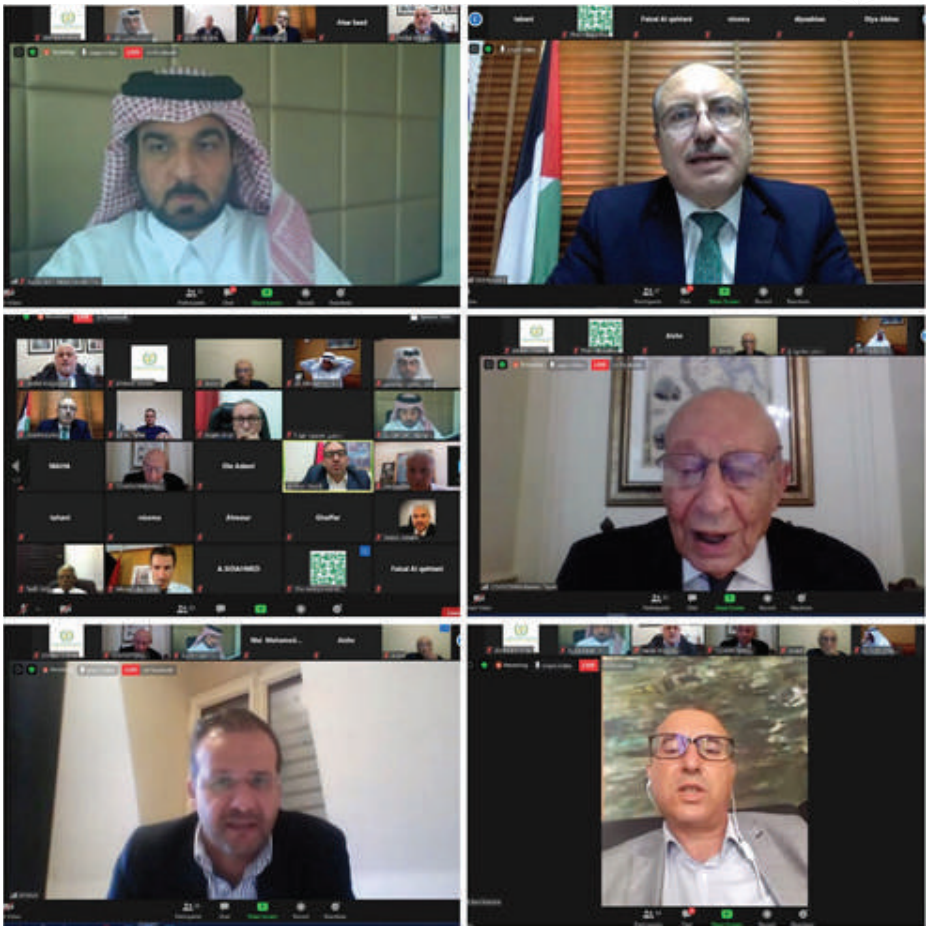
من جانبه قال السيد عبد الباسط بن حسن رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان: إنّ قضية التعليم هي قضية عالمية شاملة

ودائما ما تسعى الأمم المتحدة واليونسكو في مختلف الحقب في البحث حول طرق تطوير التعليم خاصة في الأوضاع الاستثنائية التي يمر بها عالمنا. وتناول بن حسن شرحاً حول الهيئة الدولية الكبرى المعنية بمستقبل التعليم لافتاً إلى أن الهيئة تتكون من 18 خبير وخبيرة من مختلف أنحاء العالم تترأسها فخامة السيدة سهلورق زودي رئيسة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية. وقال: إن المهمة الأساسية التي أسندت لهذه الهيئة هي قيادة حوار متعدد الأصوات وهو حوار عالمي كبير من أجل البحث في سبل استشراف مستقبل التعليم في حدود سنة 2050م. وأضاف: إن الهيئة لا تنظر للتعليم كمدرسة فقط وإنما ستعمل على عدد من القضايا ذات الارتباط بالتعليم كالتعليم في الحرب وقضايا النزاعات وعلاقة التعليم بالإدماج وقضايا التمييز وعلاقته بالبيئة والتكنولوجيا الحديثة وعدد كبير آخر من القضايا ذات الصلة بالتعليم منوهاً إلى أنّ الهيئة الدولية الكبرى المعنية بمستقبل التعليم تعتبر التعليم كمنطلق لبحث أزمات العالم وبحث سبل الارتقاء بالبلدان.

وأوضح السيد رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان أن التعليم هو مفتوح على المجتمع وينظر له كنوع من الثروة المشتركة والمصلحة العامة وأداة أساسية في قيادة قيم الحرية والمساواة والعدالة مؤكداً في ذات السياق أن التعليم أداة أساسية في تنمية مجتمعاتنا الدامجة والمستدامة وقال: هو – التعليم- حل لأسئلة عالمنا الكثيرة العنف والفقر والتفقير وتزايد الهوة بين الشعوب والافراد والمجتمعات وكل ما يشكوه العالم اليوم من انفلات للتوازنات الكبرى البيئة والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. ولفت بن حسن إلى أنّ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي جوهر هذه الرؤية لإصلاح التعليم، مشيراً إلى أنّ الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان تجمعهما شراكة تجسدت في عديد المناسبات. وقال: كان الهم الأساسي للجانبين هو البحث في طرق تطوير قضايا التربية على حقوق الإنسان ونشر ثقافتها. وأضاف: نحن في المعهد العربي وجدنا دائما في الشبكة خير سند في الدفاع عن حقوق الإنسان وكذلك في البحث في شئون إصلاح مجتمعاتنا بالرغم من الصعوبة والتعقيد في قضية إصلاح المجتمعات ولكن دائما كلما تحدثنا عن قضية الإصلاح يحضر التعليم بقوة فقد كان التعليم ومازال أحد أسس التفكير في طرق النهضة للمجتمعاتنا وبناء تنميتها المستدامة.

يذكر أنّ منظمة اليونسكو أطلقت في يوليو 2019 مبادرة عالمية بإنشاء الهيئة الدولية رفيعة المستوى لإعادة تصور مستقبل التربية والتعليم بحلول عام (2050) وتتألف الهيئة الدولية من مجموعة من الخبراء وصناع الرأي البارزين من عوالم السياسة والأعمال والفنون والعلوم الإنسانية والمجتمع المدني، وتتمثل مهمة هذا الفريق في التفكير بشكل جماعي في الكيفية التي قد يحتاج بها التعليم إلى إعادة التفكير في عالم يزداد تعقيداً، وتقديم الحلول والتوصيات في شكل تقرير رئيسي يكون بمثابة جدول أعمال لحوار السياسات والعمل على مستويات متعددة.

ندوة عن بعد عبر الانترنت "حول مخطط الضم الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية"



الدوحة: 15 يوليو 2020

عصام يونس: من أمن العقاب أساء الأدب وإسرائيل " أساءت الأدب" مراراً وتكراراً

الجمّالي: الاحتلال الإسرائيلي تم فرضه كأمر واقع، وعملت على تثبيته الصهيونية العالمية

فايق: يجب الضغط شعبيًا ودبلوماسيًا وإعلامياً لحمل الأمم المتحدة على فرض مقاطعة اقتصادية على إسرائيل

النسور: المفوضية السامية لحقوق الإنسان ليست بحاجة لضغط من أحد فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني

الدويك: بعض الحكومات تجرم حق الفلسطينيين في مقاومة الاستعمار لاعتبارات سياسية

قال الأستاذ عصام يونس رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، رئيس الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بفلسطين: إن العالم يصطف برفضه لخطه الضم الإسرائيلية ولكن يبدو أن هذه الخطوة تأتي في سياق الخطة التي أعلنها الرئيس الأمريكي ترامب بما يسمى بصفقة القرن والتي تعني ضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة وتجعل قيام الدولة الفلسطينية عملية غير ممكنة.

جاء ذلك خلال المقدمة التي استهل بها يونس الندوة التي نظمتها الشبكة العربية عن بعد عبر الانترنت حول " مخطط الضم الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية "وأضاف يونس: هذا القرار الأخطر كان قد بدأ بالفعل منذ العام 67 حينما قامت إسرائيل بمصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات باتباعها طرق التفافية، وكل أنواع الموبقات والانتهاكات الأخيرة للقانون الدولي، وما ارتضاه العالم المتحضر لنفسه من قواعد ناظمة. قامت الآن بالخطوة الأهم وهي الضم القانوني للأراضي الفلسطينية وهذا تطور خطير ويرتقي لمستوى جرائم الحرب وانتهاك لميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. وأشار إلى أنه بالرغم من أن العالم كان يسمع ما يحدث في الأراضي الفلسطينية في محاولات حميمة لحسم القضايا الكبرى في الصراع؛ مثل حسم الموقف القانوني للمدينة المقدسة الذي أعقبه نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وغيرها من القضايا الهامة في ظل تغييب للعدالة وقواعدها وتغييب للمحاسبة وعلى قاعدة من أمن العقاب يسيء الأدب فإن إسرائيل أساءت الأدب مراراً وتكراراً في ظل عدم قيام المجتمع الدولي بالدور المنوط به. وقال: نأمل أن

الإستمرار في خطة الضم هو إعلان موت ووأد لحل الدولتين

تشكل هذه الخطوة الأخيرة – خطة الضم- فرصة للعالم ليقترب من محاولات إنجاز العدالة وتحقيقها لأنه بالفعل لا يمكن الاستمرار في هذا الوضع الذي ينطوي على إعلان موت ووأد لحل الدولتين كما ينطوي مساس لحقوق أصيلة للسكان المدنيين المحميين بموجب قواعد القانون الدولي. وأضاف: نحن كمؤسسات وطنية في المنطقة وفي العالم علينا إظهار هذه الحقائق وأن تدفع المؤسسات باتجاه حراك إقليمي ودولي يليق بحجم هذا التطور الخطير. وألمح يونس لرفض الاتحاد الأوروبي لقرار الضم ودراسته لاتخاذ خطوات بهذا الشأن وقال: حتى الآن هذه الخطوات يبدو أنها غير مشجعة ولا تليق بهذا الانتهاك الخطير لقواعد القانون الدولي وهي جريمة حرب بامتياز وأضاف: نحن كمؤسسات وطنية علينا الدفع باتجاه التأكيد على المؤكد، ولكن ينتظرنا دور أكثر فعالية لأن الأسوأ قادم إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه.

من ناحيته شدد السيد سلطان بن حسن الجمّالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية تم فرضه كأمر واقع، وعملت على تثبيته الصهيونية العالمية ومن ورائها الإمبريالية العالمية؛ والذي شُرعن بقوة الدول الاستعمارية وسطوتها على المجتمع الدولي، والتي تعمل الآن على استكماله بتثبيت وشرعنة احتلال كامل الأرض الفلسطينية، متضمنة الأرض التي احتلت سنة 1967.

وأوضح أن هذه الندوة، تعبر عن مناهضة ممارسات وخطط الاحتلال الإسرائيلي، وتهدف لكشف مخططه والإضاءة على بعده القانوني وخطورة هذا الوضع إن أضحى راهناً وللاقتراح الخطط لتقويضه مؤكداً في الوقت ذاته أن قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي على أراضي سنة 1948، جاء عن طريق الاحتلال بالقوة والقتل والتشريد والتدمير وارتكاب المجازر وانتهاك حقوق الإنسان بالجملة، وقال: كالعادة تقوم دولة الاحتلال الإسرائيلي بهذه الانتهاكات ضاربة عرض الحائط بالشرعة الدولية وقرارات المجتمع الدولي، مستهزئة به وبالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، دون أي ارتكاسه للمجتمع الدولي، لذلك لا بد من ممارسة الضغوط لتنفيذ قرارات الشرعة الدولية بهذا الخصوص.

وأوضح الجمّالي أن سلطة الاحتلال الغاصب، يعمل بشكل ممنهج لفرض وقائع غير شرعية على الأرض من خلال إقامة المستعمرات على الأرض المحتلة سنة 1967، ونقل "المستعمرين" للإقامة فيها، ومصادرة الأراضي، وإقامة جدار الضم والفصل العنصري، علاوة على ممارساته بحق المواطنين الفلسطينيين من حجز لحرياتهم، والتعرض لحياتهم وأمنهم الشخصي، وعرقلة حركتهم، وحصارهم داخل مدنهم وقراهم.

ونوه بأن دولة الاحتلال قامت سنة 1948، باجتياح قرابة 78٪ من مساحة فلسطين التاريخية، مقتلعة السكان الأصليين من مدنهم وقراهم بهدف استجلاب وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم، وقال متابعاً: واستكملت سنة 1967 احتلال ما تبقى من فلسطين التاريخية، محققة بذلك جزءاً كبيراً من مشروعها الاستعماري الإحلالي، المنافي لكافة المواثيق والقوانين والأعراف الدولية، ولا زالت تنكر حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة وكاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران لسنة 1967، وفق ما أقرت به الشرعية الدولية.

وفي ذات السياق أكد معالي السيد محمد فايق، رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية، أن مشروع الضم الاحتلالي مرفوض فلسطينيًا وعربياً وقال: "لم يعد هنالك طريق آخر أو خيار سوى المقاومة" وذلك يحتاج إلى مساعدات مادية للشعب الفلسطيني من الدول العربية حتى تستمر الحياة في فلسطين وأضاف: سوف تمارس سلطات الاحتلال في المرحلة القادمة ضغطاً شديداً على الشعب الفلسطيني وعلى حياته حتى يقبل أن يبيع وطنه مقابل الخمسين مليار دولار المعلنة وبطبيعة الحال "هؤلاء لا يفهمون أنّ الأوطان لا تباع" وطالب فايق الفلسطينيين بضرورة المصالحة الوطنية وقال: إن المصالحة والوحدة الوطنية أصبحت ضرورة ملحة في هذه المرحلة الحرجة كما طالب بضرورة الضغط بكل الطرق شعبيًا ودبلوماسيًا وإعلامياً لحمل الأمم المتحدة على فرض مقاطعة اقتصادية على إسرائيل وقال: هذا الأمر قد يأخذ وقتاً ولكن الرأي العام الدولي بدأ يتغير وستكون هنالك مبادرة من بعض الشخصيات ذات التأثير على الأمم المتحدة لصياغة بيان ضغط لتهيئة العالم للضغط على الأمم المتحدة.

من جهته أكد السيد محمد النسور رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمفوضية السامية لحقوق الإنسان على موقف المفوضية السامية لحقوق الإنسان الثابت من اليوم الأول للإعلان عن خطة الضم والوارد في بيان المفوضة السامية ميشيل باشلي بعدم قانونية قرار إعلان الضم ليس فقط تحت القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بل أيضاً يتنافى مع قرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة الذي يتضمن صراحة بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة وأشار إلى أن هذا البيان كان نقطة فاصلة في حسم الجدل القانوني الذي كان سائداً مع بداية إعلان خطة الضم خاصة في ظل الحديث حول تدرج الضم بنسب مختلفة الذي لا يعني بأي شكل من الأشكال أن قرار الضم قانونياً. وتعليقاً على مقترح السيد محمد فايق بالضغط على الأمم المتحدة قال النسور: إن المفوضية ليست بحاجة لضغط من أحد خاصة فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني وحق تقرير المصير واستطرد قائلاً: أما أمر المقاطعة

الاقتصادية لإسرائيل تتطلب قراراً من هيئات أخرى بالأمم المتحدة أعلى من المفوضية السامية ومجلس حقوق الإنسان. وقال النسور: كذلك صدر بياناً هاماً مشترك عن 67 مقرر خاص ومجموعة عمل بالأمم المتحدة يمثلون في مجملهم جميع الآليات الأممية لحقوق الإنسان وهي المرة الأولى التي يجمع فيها كافة أصحاب الولايات الخاصة في منظومة الأمم المتحدة بإصدار بيان مشترك وأضاف: تضمن هذا البيان محاورًا هامة؛ أولها التأكيد على أن مخطط الضم هو انتهاك للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وتكريس لعدم المساواة في الأنظمة القانونية التي يتعاطى بها السكان في الضفة الغربية. ودعا النسور لضرورة التفكير في مسألة ماذا بعد الضم وكيف يكون التصرف من النواحي القانونية وطالب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بأهمية التفكير في كيفية دعم الجهود الوطنية لإعادة الاهتمام بالشأن الفلسطيني وإعادة التفكير بالمبادئ القانونية الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني وقال: للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً هاماً في الدفع لإبقاء هذا الأمر ضمن أولويات الوطنية والإقليمية والدولية وعدم الاكتفاء فقط بردود الأفعال الآنية. وأكد حرص المفوضية السامية لحقوق الإنسان على دعم هذا الاتجاه وقال: نحن في المفوضية لن نتأخر عن أية دعوة لنقاش حقوق الشعب الفلسطيني وتمكينه من الحصول على تلك الحقوق والقيام بأية إجراءات وقائية لإجهاض القرارات الإسرائيلية بضم الأراضي الفلسطينية. وتوجه النسور بالشكر للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدعوته المشاركة في هذه الندوة التي وصفها بالهامة ذات الموضوع الحساس ليس فقط للشعب الفلسطيني بل لشعوب المنطقة بشكل كامل.

وفي ذات السياق استعرض د.عمار دويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ورقة حول سيناريو الضم الاحتلالي وأثره على حقوق الشعب الفلسطيني والخطوات القادمة. وأوضح أن موضوع الضم أمر ثابت على طاولة حكومات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة منذ عام 76. وقدم شرحاً حول تعريف الضم في القانون الدولي لافتاً إلى أن القانون الدولي يميز ما بين الضم الفعلي والضم القانوني الرسمي مشيراً إلى أن الضم الفعلي هو مشروع مستمر ومتدرج منذ احتلال الضفة الغربية في 67. وقال: إن القانون الدولي يصف الضم بأنه انتهاك لحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني كما إنه يمثل انتهاكاً للعديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية لاهاي 1907 وجنيف الرابعة 1949 وقرارات الشرعة الدولية ونظام روما الأساسي وفتوى محكمة العدل الدولية وغيرها من الاتفاقيات الدولية. وتناول دويك في ورقته شرح خارطة للتوسع الاستيطاني وأهدافه وسياساته المتبعة إلى جانب عدد المستوطنين والبؤر الاستيطانية، كما تطرق إلى إعلان الضم الحالي وسيناريوهاته. واستعرض د. عمار دويك جملة من التوصيات منها تأكيد الموقف الرافض لقرار الضم بجميع أشكاله باعتباره انتهاكاً جسيماً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب ضرورة التزام جميع الدول بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتزام جميع الدول التي لها اتفاقيات مع إسرائيل

تأكيد الموقف الرافض لقرار الضم بجميع أشكاله

بمبدأ التمييز بين أراضي إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية بالإضافة إلى أهمية قيام القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالتصدي لمحاولات بعض الحكومات -لم يسمها – تجريم حق الفلسطينيين في مقاومة الاستعمار باعتبار التجريم انتهاك للقانون الدولي أو تجريم مقاطعة إسرائيل لاعتبارات سياسية وأخلاقية باعتبار ذلك التجريم يخل بالحقوق الأساسية للمواطن في تلك الدول. وحث دويك في توصياته الدول التي لها علاقات أو اتفاقيات مع إسرائيل باتخاذ إجراءات عقابية ضدها على قاعدة تلك الاتفاقيات في حال تنفيذ إسرائيل لخطة الضم.

وتخللت الندوة مداخلات من قبل رؤساء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وممثليهم وعدداً من المنظمات الأخرى منهم السيد علي البغلي عضو الديوان الوطني لحقوق الإنسان بدولة الكويت والسيد علاء شلبي رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان والدكتور رحيل الغرايبة رئيس مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن والسيد عبد الباسط حسن رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان والسيد إدريس فاضلي رئيس اللجنة الدائمة للشئون القانونية بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالجزائر والدكتور أنس العزاوي عضو المفوضية العليا لحقوق الإنسان بالعراق.

الشبكة العربية تصدر بيان رافض لمخططات الضم الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

أكدت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تمسكها بحقوق الشعب العربي الفلسطيني الثابتة على أرضه، كما أكدت في بيان صحفي رفضها التهديدات والمخططات الإسرائيلية بضم أجزاء من أراضي الضفة الغربية المحتلة في العام 1967، بما فيها القدس الشرقية، والمستوطنات وأراض في محيطها وغور الأردن ومنطقة البحر الميت، وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها، وذلك في إطار تطبيق ما سمي بـ "صفقة القرن"، واعتبرت الشبكة العربية المخططات الإسرائيلية للضم جريمة بحق الشعب الفلسطيني وانتهاكاً خطيرًا لقواعد القانون الدولي التي أكدت على عدم جواز ضم القوات المحتلة لأراض قامت باحتلالها بأي شكل من الأشكال.

نص البيان

تؤكد الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تمسكها بحقوق الشعب العربي الفلسطيني الثابتة على أرضه وترفض التهديدات والمخططات الإسرائيلية بضم أجزاء من أراضي الضفة الغربية المحتلة في العام 1967، بما فيها القدس الشرقية، والمستوطنات وأراض في محيطها وغور الأردن ومنطقة البحر الميت، وتطبيق القوانين الإسرائيلية عليها، وذلك في إطار تطبيق ما سمي بـ "صفقة القرن"، وهو ما يعد جريمة بحق الشعب الفلسطيني وانتهاكاً خطيرًا لقواعد القانون الدولي التي أكدت على عدم جواز ضم القوات المحتلة لأراض قامت باحتلالها بأي شكل من الأشكال، وعلى أن كل إجراء من هذا القبيل تتخذه تلك القوات من جانب واحد، تحت أي اعتبارات، يعد باطلاً ولا يترتب عليه أي أثر قانوني. وهو ما أكدت عليه قرارات مجلس الأمن الدولي في العديد من المناسبات منذ العام 1967، خاصة القرار رقم (2334) للعام 2016 الذي أكد على أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس ليس له أي شرعية قانونية.

تعتبر الشبكة أن سيطرة الاحتلال الإسرائيلي الفعلية على الأراضي المحتلة في العام 1967 بدأت من ذلك الحين، وتمثّل الضم في سيطرتها تدريجيًا على كامل الأرض الفلسطينية والمعابر والموارد والثروات الطبيعية، وفي مصادرة الأراضي بشكل متواصل بغرض بناء المستوطنات وتوسيعها، وفي مجموعة من السياسات والممارسات التعسفية التي تم تصميمها لتقويض قدرة الفلسطينيين على ممارسة حقهم في تقرير المصير.

إن مخططات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بضم أراضي من الضفة الغربية تقدر مساحتها بـ 30٪، يعني بقاء ما تبقى من الأرض شبه كانتونات وبؤر سكنية متناثرة معزولة عن العالم الخارجي، تحيط وتتحكم بها سلطات الاحتلال وغير صالحة لإقامة دولة. إذ تعتبر هذه المناطق استراتيجية بالنسبة لدولة فلسطين المستقبلية، حيث تتضمن أهم الإمكانات للتطور الزراعي والصناعي والموارد المائية وتعد حيوية للنقل والسياحة، وتشمل الحدود الإقليمية الوحيدة بين فلسطين والأردن والعديد من مواقع الحج المسيحية والأثرية.

ترى الشبكة أن تنفيذ مخطط الضم سيكرس الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وسيقود إلى تقطيع أوصال الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وخنق التواصل بينها مما سيقود إلى تحويلها لمعازل سكانية، وهو ما سينعكس سلبًا على وضع الحقوق والحريات، وعلى كافة الأصعدة المعيشية والحياتية للفلسطينيين. ولا يكمن خطر مخطط الضم على اعتباره خرقاً خطيرًا للقانون الدولي وانتهاكاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني وإمعاناً في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني، بل في سعي دولة الاحتلال على إنهاء إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وسيقوض من إمكانية حل

الدولتين بشكل يهدد السلم والأمن في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما سيقوض إمكانيات التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية.

تعرب الشبكة عن تخوفها من أن قرار الضم سيلغي التواصل الحدودي مع الأردن والعالم الذي لن يكون إلا عن طريق سلطات الاحتلال، وسيحكم سيطرة الاحتلال وسيادته على الأرض الفلسطينية بالكامل برّاً وبحرًا وجوًا. سيُمكِّن الضم من تنفيذ "صفقة القرن" التي تتبنى المبادئ الإسرائيلية؛ بأن تصبح فلسطين وطنا للشعب اليهودي، وتمنح الضوء الأخضر للتمييز والسيطرة بهدف توسيع فرض السيادة الإسرائيلية، وهو ما يمكن أن يقود إلى حل السلطة الفلسطينية لتغيّر دورها الوظيفي، ما سيكون له تبعات كبرى على حياة وحقوق المواطنين الفلسطينيين، خاصة من الناحية الاقتصادية.

تؤكد الشبكة العربية على رفضها "لصفقة القرن" وتدعو المجتمع الدولي إلى الاعتراف بدولة فلسطين ومنحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، كما تثمن قيام المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بإصدار تقريرها حول الشركات والأنشطة التجارية المتعلقة بالمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بناءً على تفويض من مجلس حقوق الإنسان في قراره الصادر في شهر آذار/ مارس من العام 2016، وتدعو إلى مواصلة العمل الجاد للضغط على دولة الاحتلال لتطبيق واحترام مبادئ القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان كافة، في الأرض الفلسطينية المحتلة.

قرار الضم يحكم سيطرة الاحتلال وسيادته على الأراضي الفلسطينية براً وبحراً وجواً

تدعو الشبكة إلى ضرورة مواجهة خطة الضم الإسرائيلية من خلال تحمل المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة لمسؤولياتهم القانونية والأخلاقية واتخاذ إجراءات عملية جادة وملموسة في سبيل مُساءَلة دولة الاحتلال استنادا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وإنهاء عقود من إفلاتها من العقاب على سياستها التوسعية والتهديدات بالضم وجرائمها المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني. إن مُساءَلة دولة الاحتلال ومحاسبتها عن انتهاكاتها لمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفرض العقوبات عليها ومتابعة إجراءات المساءلة سيكون من أهم خطوات ردع دولة الاحتلال ووضع حد لإفلاتها من العقاب ولتماديها الصارخ واستهتارها وانتهاكاتها لقواعد القانون الدولي ولحقوق الشعب الفلسطيني وممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي من المتوقع أن تتفاقم وتتعاظم إن تم تنفيذ الضم بشكل فعلي على أرض الواقع.

تدعم الشبكة العربية الخطوات والإجراءات التي تتخذها دولة فلسطين لمواجهة المخططات الإسرائيلية بالضم والتوسع الاستيطاني، كما تدعم الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان وتشجعها على مواصلة القيام بمهامها في سياق التحديات الصعبة الذي تعمل عليها وفي ظلها، وتدعو مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وشبكاتها الإقليمية والدولية إلى بذل الجهود الفاعلة للتأثير على حكومات دولهم لرفض مخططات الاحتلال بالضم وفرض الدول لحظر السفر على المستوطنين وقادة المستوطنات ومنعهم من دخول أراضيهم. كما تدعو الشبكة العربية كافة أصحاب المصلحة من أجل الترافع بتنسيق مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة فلسطين من أجل تفعيل القرارات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، وتوصيات وقرارات الآليات التعاهدية.

حلقة نقاشية افتراضية حول "75 عام .. تطوير منظومة حقوق الإنسان .. الآثار والآفاق"



الدوحة: 22 أكتوبر 2020

الجمّالي: الأمم المتحدة تمكنت من تفادي اندلاع حرب عالمية ثالثة

شدد السيد سلطان بن حسن الجمّالي المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على ضرورة الاحتكام للقانون الدولي وإيجاد أدوات وسبل وآليات جديدة تمكن الأمم المتحدة من تنفيذ قراراتها، بما يقوض استخدام القوة وفرض الأمر الواقع، وتغليب المصلحة العامة والتعاون الدولي الفعّال والبنّاء، لتحقيق السلم والأمن الدولي. مؤكداً في ذات السياق على ضرورة إنهاء معاناة الشعب العربي الفلسطيني وحل القضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس، وإحلال السلام العادل والشامل وفق مبدأ الأرض مقابل السلام.

ضرورة إيجاد آليات جديدة تمكن الأمم المتحدة من تنفيذ قراراتها

جاء ذلك خلال الحلقة النقاشية الافتراضية التي نظمتها الشبكة العربية تحت عنوان "75 عام .. تطوير منظومة حقوق الإنسان .. الآثار والآفاق" بالشراكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ممثلة بمركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب وغرب آسيا والمنطقة العربية، وبحضور 75 مشارك ومشاركة من 20 دولة عربية يمثلون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة وعدد من منظمات المجتمع المدني ونشطاء حقوقيون.

وأكد المدير التنفيذي للشبكة على أهمية تنفيذ أهداف خطة التنمية

المستدامة للعام 2030، منوهاً إلى أنه في حال تنفيذ هذه الخطة ستشكل أس الحلول، وقال الجمّالي: أنّ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يحتاج لتضامن دولي جدي وصادق وفعّال بين الدول وجميع أصحاب المصلحة. وأشار للرؤية التي تنضم الشبكة لها بخصوص الهدف 16 والمتعلق بـ"التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد..." باعتباره مفتاح ومحور تنفيذ خطة التنمية المستدامة للعام 2030، لما له من دور رئيسي في إيجاد إرادة صادقة لدى الدول وحكوماتها للعمل على أهداف التنمية المستدامة، مؤكداً في الوقت نفسه أن من بين أولى أولويات التنمية، الحماية من الجريمة والعنف، ووجود حكومات نزيهة ومستجيبة. حيث يعتبر السلام والعدالة والحوكمة الفعّالة؛ نتائج تنموية في حد ذاتها، وليست فقط مُدخلات أو عوامل تساعد في تحقيق التنمية. وقال الجمّالي: لذا نحن في الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان نعتبر الهدف 16 " السلام والعدل والمؤسسات القوية " هدف محوري وسيد الأهداف ويمكن من خلاله تحقيق باقي الأهداف، عن طريق إدارات حكومية فاعلة ومحوكمة، مشيراً إلى أن أهداف التنمية المستدامة تسعى إلى الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف، والعمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية لإيجاد حلول دائمة للصراع وانعدام الأمن. معتبراً في الوقت نفسه أن تعزيز سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان أمراً أساسياً في هذه العملية، وطالب الجمّالي بأهمية تعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحكم العالمية، وإعمال مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب.

وتوجه الجمّالي بالتهنئة بمناسبة مرور 75 عاماً من إنشاء الأمم المتحدة، لافتاً إلى أنه خلال هذه الأعوام المنصرمة تمكنت الأمم المتحدة من تفادي اندلاع حرب عالمية ثالثة إلى جانب جهودها المقدرة والمحمودة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وقال: نحن في هذه المناسبة نبارك إعلان تجديد الدول التزامها بميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها، ونؤيد جميع النقاط التي وردت بخطاب السيد الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة مرور 75 عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، وما طرحه من تحديات وحلول، وأيضاً ما تضمنه الإعلان الخاص بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس المنظمة الدولية والذي صادق عليه جميع أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة والبالغة 193 دولة. وأكد على استمرار تعاون الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مع فرق ووكالات ومجالس ومفوضيات الأمم المتحدة ومع آليات الأمم المتحدة التعاهدية وغير التعاهدية، مؤكداً على إيمان الشبكة العربية بوحدة وعالمية مسيرة حقوق الإنسان، آملاً للعالم أجمع وللمنطقة العربية على وجه الخصوص بحقوق أكثر تعزيزاً وحماية.

محطات رئيسية مرت بها المنظومة الدولية لحقوق الإنسان

من جانبه قدم السيد علاء قاعود المدير بالإنابة لمركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق، ورقة عمل تناول خلالها المحطات الرئيسية التي مرت بها المنظومة الدولية لحقوق الإنسان منذ تأسيس الأمم المتحدة. ومدى التفاعل مع عمل هذه الآليات على صعيد تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك العمل على تطوير المعايير والضمانات. وتطرق قاعود للمحطات رئيسية في تطور منظومة حقوق الإنسان من الجهة المركزية المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة إلى جانب نضال الأمم المتحدة ضد العنصرية والتطور على صعيد مضمون حقوق الإنسان: "نموذج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، واختتم قاعود ورقة العمل ببعض المبادرات الأخيرة قيد الإنجاز والمعنية بتوفير المزيد من الضمانات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في إطار منظومة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

وشهدت الحلقة النقاشية مداخلات من قبل المشاركين تركزت حول دور الأمم المتحدة في محاربة العنصرية وتصفية الاستعمار وعن أهمية الآليات ودور المؤسسات الوطنية لتشجيع دولها للمصادقة عليها، وأهمية العمل على خطة التنمية المستدامة 2030 بالقضاء على الفساد كخطوة أولية وأهمية التعريف والتدريب على حقوق الإنسان بسن مبكرة. إلى جانب منظومة حقوق الإنسان العربية وإنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان ودورها، وأشاد بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية. وغيرها من المداخلات ذات الصلة بقضايا المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

الشبكة العربية تعقد الاجتماع الأول للجنتها التنفيذية للعام 2020م عن بعد.





الدوحة: 5 نوفمبر 2020م

مؤتمر دولي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان منتصف العام المقبل بالدوحة

عقدت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الاجتماع الأول للجنة التنفيذية للعام 2020م عن بعد عبر الانترنت برئاسة السيد عصام يونس، رئيس الشبكة "رئيس الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين" في دورتها الحالية 2020 وبحضور رؤساء المؤسسات الوطنية الأعضاء باللجنة التنفيذية للشبكة في كل من عُمان وفلسطين ومصر والمغرب وقطر وعدد من الأمناء العامين وأعضاء ومستشاري وخبراء هذه المؤسسات، إلى جانب السيد سلطان بن حسن الجمّالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية وكادر الإدارة العامة في الدوحة. وناقش الاجتماع حزمة من المحاور ذات الصلة باستراتيجية الشبكة والاطلاع على ما نفذ من قرارات وتوصيات الجمعية العامة السابقة، وتداول المجتمعون تداعيات فايروس كورونا والتحديات والحلول ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ظل جائحة كوفيد-19.

وأشادت تنفيذية الشبكة العربية بدور وجهود الإدارة العامة للشبكة خلال هذه

الجائحة. كما أجمعت تنفيذية الشبكة على إقرار موعد الجمعية العمومية القادمة "السابعة عشرة" بالأول من شهر يونيو 2021م، حيث ستنظم في مدينة الدوحة عاصمة دولة قطر لتنتقل رئاسة الشبكة من السيد عصام يونس رئيس الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، لسعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، كما أقرت التنفيذية موضوع مؤتمر الشبكة الدولي ليكون حول "

مؤتمراً دولياً حول التضامن الدولي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يونيو المقبل بالدوحة

التضامن الدولي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، محورية الهدف 16 "السلام والعدل والمؤسسات القوية" والذي سينظم في الدوحة بالتوازي مع اجتماع الجمعية العمومية، كما أكدت اللجنة التنفيذية على استعداد الشبكة العربية لتقديم كل العون اللازم أو المطلوب لجمهورية السودان الشقيق لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفق مبادئ باريس لعام 93، وذلك بالتنسيق والتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كما شجعت التنفيذية على استكمال التعاون مع لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان وإدارة حقوق الإنسان في الجامعة العربية بما يسهم في رفع وبناء القدرات وتطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي. علاوة علي ذلك تناول الاجتماع التحديات الجديدة للقضية الفلسطينية من محاولات ضم الضفة وتهويد القدس وهدم المنازل الذي تضاعف بعد موجة التطبيع وما أنتجه ذلك من تحديات جديدة وانتهاكات لحقوق الشعب العربي في فلسطين، وأكد المجتمعون أنه إن لم يكن هناك مكان للقضية الفلسطينية فلا داعي لوجود مؤسسات حقوقية، وأكدوا أن فلسطين تشهد مشهداً غير مسبوق ويجب أن تقف الشبكة العربية وقفة تدعم من خلالها موقف فلسطين ودعمه دولياً من خلال تفعيل القانون الدولي الإنساني والآليات الدولية لحقوق الإنسان، كما أكدت اللجنة التنفيذية بالإجماع على قرارات الشبكة السابقة ومواقفها بدعم وتبني القضية الفلسطينية ودعمها للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين وللشعب الفلسطيني في مواجهة الإشكاليات والتحديات التي أنتجها التطبيع، وذلك من خلال البعد القانوني والإنساني، وشددت التنفيذية على ضرورة العمل للوصول لموقف واضح حول التزامات الدولة أو الطرف الثالث وفق القانون الدولي، إلى جانب ضرورة عدم الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته؛ واتخاذ الخطوات للإلزامه بإنهاء الاحتلال وفق القانون الدولي.

في بيان صحفي الشبكة العربية تطالب الدول بتفعيل التزاماتها في مواجهة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

شددت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على موقفها الرافض لتطبيع علاقات بعض الدول العربية مع دولة الاحتلال على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأكدت في الوقت ذاته على ضرورة أن تقوم جميع الدول- خاصة الدول العربية- باتخاذ إجراءات عقابية ضد المخالفات الجسيمة للقانون الدولي التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، وقالت الشبكة العربية في بيان صحفي: إنّ نصرة الشعب الفلسطيني وقضيته يكون عبر الضغط على دولة الاحتلال بقبول وتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

نص البيان

تؤكد الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على موقفها المبدئي والثابت والداعم للحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وكاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران من العام 1967 بعاصمتها القدس الشرقية، وفق ما جاء في قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة.

وترى الشبكة أن الحقوق الفلسطينية الثابتة لا تخضع لسياسات الدول وعلاقاتها واتفاقياتها الثنائية المحكومة بالمصالح المتبادلة، وفي هذا السياق ترفض الشبكة أن يأتي تطبيع علاقات بعض الدول العربية مع دولة الاحتلال على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتؤكد في ذات الوقت على ضرورة أن تقوم جميع الدول، خاصة الدول العربية، باتخاذ إجراءات عقابية ضد المخالفات الجسيمة للقانون الدولي التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، وأن نصرة الشعب الفلسطيني وقضيته يكون عبر الضغط على دولة الاحتلال بقبول وتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

كما تجدد الشبكة رفضها للتهديدات والمخططات الإسرائيلية بضم أجزاء من أراضي الضفة الغربية المحتلة في العام 1967، بما فيها القدس الشرقية، والمستوطنات وأراض في محيطها وغور الأردن ومنطقة شمال البحر الميت، وفرض القانون الإسرائيلي عليها، وهو ما يعد جريمة جديدة بحق الشعب الفلسطيني وانتهاكاً خطيراً لقواعد القانون الدولي التي أكدت على عدم جواز ضم القوات المحتلة لأراض قامت باحتلالها بأي شكل من الأشكال، وعلى أن كل إجراء من هذا القبيل تتخذه تلك القوات من جانب واحد، تحت أي اعتبارات، يعد باطلاً ولا يترتب عليه أي أثر قانوني وفقا للمادة (43) من لائحة لاهاي الرابعة للعام 1907. وعليه فإن الاحتلال الإسرائيلي لا يمكن أن يترتب لسلطاته على الأرض أية آثار على حق الفلسطينيين في السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتؤكد الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان استخدام جميع إمكانياتها على مختلف الصُعد الإقليمية والدولية في دعم الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ودعم الخطوات والإجراءات التي تتخذها دولة فلسطين لمواجهة مخططات دولة الاحتلال.

وتدعو الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وشبكاتها الإقليمية والدولية إلى بذل الجهود الفاعلة للتأثير على حكومات وبرلمانات دولها لكي تبقى حقوق الشعب العربي الفلسطيني على سلم أولوياتها، وأن لا تتأثر سلباً بالعلاقات السياسية أو بعلاقات التطبيع، واحترام القرارات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

القضية الفلسطينية بوصلة العمل العربي والإسلامي والدولي

وتدعو الشبكة جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي إلى اتخاذ موقف واضح وصريح يؤكد على أصالة الحقوق الفلسطينية وعدم تراجعها وأن تبقى هي بوصلة العمل العربي والإسلامي والدولي، بصفتها قضية تحرر وطني وانعتاق من الاحتلال مستندة إلى الشرعة الدولية، يجب أن تسمو فوق أي علاقات ثنائية أو علاقات تحكمها مصالح اقتصادية أو سياسية أو غيرها.

(البيان مؤيد من جميع المؤسسات الأعضاء بالشبكة العربية، باستثناء تحفظ وحيد من قبل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين)

ندوة حقوقية بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني



الدوحة: 29 نوفمبر 2020

عصام يونس: يجب محاسبة الاحتلال الإسرائيلي على كافة جرائمه لأن الأسوأ قادم لامحالة

الجمّالي: التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي أخل بالتزامات الدول كطرف ثالث وفق القانون الدولي

نظمت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ندوة حقوقية بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي أقرته الأمم المتحدة في العام 1977 ليكون يوم 29 نوفمبر من كل عام. وجاءت الندوة بمشاركة واسعة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالشبكة العربية إلى جانب مشاركة الأمم المتحدة ممثلة في المقرر الخاص المعني بالأراضي الفلسطينية المحتلة كما شاركت في الندوة منظمة أصدقاء فلسطين ومركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات" بفلسطين وجامعة كيوتو علاوة على مشاركة وزارة الخارجية الفلسطينية.

القضية الفلسطينية تعبر عن حقوق غير قابلة للتصرف

ووصف السيد عصام يونس رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دورتها الحالية؛ وصف اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بأنه يأتي للتأكيد على جملة القضايا الأساسية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية كما يأتي تأكيداً على أن القضية الفلسطينية تعبر عن حقوق أصيلة غير قابلة للتصرف وعلى رأسها الحق في تقرير المصير وفي العودة. وقال يونس في كلمته الافتتاحية: إن عملية تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه الأساسية هي من مهام المجتمع الدولي وعلى رأسه الدول العربية التي تعتبر جزءاً أصيلاً من القضية، وأضاف: لكننا نجد الآن المجتمع الدولي أبعد ما يكون عن واجباته الأخلاقية. وأشار إلى أن هذا العام يأتي في ظل وضع هو الأخطر على القضية الفلسطينية بسبب التغول على حقوق الفلسطينيين وخلق حقائق جديدة من طرف واحد، وقال: إلى جانب ذلك يعد الاستيطان هو أخطر الجرائم المرتكبة ولا يزال يمارس من قبل دولة الاحتلال على مرأى ومسمع العالم الذي لم يتحرك لوضع حد لسرقة أراضي الفلسطينيين وسرقة مواردهم. وأضاف: إن الاستيطان هو العنوان الأخطر علاوة على عملية تهويد المدينة المقدسة واعتبارها عاصمة لدولة الاحتلال وهي مدينة محتلة بامتياز وينطبق عليها ما ينطبق على بقية الأراضي المحتلة.

وأوضح يونس أن دولة الاحتلال مازالت تمعن في انتهاكاتها المنظمة على قواعد القانون الدولي وعلى الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وقال: يبدو أن هنالك عملاً منظماً لتغييب العدالة عن هذا المكان من العالم. وأضاف: دولة الاحتلال تمارس هذه الانتهاكات الخطيرة من جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية كما صنفتها الأمم المتحدة في ظل عدم وجود محاسبة على تلك الانتهاكات. "فمن أمن العقاب أساء الادب" وتابع بالقول: يجب محاسبة الاحتلال الإسرائيلي على كافة

جرائمه لأن الأسوأ قادم لامحالة.

من ناحيته أوضح السيد سلطان بن حسن الجمّالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية أن الأنظمة العربية الرسمية باتت في أزمة أثرت على حقوق الإنسان في فلسطين ودعا الجمّالي الأمة العربية للاستفاقة والاعتماد على النفس وذلك بالبدء في الحد من التنازلات العربية ووقف التطبيع؛ وقال: مقابل تشدد كامل وتآمر كامل من الجانب الآخر، لم يعد هناك مبرر لأي تنازلات. مؤكداً في الوقت نفسه أن التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي أخل بالتزامات الدول كطرف ثالث وفق القانون الدولي، وذلك بالنسبة لقرارات الشرعية الدولية، وأدى للإجحاف بالحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني بما أعطاه من نتائج سلبية مباشرة، منها هدم منازل في القدس أكثر من أي وقت مضى.

وقال الجمّالي: إنّ هذه الندوة أتت في وقت شديد الحساسية بالنظر للظروف المعقدة التي تمر بها القضية الفلسطينية، والتي تتمثل في انعدام آفاق الحل السياسي، وظهور مشاريع وخطط الضم ومحاولات الإدارة الأمريكية تصفية القضية الفلسطينية، وتسارع وتيرة التطبيع مع دولة الاحتلال على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، بدلاً من مقاطعة وعزل دولة الاحتلال دولياً ووقف التعامل معها ومقاطعة بضائع المستوطنات والتأكيد على عدم شرعيتها، بما سيسهم في إجبار الاحتلال الإسرائيلي للرضوخ لقرارات الشرعية الدولية.

وطالب الجمّالي بضرورة من تعزيز التضامن الدولي في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وذلك بتنفيذ الدول للتزاماتها كطرف ثالث وفق القانون الدولي. وقال المدير التنفيذي للشبكة العربية: إنّ الانتهاكات التي تجري في الأراضي الفلسطينية أثرت على حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين كما أدت إلى ازدواج المعايير والإفلات من العقاب، وأضاف: كما أن سكوت الدول العربية والإعلام، أدى لذوبان الحقوق يوماً بعد يوم، وأدى لوضع الحقوق المسيحية والإسلامية في الأراضي العربية المحتلة على المحك. مؤكداً على استعداد الشبكة العربية للتضامن مع المنظمات والأفراد لدعم القضية الفلسطينية ووقف الانتهاكات، وذلك من خلال التحرك ضمن النظام الدولي لحقوق الإنسان، بالدفاع عن حق العودة وتقرير المصير وجميع حقوق الشعب العربي الفلسطيني، ومؤازرة ومناصرة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين بنضالها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في فلسطين، ومناهضة الاحتلال الإسرائيلي الغاشم.- على حد تعبيره- منوهاً إلى أن الجمعية العامة للشبكة العربية قررت تبني القضية الفلسطينية من خلال العمل على تفعيل القانون الدولي وأدواته للضغط من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية بخصوص القضية الفلسطينية، وقال: لقد شددت الشبكة في جمعيتها العمومية على ضرورة تبني المجتمع العربي لسياسة واضحة وصارمة تجاه إنهاء القوى الدولية للسياسة غير المشروعة وغير الأخلاقية للاحتلال الإسرائيلي ومطالبة الحكومات العربية باتخاذ تدابير تشريعية وقضائية عاجلة لضمان تبني الاختصاص القضائي الجنائي الدولي، وأضاف: كما دعت الشبكة الحكومات والمجتمع المدني في البلدان العربية لتقديم الدعم اللازم لتعزيز التحرك القانوني.

من جهته شدد السيد مايكل لينك مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 على قضيتين مهمتين وهما الافلات من العقاب والمحاسبة، موضحاً أن العديد من تقاريره الأخيرة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ركزت على هاتين المسألتين، موضحاً الأمر لم يقتصر على معالجة إفلات إسرائيل من العقاب في مواجهة التوجه الواضح من المجتمع الدولي لإنهاء الاحتلال وتمكين الفلسطينيين من تقرير المصير، بل تناولت هذه التقارير أيضًا مساءلة المجتمع الدولي لمطالبة المحتل بإنهاء احتلاله. وختم حديثه بالتأكيد على ان هذا الاحتلال الذي دام خمسة عقود لن يموت بسبب الشيخوخة لأن إسرائيل تتمتع بالقدرة على الحفاظ على الوضع الراهن إلى أجل غير مسمى في المستقبل في ظل غياب التعاون الدولي والعمل الجاد، وهذا هو الثمن الذي ندفعه مقابل عدم قدرتنا على مواجهة الضم والتوسع الاستيطاني على مدى الخمسين سنة الماضية.

وفي ذات السياق شدد السفير عمار حجازي مساعد وزير الخارجية الفلسطيني في كلمته التي جاءت تحت عنوان دور دولة فلسطين والدبلوماسية الفلسطينية في تعزيز التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني ومواجهة خطط الضم، على أهمية ومكانة القضية الفلسطينية وتفاعلها لدى الشعوب وحركات التضامن في جميع أنحاء العالم بالرغم من تراجعها على المستوى الرسمي ولدى الحكومات بسبب المتغيرات الدولية وموقف الإدارة الأميركية ومحاولاتها تقويض الحقوق المشروعة لشعبنا الفلسطيني، مشدداً على أن الجهود الرسمية وجهود وزارة الخارجية ستستمر وتتواصل على المستويين القانوني والدولي بما فيها تحريك القضايا أمام محكمة العدل الدولية ولجنة التمييز العنصري ضد حكومة الاحتلال وإجراءاتها المخالفة للقانون الدولي.

فيما أشار السيد محمد فائق رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر خلال كلمته التي ألقاها بالندوة، بأنه ربما يكون الوقت لا يزال مبكراً لتقدير مسار القضية الفلسطينية فى سياق المتغيرات العديدة التى تكتنفها من جانب كل الأطراف، وتصاعد الرفض الدولى لمشروع السلام الذى فرضه ترامب، لكن ثمة مؤشرات توضح توجهات بعض الأطراف الفاعلة، فالرئيس بايدن استهل رئاسته بتعهد لطى صفحة ترامب و أوباما.

وأكد على أنه بالرغم من كل التغيرات التى طرأت على الواقع الفلسطينى وواقع المنطقة، فستبقى الحقوق الفلسطينية

تصاعد الرفض الدولي لمشروع السلام الذي فرضه ترامب

كما أقرتها الأمم المتحدة هى الحقوق المشروعة الغير قابلة للتصرف، ومنها الحق فى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وحق العودة، ولا يمكن إنكار حق الفلسطينيين فى مقاومة الإحتلال الإسرائيلى. كما أنه لا يمكن تحقيق سلام حقيقى فى المنطقة دون حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً ، فهذا ما تؤمن به شعوب الأمة العربية كلها و ترفض أى إنتقاص من هذه الحقوق.

وأختتم كلمته بالإشارة إلى الموقف العربي، وقال بأنه ربما يقصر الموقف العربى فى عمومه عن المستوى الجدير به فى مواجهة الجرائم الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطينى جراء انخراط الكثير من بلدانه فى أزمات وحروب أهلية ونزاعات مسلحة أو مواجهة عمليات ارهابية.. وكلنا مطالبون بالتكاتف و تذكر الحكمة الشهيرة: فما بعد جارك الا أنت.

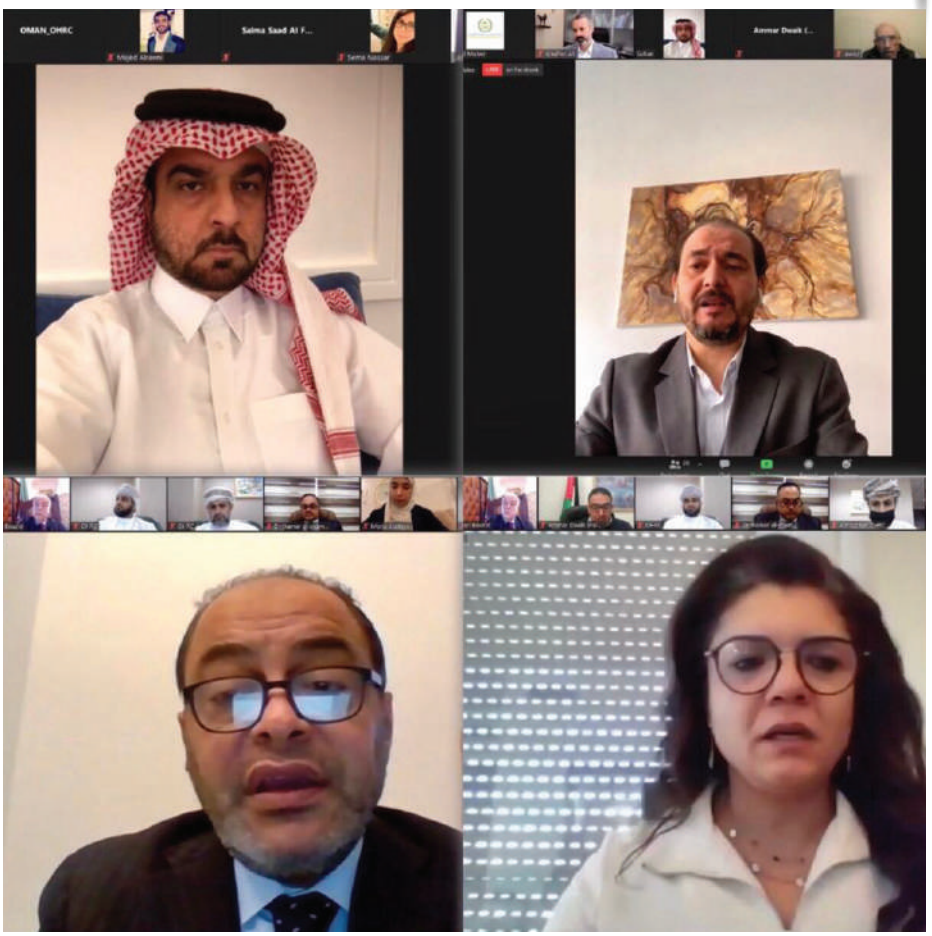
ومن جامعة كيوتو اليابانية تحدث المتضامن فلورس دي جراف والمختص في العلاقات الدولية بين اليابان والشرق الأوسط وخاصة فلسطين، عن حضور القضية الفلسطينية بشكل كبير لدى المجتمع الياباني وحركات التضامن، مستعرضاً أهم صور التضامن والوقفات التضامنية التي نفذها الناشطون اليابانيون المتضامنون مع القضية الفلسطينية، منها تضامنهم مع الصحفي معاذ عمارنة وخلال العدوان الاحتلالي على قطاع غزة، أمام السفارة الإسرائيلية والممثلية الأميركية في مدينة أوساكا باليابان.

وفي ورقة عمل جاءت تحت عنوان استراتيجية حقوقية لمواجهة الاحتلال، شدد الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، بفلسطين على ضرورة تعزيز الخطاب الحقوقي دولياً على مستوى المؤسسات الدولية والحكومات، ضرورة تطوير الحركة الوطنية الفلسطينية خطابها الحقوقي في مواجهة الاحتلال وإجراءاته القمعية بحق أبناء شعبنا الفلسطيني، ضرورة احترام دولة فلسطين والأجهزة الأمنية للتزاماتها الدولية، العمل على تعزيز العلاقة مع حركات التضامن العالمية والحركات المناهضة للاستعمار والاستعمار الجديد كون هذه الحركات تدعو للعدالة الاجتماعية، ضرورة التكامل ما بين الخطاب الحقوقي الفلسطيني والنضال المشروع على أرض الواقع الملتزم بقواعد القانون الدولي.

ومن بريطانيا قدم كل من كارولين بونن وسارة آبس وبن جمال من حركة شيفيلد العمالية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نبذة عن طبيعة وأشكال التضامن المتمثلة في الضغط على أعضاء البرلمان البريطاني لتبني الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ولمحاسبة ومساءلة الاحتلال ومن يمثلونه على ما يرتكبونه من انتهاكات بحق الشعب الفلسطيني، علاوة على تشجيع المهتمين في بريطانيا لزيارة فلسطين والتعرف على خروقات الاحتلال ليتمكنوا من تكوين الصورة الحقيقية وتفعيل التضامن بشكل أكثر فاعلية داخل المجتمع البريطاني، مشددين على أن التضامن مع القضية الفلسطينية هو تضامن من أجل العدالة وليس عملاً خيرياً.

ومن جانبه قال الأستاذ عصام عاروري عضو مجلس مفوضي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بفلسطين بأن هذا التضامن العربي والدولي مع قضيتنا الفلسطينية العادلة يشكل رسائل أمل لشعبنا الفلسطيني من مختلف أنحاء العالم، وفي ذات الوقت يطرح هذا التضامن تحديات أمامنا حول كيفية الاستفادة منه ومن حركات التضامن واستثمارها على المستويات كافة.

ندوة احتفالية بمناسبة (اليوم العالمي للتضامن الإنساني) بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الإسكوا.



الدوحة: 20 ديسمبر 2020

الجمّالي: التزامنا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال الوعي بأهمية التضامن للارتقاء بالحقوق ولتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

حمدان: يوم التضامن العالمي يمثل مناسبة هامة لتعزيز الحوار العالمي للقضاء على الفقر والجوع.

العوضي: خسرت الدول العربية 42 مليار دولار فقدت ما يوازي 15 مليون وظيفه بسبب كورونا.

نظمت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ندوة احتفالية بمناسبة "اليوم العالمي للتضامن الإنساني" وذلك بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا".

أكد السيد سلطان بن حسن الجمّالي المدير التنفيذي للشبكة العربية في كلمته الافتتاحية على سعي الشبكة لتكريس التضامن بكافة أشكاله وعلى جميع الصعد والمستويات، وقال: يأتي هذا السعي إيماناً من المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة العربية بوحدة وعالمية مسيرة حقوق الإنسان، وبمبدأ عدم ترك أحد بالخلف، وهذا ما تمثّلَ في خطط الشبكة العربية الاستراتيجية وانفتاحها على تعاونها مع جميع أصحاب المصلحة بإطار عملها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية. وأشار إلى أن الشبكة العربية ستعمل عام 2021 لتأطير شراكاتها بسياق تعزيز التضامن الدولي، ووضع خطة لتعمل عليها مع الشركاء وأصحاب المصلحة لتحقيق ذلك، منوهاً إلى أنه في بداية شهر يونيو 2021 ستنظم الشبكة مؤتمراً دولياً حول "التضامن الدولي وخطة التنمية المستدامة للعام 2030- محورية الهدف 16 " السلام والعدل والمؤسسات القوية".

الشبكة العربية تسعى لتكريس التضامن بكل أشكاله

وقال الجمّالي: إنّ يوم التضامن العالمي نؤكد فيه على وحدتنا وتضامننا في إطار التنوع، مجددين التزامنا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال تعزيز الوعي بأهمية التضامن الدولي للارتقاء بالحقوق ولتنفيذ أهداف التنمية المستدامة للعام 2030. وأضاف: ولتقاطع موضوع اليوم وتلاقيه مع قضية فلسطين، نؤكد أن هذه القضية العادلة تحتاج لتضامن وإرادة دولية لوقف الانتهاكات وتحقيق العدالة للشعب العربي الفلسطيني في فلسطين وخارجها، عن طريق تفعيل القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية باتخاذ إجراءات تكفل تنفيذ هذه القرارات، ومن خلال التزام الدول بتنفيذ التزاماتها باعتبارها الطرف ثالث وفق القانون الدولي.

من جانبه أكد السيد فريد حمدان، ممثل المفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ترحيب المفوضة السامية لحقوق

الإنسان بالتعاون المثمر مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وقال: نحن في حاجة لهذا التعاون خاصة في هذه الأزمة الوبائية خانقة للتأكيد على قيم حقوق الإنسان التي ستند على المساواة الكرامة والحقوق للجميع. وأضاف: إن التعاون اليوم أمر لا غنى عنه لإبراز القيم المشتركة للإنسانية ونحن بحاجة اليوم لتذكير الجميع وعلى رأسهم الحكومات باحترام التزاماتها التعاقدية في مجال حقوق الإنسان. وأوضح أن يوم التضامن العالمي يمثل مناسبة هامة لتعزيز الحوار العالمي للقضاء على الفقر والجوع وتمتع الجميع بصحة جيدة كأحد محاور أهداف التنمية المستدامة. وقال: لقد برهن التعاون والتضامن الدولي خلال العقود الماضية على أهميته وحيويته في التصدي للأزمات العالمية وأهمها تلك الناتجة عن البشر، لافتاً إلى أنّ المنظومة الدولية تنتقل اليوم من مبدأ التضامن الدولي الذي شكل أحد الأسس في العلاقات الدولية إلى اعتماده كحق من حقوق الإنسان ضمن المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

من ناحيتها اعتبرت الدكتورة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في "الإسكوا" مفهوم التضامن العالمي أحد القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب وقالت: إن التضامن العالمي أمراً بالغ الأهمية في تكريس التعاضد بين الشعوب لمكافحة الفقر وتقليص الفجوات التميزية. وتناولت العوضي حزمة من التحديات التي قالت: إن المنطقة العربية خاصة في ظل جائحة كوفيد-19 التي طالت آثارها جميع القطاعات وصاحبت الاجراءات غير المسبوقة التي عمدت الدول على اتخاذها لمنع تفشي الوباء، وأضافت: مازلنا نتوقع استمرار هذه الإجراءات وعدم عودة الحياة لطبيعتها في القريب العاجل. وكشفت عن إحصائية خلفتها جائحة كورونا وقالت: هذه الجائحة خلفت محصلات إنسانية واجتماعية واقتصادية عميقة في مختلف البلدان العربية.. وأوضحت أن تقديرات "الاسكوا" تشير إلى أن الدول العربية ستسجل 42 مليار دولار خسارة خلال العام 2020 وفقدان من ساعات العمل عما يوازي 15 مليون وظيفة في الربع الثالث.

42 مليار دولار خسارة خلال 2020 وفقدان 15 مليون وظيفة

وتناولت الندوة مجموعة من المحاور حيث قدم الأستاذ فريد حمدان، ممثل المفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. محوراً حول التضامن الدولي كوسيلة الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها ومقاصدها بينما قدم الدكتور عمار دويك، مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين ورقة تحت عنوان "صون الأمن والسلم الدوليين يستند على التضامن في احترام وتعزيز قرارات الشرعية الدولية "التزامات الطرف الثالث وفق القانون الدولي" واستعرض السيد أكرم خليفة، ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" ورقة عمل حول "اتجاهات الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على المرأة والفتاة الفلسطينية وتطرق البروفيسور بوزيد الزهاري، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر، رئيس اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بجنيف لمفهوم التضامن الإنساني وحقوق الإنسان في مواجهة جائحة كوفيد-19، بينما قدم السيد غفار العلي المستشار القانوني للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تعريفاً حول المؤتمر الدولي الذي ستنظمه الشبكة العربية مع شركائها في الدوحة بتاريخ 1-2021/06/2، حول: التضامن الدولي وخطة التنمية المستدامة للعام 2030-محورية الهدف 16 "السلام والعدل والمؤسسات القوية".

يذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، حددت في قرارها 60/209 التضامن باعتباره أحد القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب في القرن الحادي والعشرين، وتقرر في هذا الصدد، أن تعلن 20 كانون الأول/ديسمبر من كل عام يوماً دولياً للتضامن الإنساني، وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية التزمت الحكومات بالقضاء على الفقر باعتبار ذلك حتمية أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية.

اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان تُواصل برامج التوعية والتثقيف





بموجب اختصاص "اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان" بالتوعية والتثقيف بحقوق الإنسان بناءً على المادة رقم (7) من قانون إنشائها، وعلى الرغم من الأوضاع التي شهدتها السلطنة بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلا أن اللجنة واصلت خططها التوعوية والتثقيفية في عام 2020م؛ حيث نفذت مجموعة من الأنشطة والأعمال مع مراعاة كافة الإجراءات الاحترازية التي وضعتها السلطنة.

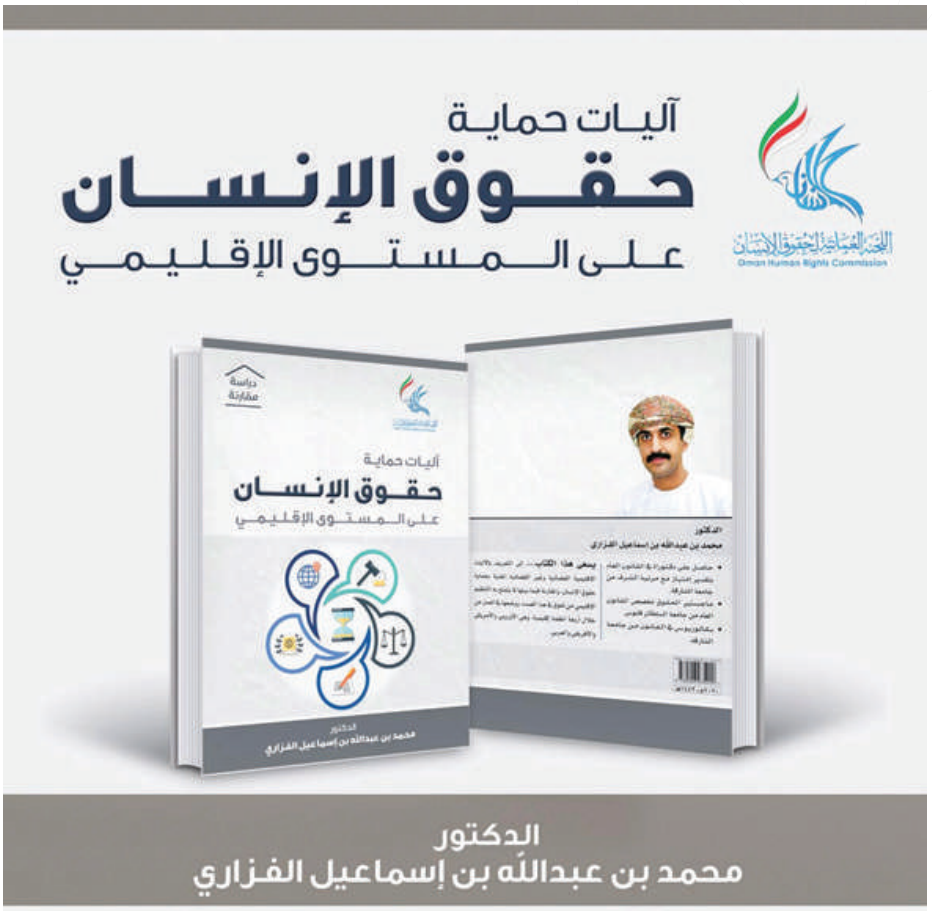
الزيارات التوعوية:

شهدت بداية عام 2020م زيارات توعوية وتثقيفية نفذتها فرق عمل اللجنة إلى مؤسسات حكومية، وأخرى تابعة للمجتمع المدني؛ حيث قامت اللجنة من خلال تلك الزيارات بتوزيع إصداراتها الخاصة بحقوق الإنسان، والتي تستهدف جميع شرائح المجتمع، وتم من خلالها توضيح رؤية ورسالة اللجنة، وجانب من اختصاصاتها، والأعمال التي تقوم بها في مجال الرصد وتلقي البلاغات، بالإضافة إلى دورها في نشر التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان.



توزيع إصدارات تستهدف كافة شرائح المجتمع

معرض مسقط الدولي للكتاب:



و في فعاليات معرض مسقط الدولي للكتاب لعام 2020م شاركت اللجنة عبر فرق عمل متخصصة، وخطة تضمنت مجموعة من الأنشطة والفعاليات والأعمال موزعة طوال فترة المعرض.

وقامت فرق العمل التابعة للجنة باستقبال زوار المعرض عبر ركن اللجنة الثابت، وتوزيع إصدارات اللجنة للتعريف بحقوق الإنسان، والتي توضح حقوق فئات المجتمع المختلفة، والرد على استفسارات الزوار المتعلقة باختصاصات اللجنة وتوضيح مختلف الجوانب الحقوقية المتعلقة بموضوعاتهم.

شرح رسالة اللجنة العمانية واختصاصاتها لزوار المعرض

ومن خلال ركن اللجنة الثابت في معرض الكتاب قامت فرق العمل التابعة للجنة بتوضيح رسالتها، واختصاصاتها، وطبيعة عملها، وعلاقتها بالمنظمات الإقليمية والدولية، ووسائل وطرق تقديم البلاغات، ودورها في الرد على ما تثيره المنظمات والحكومات الخارجية حول الموضوعات ذات العلاقة بحقوق الإنسان بالسلطنة، بالإضافة إلى توزيع تقارير اللجنة السنوية التي تُقدم إيجازًا لما تم في مجال حقوق الإنسان في السلطنة؛ حيث خصصت اللجنة فرق عمل تضم عددًا من القانونيين، وموظفين من الرصد وتلقي البلاغات، وأخصائيين في التوعية والتثقيف والإعلام، وقد تضمنت المشاركة توزيع إصدارات اللجنة التي تتضمن كتيبات، ومطويات، وإصدارات معرفة بحقوق الإنسان، وموضحة لحقوق فئات المجتمع المختلفة، بالإضافة إلى الرد على استفسارات الزوار المتعلقة باختصاصات اللجنة، وتوضيح مختلف الجوانب الحقوقية المتعلقة بموضوعاتهم، وعرض الأفلام التي قامت اللجنة بإنتاجها خلال السنوات الماضية.

وضمن مشاركتها في المعرض أقامت اللجنة ندوة حول آليات رصد وتلقي البلاغات في السلطنة تضمنت شرحًا لطبيعة عملها واختصاصاتها، وتطور آلية الرصد وتلقي البلاغات التي تعتمدها، بالإضافة إلى برامج التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان التي تنفذها.

كما نظمت فعاليات مختلفة للأطفال بركن مسرح الطفل ضمن فعاليات التنشيط الثقافي للطفل التي شهدها معرض مسقط الدولي للكتاب، واشتملت الفعاليات على عددٍ من المسابقات والأنشطة الخاصة بالأطفال، ومرسم للتلوين، بالإضافة إلى فقرة للقراءة من كتيبات اللجنة التي تستهدف فئة الأطفال.

الإصدارات والمطبوعات الحقوقية:

أصدرت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في يناير 2020م كتاب "الإنسان في فكر السلطان"، والذي جاء وفاءً لروح فقيد الوطن والأمة وعرفانًا لمسيرة جلالة السلطان قابوس بن سعيد – طيب الله ثراه – الذي سخّر جل فكره وجهده لخدمة الإنسان والإنسانية.

وجاء الكتاب عبر أبواب مختلفة ليوثق ما قدمه جلالة السلطان للإنسان منذ بزوغ فجر النهضة في مختلف الجوانب داخليًا وخارجيًا، وبلغة سردية تغوص في عمق شخصية السلطان الذي استطاع عبر رؤيته السديدة، وفكره الثاقب طوال 50 عاماً، أن يؤسس لمفهوم الإنسان ورعايته وصون كرامته وحقوقه.

وبالتعاون مع "اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان" أصدر الباحث الدكتور محمد بن عبدالله بن اسماعيل الفزاري كتاب "آليات حماية حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي" والذي يتناول الآليات الإقليمية المعنية بحماية حقوق الإنسان من خلال طرح أربعة أنظمة إقليمية، والمقارنة فيما بينها، وهو عبارة عن أطروحة علمية للباحث نال بها درجة الدكتوراة في القانون العام بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف.

ويُمثل هذا الكتاب إضافة قيّمة من حيث المضمون والمحتوى، ورافدًا للمكتبات في مجال حقوق الإنسان بالسلطنة، حيث يساهم في تقريب المعلومات، وتسهيل الوصول إليها، وتعميق مستوى الفهم والدراية بها، ليكون حافزًا لبذل المزيد من الجهد في مختلف الموضوعات البحثية والدراسية ذات العلاقة بحقوق الإنسان.

وهدفت الدراسة التي تضمنها الكتاب إلى التعريف بالآليات الإقليمية المعنية بحماية حقوق الإنسان سواء في جانبها الموضوعي أو المؤسسي أو في جانبها الإجرائي والتطبيقي، حيث يعتبر ذلك موضوعًا مهمًا وجوهريًا لكافة الأشخاص والمؤسسات المعنية بالبحث في وسائل حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وركزت الدراسة على المقارنة بين الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان من خلال طرح أربعة أنظمة إقليمية هي الإطار الأوروبي والأمريكي والأفريقي والعربي.

وأوضح الكاتب من خلال دراسته نشأة فكرة حقوق الإنسان في النظام الدولي، والآليات الإقليمية غير القضائية لحماية حقوق الإنسان والمتمثلة في اللجان والتقارير والشكاوى والتحقيق في كل نظام إقليمي على حده، ثم تطرق إلى الآليات الإقليمية القضائية من خلال تسليط الضوء على نشأة وتنظيم واختصاصات المحاكم المعنية بحماية حقوق الإنسان في كل نظام إقليمي والإجراءات أمامها وطبيعة أحكامها.

وتعزيزًا لمكتبة اللجنة، ومطبوعاتها في مجال حقوق الإنسان قامت اللجنة بإعادة طباعة عدد من الإصدارات الحقوقية التي تعود ملكيتها للجنة؛ حيث بلغ عدد الإصدارات الحقوقية التي أصدرتها اللجنة خلال مسيرتها أكثر من (30) إصدار تناولت موضوعات مختلفة شملت المرأة، والطفل، وذوي الإعاقة، وغيرها من فئات المجتمع.

منصات اللجنة على وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر، انستغرام):

واصلت اللجنة خلال عام 2020م تفعيل حساباتها على منصات التواصل الاجتماعي (تويتر) و (انستغرام)؛ وذلك في إطار جهودها للتواصل مع مختلف فئات المجتمع، وتوضيح الأعمال التي تقوم بها، والمهام التي تؤديها في المجالات

إصدار "الإنسان في فكر السلطان" عرفاناً لمسيرة فقيد الأمة جلالة السلطان قابوس

المتصلة بحقوق الإنسان؛ حيث حرصت بشكل دائم على نقل أخبار حقوق الإنسان، ومستجدات اللجنة، وفعالياتها، وأنشطتها لمتابعي وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى التفاعل مع الجمهور، ورصد القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

الموقع الإلكتروني:

ومع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها السلطنة لمواجهة جائحة (كورونا) وتقليل آثارها السلبية، قامت اللجنة بتفعيل موقعها الإلكتروني، ووضحت من خلاله الأعمال التي تقوم بها، والمهام التي تؤديها في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان، وقدمت المعلومات للجمهور في مجال حقوق الإنسان، كما سهلت للمواطنين والمقيمين على حدٍ سواء تقديم بلاغاتهم إلكترونيًا بسهولة ويسر عبر تعبئة النموذج المخصص لذلك ليصل البلاغ مباشرةً إلى المُختصين بدائرة الرصد وتلقي البلاغات.

كما سهلت للباحثين والدارسين في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان الحصول على إصدارات اللجنة، والتقارير السنوية التي تُصدرها عبر إتاحة إمكانية تصفح كافة الإصدارات، وتحميلها من خلال الموقع الإلكتروني دون الحاجة إلى زيارة مبنى اللجنة، كما يمكن من خلال الموقع تقديم طلب لزيارة مكتبة اللجنة التي تحوي مئات الكتب التخصصية في مختلف مجالات حقوق الإنسان، وبعد تقديم الطلب يتم التواصل هاتفيًا مع مقدمه لتحديد موعد زيارته لمكتبة اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في مهرجان صيف البحرين بنسخته الثانية عشرة



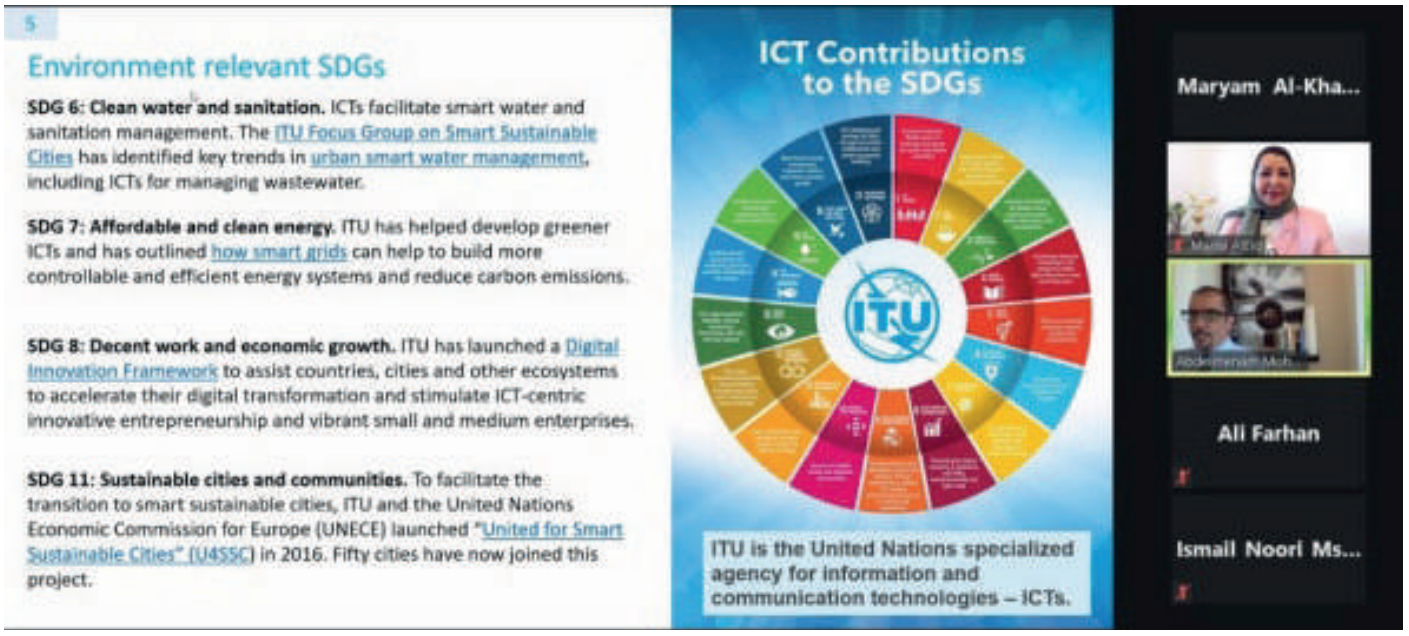
النسخة الثانية عشر لصيف البحرين تحت شعار " أقرب عن بعد"

شاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مهرجان صيف البحرين السنوي في نسخته الثانية عشرة لعام 2020، والذي يحمل شعار "أقرب عن بُعد"، والذي يتزامن مع برنامج هيئة البحرين للثقافة والآثار لهذا العام بعنوان "دلمون حيث الكثافة"، ونظرًا لما يشهده العالم من ظرف استثنائي من انتشار لفيروس كورونا (كوفيد-19)، فقد تم تنظيم المهرجان من خلال الفضاء الإلكتروني الافتراضي، وهو ما جعله يصل إلى كافة أنحاء العالم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تضمن المهرجان العديد من الفعاليات المتنوعة ما بين عروض الحفلات الفنية وورش العمل التعليمية والإبداعية والجولات ونشر لكتب معنية بحقوق الطفل.

وقد قامت المؤسسة الوطنية خلال مشاركتها في المهرجان الذي يمتدّ لمدة شهر كامل، بنشر دفتر التلوين الخاص بحقوق الطفل، والذي يتميز بمخاطبته للأطفال عن حقوقهم بلغة بسيطة وبرسوم جميلة تجمع بين الترفيه والتعليم، ويمكن للجميع الحصول على نسختهم من دفتر التلوين من خلال زيارة رابط المهرجان (http://bahrainsummer.bh/nihr-coloring-book/).

وبهذه المناسبة، ثمنت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظيم مهرجان صيف البحرين لهذا العام عن بُعد التزامًا بالإجراءات الاحترازية وحفاظًا على قواعد التباعد الاجتماعي في ظل ما يشهده العالم من ظروف استثنائية، مشيدة بدور وجهود هيئة البحرين للثقافة والآثار برئاسة معالي الشيخة مي بنت محمد آل خليفة في الحرص على استمرارية الحراك الثقافي في البحرين وتعزيز التواصل ما بين المملكة ودول العالم، معربةً عن سعادتها من كون المؤسسة الوطنية أحد المساهمين في إثراء برنامج ونشاط المهرجان من خلال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشر الوعي بها إلى جانب العديد من السفارات والمؤسسات العامة والخاصة بمملكة البحرين.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين تنظم ورشة عمل حول تقنية المعلومات والاتصالات الخضراء بالتعاون مع المجلس الأعلى للبيئة



نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المجلس الأعلى للبيئة ورشة عمل بعنوان "تقنية المعلومات والاتصالات الخضراء" شارك فيها عدداً من موظفي القطاع العام والخاص وأعضاء منظمات المجتمع المدني والجامعات الحكومية والخاصة، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي، تماشيا مع الإجراءات الاحترازية التي قامت بها مملكة البحرين لمكافحة انتشار فيروس الكورونا من خلال تجنب الاختلاط والتجمعات والاجتماعات والعمل على التباعد الاجتماعي.

قدمت الأستاذة منال العيد رئيس قسم تقنية المعلومات والاتصال بالمجلس الأعلى للبيئة ورقة عمل حول تقنية المعلومات والاتصالات الخضراء ومساعي

مفهوم الاتصالات الخضراء ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

المجلس الأعلى للبيئة في هذا المجال، حيث احتوت الورقة على مفهوم الاتصالات الخضراء ودورها في تحقيق التنمية المستدامة واستعراض أهم مبادرات المجلس الأعلى للبيئة وإنجازات مملكة البحرين في هذا المجال. كما قدم الدكتور عبد المنعم محمد حسن المنسق الإقليمي لبرامج العلوم بمكتب الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا ورقة عمل بعنوان: الأساس القانوني والآليات الدولية لحماية البيئة، تناول من خلالها التعريف بالأساس القانوني والآليات الدولية لحماية البيئة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات الخضراء بالإضافة إلى استعراض الاتفاقيات البيئية الدولية.

تأتي هذه الفعالية ضمن استراتيجية وخطة عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وبالأخص الهدف الاستراتيجي الأول المعني بالتأثير البيئي على حقوق الإنسان، وتعزيزاً للشراكة المجتمعية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات الخضراء والتوعية بأهم القوانين والصكوك الدولية المعنية بحماية البيئة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات الخضراء.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم طاولة مستديرة بعنوان: التجربة البحرينية ودورها في تعزيز وحماية حقوق العمالة الوافدة في ظل جائحة كورونا



نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان طاولة مستديرة بعنوان: «التجربة البحرينية ودورها في تعزيز وحماية حقوق العمالة الوافدة في ظل جائحة كورونا» عبر تقنية الاتصال المرئي، وذلك لتسليط الضوء على أثر جائحة كورونا على العمالة الوافدة وجهود وتكاتف الجهات المعنية في مملكة البحرين للتعامل معها وفقاً للحق في الصحة للجميع بما يتناسب مع مكانة البحرين المتقدمة في حماية حقوق الإنسان بصفة خاصة، شارك فيها ممثلي الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة، بالإضافة إلى عدد من مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

خلال الفعالية التي أدارها الدكتور بدر محمد عادل رئيس لجنة الحقوق والحريات العامة – عضو مجلس المفوضين، تم التطرق إلى دور المؤسسة في ظل جائحة كورونا، ومناقشة أثرها على العمالة الوافدة والجهود التي قامت بها الجهات ذات الصلة في المملكة للتعامل معها. كما تم التطرق إلى النظم المتعلقة بسكن العمال والشروط الواجب توافرها تفادياً للاكتظاظ وإيجاد البيئة الصحية المناسبة مستقبلاً.

تسليط الضوء على أثر جائحة كورونا تجاه العمالة الوافدة

وقد سلطت الفعالية الضوء على أهم التحديات التي تواجه العمالة الوافدة في ظل انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومناقشة أفضل السبل لتفعيل الشراكة مع الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، بالإضافة إلى علاقة الإجراءات الاحترازية المتخذة على التمتع بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق العمالة الوافدة بشكل خاص.

وخلصت فعالية الطاولة المستديرة التي احتضنتها المؤسسة إلى عدد من التوصيات والمقترحات الهادفة إلى إيجاد الحلول للتحديات التي تواجه العمالة الوافدة في ظل الجائحة كمتابعة أوضاعهم ورفع مستوى إدراكهم بحقوقهم وحرياتهم الأساسية، بالإضافة إلى عمل دراسات استقصائية وميدانية عن القطاعات والعمال الأكثر تضرراً.

وعلى هامش الفعالية، ثمنت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ما قامت به مملكة البحرين من إجراءات وجهود كبيرة لمكافحة هذه الجائحة، والتي راعت من خلالها حقوق الإنسان بشكل عام للمواطنين والمقيمين على حد سواء دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، منوهة بدور المؤسسة في متابعة الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس الكورونا وتأثيرها على التمتع بحقوق الإنسان، فضلاً عن قيامها بزيارات ميدانية إلى سكن العمالة الوافدة للتأكد من أن طبيعة المعيشة ونوعية السكن تعكس مدى تطبيق الإجراءات الاحترازية، مؤكدة في ذات الوقت على استعداد المؤسسة لمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة وتقديم المساعدة وتبادل الخبرات، من أجل استمرار حصول الجميع على حقوق الإنسان كافة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالجزائر يصدر تقريره السنوي الخاص لعام 2019





أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالجزائر تقريره السنوي الخاص لعام 2019 والذي وصفه بأنه يأتي في ظروف غير عادية عرفتها الجزائر. حيث شكلت سنة 2019 لحظة من اللحظات الفارقة في تاريخ الجزائر الحديث، والتي سيكون لها أثر بالغ الأهمية على مستقبل الجزائر القريب والمتوسط وحتى البعيد، مؤكداً في الوقت ذاته على إلزام النظام الدستوري والسياسي، بالإصغاء لهتافات الجماهير وما حملته من مطالب وتطلعات مشروعة، وعليه واجب تجسيدها على أرض الواقع.

واعتبر المجلس الوطني عملية إعمال وتحقيق وتجسيد حقوق الإنسان على أرض الواقع، والابتعاد عن التغني الأجوف والمناسباتي بها. من أهم المطالب الشعبية أثناء الحراك. وقال المجلس في مقدمة تقريره: إن حكم الشعب لن يكون له أي صدى أو معنى إذا غابت عنه حرية التعبير، والصحافة، وحرية تشكيل الأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والابتعاد عن أي محاولة لعرقلة عملهم، والاستقلالية الحقيقية للقضاء دون أي تدخل من السلطتين التشريعية والتنفيذية.

لافتاً إلى أن مطالبات الحراك الشعبي كانت نقطة انطلاق العمل الذي اعتمده المجلس الوطني، أثناء صياغة التقرير السنوي لسنة2019، وكانت في نفس الوقت أهم الاقتراحات التي لطالما تضمنتها التقارير السابقة له.

وتطرق التقرير السنوي لهذه السنة لحزمة من النقاط شملت الحقوق الفردية، واستقلالية القضاء، والولوج إلى القضاء الدستوري، إلى جانب حرية الرأي والتعبير، وحرية الدين والمعتقد. بالإضافة إلى ذلك تطرق التقرير إلى عدد من الظواهر التي يمكن أن تمس بالكرامة الإنسانية



المظاهرات الحاشدة التي شهدتها أغلب مدن الجزائر جسدت "الحراك الشعبي"

مثل الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، والفساد.

وفي المحور الثاني، فإن الحديث عن "الحراك الشعبي"، تجسد من خلال مظاهرات حاشدة عرفتها أغلب المدن الجزائرية، الأمر الذي فتح النقاش مرة ثانية حول بعض الحقوق، السياسية والمدنية بالدرجة الأولى، وعلى رأسها، حرية التجمع والتظاهر السلمي، الحق في المشاركة السياسية، وكل ما تعلق بالتوقيف، وأيضا بوضعية المدافعين عن حقوق الإنسان، وبما أن أغلب المشاركين في هذا الحراك الشعبي كانوا من الشباب.

كما تناول التقرير السنوي الشباب في قلب المحور الثالث منه، إذ تطرق للرغبة الكبيرة التي عبر عنها الشباب الجزائري في المشاركة السياسية، وضرورة الابتعاد عن كل ما قد يُنقص من كرامته وطموحاته وقد يمس حتى حياته مثل ظاهرة "الحرقة"، وظاهرة المخدرات.

وفي ذات السياق قدم التقرير صورة واضحة عن رأي المجموعة الدولية حول حالة حقوق الإنسان في الجزائر، من خلال التقارير الصادرة عن جهات حكومية أو غير حكومية، وإلى جانب الملاحظات التي قُدمت للجزائر أثناء تقديم تقاريرها الدورية أمام الآليات التعاهدية الدولية والإقليمية. متناولاً في ذات الوقت نبذة عن المجهودات المبذولة من طرف المجلس الوطني، لحماية وترقية وإعمال حقوق الإنسان، من خلال ممارسته لاختصاصاته الدستورية والقانونية ويشير عند الاقتضاء، إلى الصعوبات التي واجهته بمناسبة تأدية تلك المهام والاختصاصات. كما يمكن أن يقترح الحلول التي يراها ضرورية لتجاوز تلك المشاكل.

ويسعى المجلس الوطني، ويدعو إلى ضرورة إعادة النظر في القانون 16-13 المؤرخ في 3 نوفمبر 2016، الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان و كيفيات تعيين أعضائه و القواعد المتعلقة بتنظيمه و سيره، وهذا حتى يتماشى هذا التنظيم وقواعد سيره وعمله أولا مع متطلبات المبادئ الدولية ذات الصلة، المعروفة بمبادئ باريس، و ثانيا لتقوية دور المجلس الوطني في مجال الرقابة والتحقيق والإنذار المبكر بالنسبة لكل المسائل والمواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان.

في هذا السياق أعد المجلس الوطني تقريره السنوي لسنة 2019 حول مدى التقدم المسجل خلال السنة الجارية في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان. وقد استمد المسعى الذي اختاره المجلس الوطني في هذا التقرير نقطة تركيزه على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى خروج مئات الآلاف من المواطنين في مسيرات حاشدة يرفضون من خلالها هذه الأوضاع مطالبين بتغيير شامل لمنظومة الحكم من أجل جزائر جديدة وغد مشرق، وكذلك من روح الحوار البناء من جهة، بين أعضاء وكوادر المجلس الوطني، ومن جهة أخرى بين شركائه سواء كانوا فاعلين مؤسساتيين أم غير مؤسساتيين.

وفي مجال الاتصال الاجتماعي، يبرز التقرير نشاطات رئيس المجلس الوطني، الذي ما فتئ طوال السنة يجري حوارات إعلامية ولقاءات مع الفاعلين من المجتمع المدني، والمواطنين، كل هذه النشاطات تتيح لرئيس المجلس فرصة شرح وتوضيح أراء المجلس الوطني وتقديراته حول القضايا الوطنية و المواضيع الحساسة.

بينما حظي تقييم حالة مصفوفة حقوق الإنسان في خضم الحراك الشعبي، أحد الأركان الأساسية لهذا التقرير حيث تضاعف حجم الأنشطة إلى حد كبير ومتنوع. وقد انعكس ذلك بتنظيم و/أو المشاركة، على مدار السنة، في عدد كبير من الأنشطة الموضوعاتية من خلال متابعة وتقييم دوري لمعظم الأعمال التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة وكذا المواضيع الراهنة التي لها تأثير مباشر على حماية حقوق الإنسان، حيث كان تقييم مسألة الحقوق الأساسية للمواطنين وبخاصة الشباب ومنظمات المجتمع المدني والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان أثناء هذه المسيرات الشعبية الهائلة والسلمية من أولويات المجلس الوطني. علاوة على ذلك أورد التقرير أن المجلس الوطني تناول مسائل أخرى ومواضيع حساسة وراهنة وأساسية لتوطيد دولة القانون والديمقراطية بفحص عميق ودقيق. الأمر الذي ينطبق على مسألة حرية الصحافة وحرية الرأي وحرية التعبير وحرية إنشاء الجمعيات والتي، على الرغم من إيجابية التطورات المسجلة، ظلت دون مستوى الإنتظارات، خصوصاً من وجهة نظر مهنييها. إلى جانب ذلك، فقد تم إصدار العديد من التوصيات في هذا السياق في سبيل إضفاء نوع من التوازن بين ضرورات حرية الصحافة والمصالح الأساسية للدولة وحقوق وحريات المواطنين. ونفس الشيء بالنسبة لحرية المعتقد والاتجار بالبشر.

ومن ناحية أخرى شكلت محاربة الفساد



والحاجة إلى إصلاح العدالة أيضاً، عناصر رئيسية أخرى لتكريس سيادة القانون والديمقراطية، وكانت محط اهتمام المجلس الوطني من حيث حساسيتها وآثارها على المجتمع. وفي هذا الصدد، أكد التقرير أنه يتعين أن تكون الإرادة السياسية المؤكدة، مدعومة ببرنامج لمكافحة الفساد يكون مبنياً على أساس الإصلاحات التنظيمية والمالية العامة والنظام المصرفي ونظام حكامة الشركات وعملية تعيين الإطارات القيادية وأعضاء مجالس إدارة الشركات الكبيرة، وكل ذلك في إطار نهج مدروس قائم على مبادئ حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالحقوق النوعية، كانت مسألة النهوض وترقية حقوق المرأة، على مر السنين، محطة اهتمام مستمرة ومتابعة خاصة من قبل المجلس الوطني. ونظراً للحساسية والأهمية المتزايدة لهذه المسألة خصوصاً على المستوى الدولي، فقد عولجت الإشكالية، هذه المرة من منظور التنمية البشرية في محورين يتعلق المحور الأول منهما بالمسائل المتصلة بحصول المرأة على التعليم والصحة والدخل وكذلك بمشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد وتقلد مناصب المسؤولية بينما عالج المحور الثاني مسألة التمييز الذي تواجهه المرأة الجزائرية، مع تقييم للتطبيق العملي للاتفاقية الدولية ذات الصلة. مع إيلاء اهتمام خاص لعمل وتوصيات و متابعة الملاحظات الختامية للجنة الأممية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW).

وهكذا، و على مدار السنة، لم تتوان الهياكل المركزية للمجلس الوطني وممثليها الجهويين في متابعة التطورات والمؤشرات والأحداث والتظاهرات الاجتماعية على الساحة الوطنية. وقد حظيت الموضوعات المختلفة برصد مستمر لاسيما فيما يتعلق بالمظاهرات الاجتماعية المتصلة بقضايا القدرة الشرائية والإسكان ومواضيع أخرى لا تقل أهمية عنها مثل التعليم والصحة والفساد وظاهرة "الحرقة". ما يجب التأكيد عليه في الأخير أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد اختتم بعدد من التوصيات، والتي بلغ عددها 343 توصية، مست جميع جوانب حقوق وحريات المواطنين موجهة بالأساس إلى كل المؤسسات والدوائر الوزارية على مستوى هياكل الدولة، والتي تهدف إلى ترقية و حماية حقوق الإنسان في الجزائر.كما واصل المجلس الوطني عمله طيلة سنة 2019، وفق برنامج مسطر ومحدد من خلال الاجتماعات الدورية المنعقدة على مستوى الأجهزة الأساسية المشكلة لتنظيم المجلس الوطني وسيره، حيث عقد جمعياته العامة واجتماعات مكتبه الدائم بانتظام خلال سنة 2019 طبقا لأحكام القانون رقم 13/16 المؤرخ في 03 نوفمبر 2016 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكيفية تعيين أعضائه والقواعد المتعلقة بتنظيمه وسيره، وكذلك نظامه الداخلي. و هو ما يندرج في إطار خطة عمله المستمرة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب يصدر تقريره السنوي والموضوعاتي





أ.التقرير السنوي للمجلس

صدر التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2019 تحت عنوان "فعلية حقوق الإنسان ضمن نموذج ناشئ للحريات" وتم نشره في الجريدة الرسمية عدد 6895 مكرر، الصادرة في 29 يونيو 2020. ويتضمن التقرير 125 توصية موضوعاتية و30 توصية عامة، تم إعدادها بما يستجيب للمقتضيات الدستورية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وهي توصيات تهدف إلى تعزيز النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان، ويبقى تفعيلها رهيناً بتعاون كافة الفاعلين، بمن في ذلك الحكومة والقضاء وباقي المؤسسات والهيئات المعنية ومنظمات المجتمع المدني.

ب.تقرير موضوعاتي حول احتجاجات جرادة

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال تقريره لموضوعاتي حول احتجاجات جرادة 29 استنتاجا و36 توصية تمت صياغتها ارتكازا على المقاربة المبنية على حقوق الإنسان، وبناء على تتبع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الشرق ورصدها لمختلف أشكال التظاهر والاحتجاج التي عرفتها المدينة، وبناء على متابعة المجلس للاحتجاجات ومطالب السكان. وتتوزع التوصيات التي قدمها المجلس بين توصيات عامة (15) وتوصيات خاصة (12) مقدمة إلى كل من السلطات العمومية والبرلمان وجهة الشرق، فضلا عن التوصيات (09) المتعلقة بملاحظة محاكمات المتابعين على خلفية احتجاجات جرادة.

التقرير السنوي يتضمن 125 توصية والموضوعاتي يتضمن 29 استنتاجاً و36 توصية



توصيات وملاحظات بشأن مشروع القانون رقم 72.18

القانون 72.18 يتعلق بمنظومة المستفيدين من منظومة برنامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في 10 يوليو 2020 للبرلمان بغرفتيه توصياته وملاحظاته بشأن مشروع القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات ، وذلك إعمالا للمادة 24 من القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي تنص على أن المجلس يقترح كل توصية يراها مناسبة، وتوجهها رئيسة المجلس إلى رئيسي مجلسي البرلمان والسلطات الحكومية المتخصصة.وتتمحور الوثيقة التي قدم المجلس نسخة منها لرئيس الحكومة ولوزير الداخلية حول اثنتي عشرة (12) توصية وملاحظة تحرص على أن تتلاءم هذه المنظومة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبالرعاية الاجتماعية بشكل عام، ومع مستلزمات ضمان الحق في التنمية والحماية الاجتماعية بشكل خاص، بالإضافة إلى ضرورة العمل على ربط منظومة الاستهداف، نصاً وروحاً، برهان بناء نظام وطني للحماية الاجتماعية يستوعب الجميع، ويحقق المساواة، وينبذ التمييز ويحد من احتمالات إقصاء المستحقين، أشخاصاً كانوا أم فئات.وفي هذا الإطار، استقبل السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، يوم الأربعاء 15 يوليو 2020 بمقر البرلمان رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوعياش والوفد المرافق لها. واستعرض اللقاء الخطوط العريضة لملاحظات وتوصيات المجلس بخصوص مشروع القانون رقم 72.18، إلى جانب سبل تعزيز علاقات التعاون بين المؤسستين الدستوريتين بما فيها تحيين اتفاقية التفاهم بين المؤسستين، وكيفية تعزيز دور البرلمان في عملية ملاءَمة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي.

المجلس الوطني يساهم بمذكرة حول النموذج التنموي الجديد

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان للجنة الخاصة بالنموذج التنموي، في إطار مساهمته في المملكة المغربية حول التوجهات الجديدة لاستراتيجية التنمية، وجاءت مساهمة المجلس الوطني في مذكرة حول النموذج التنموي الجديد تحت عنوان "فعلية الحقوق والحريات في المغرب... من أجل عقد اجتماع جديد" ، وذلك استنادا إلى المادة 2 من القانون 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس التي تنص على أنه"يتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وبضمان ممارستها الكاملة والنهوض بها وبصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، أفراداً وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والدولية في هذا المجال" وبعد مصادقة الجمعية العامة في مارس الماضي. وتقدم التمذكرة عناصر تصور المجلس الوطني لحقوق الإنسان لاستراتيجية تنموية تهدف إلى جعل فعلية الحقوق والحريات مدخلاً أساسياً لضمان الحق في التنمية، وجعله في قلب الخيارات الاستراتيجية لبلادنا في المرحلة المقبلة وذلك ترجمة لاستراتيجية عمل المجلس المرتكزة على فعلية الحقوق والحريات، كما صادقت عليها جمعيته العمومية المنعقدة في سبتمبر 2019.وقد اعتمد المجلس في بناء هذه المذكرة على منهجية تقوم على تحديد أربعة مجالات كبرى تشتمل

استراتيجية تنموية لجعل فعلية حقوق الإنسان مدخلاً أساسياً للحق في التنمية

على حقوق الإنسان والتنمية وتشكل أسساً لبناء نموذج تنموي دامج للحق في التنمية، وتهم: الأساس القيمي لفعلية الحقوق والحريات، الحاجة إلى إعادة ترتيب الأولويات لتعزيز الولوج للحقوق الأساسية، اعتماد مقاربة تنموية مبنية على حقوق الإنسان،وأخيرا ضرورة إعطاء دينامية جديدة لدور الدولة في تعزيز فعلية الحقوق والحريات في مرحلة ما بعد جائحة (كوفيد-19).

في ظل جائحة كورونا في فلسطين
الهيئة المستقلة تعمل وفق خطط طوارئ لمواجهة تحديات حماية حقوق الإنسان

تواجه الأراضي الفلسطينية خطراً يهدد منظومة حقوق الإنسان يضاف إلى ما تعانيه من إشكاليات وتحديات بفعل إجراءات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا الخطر يتمثل في انتشار فايروس كورونا "كوفيد-19" هو عدو خفي هذه المرة حصد آلاف الأرواح في شتى بقاع الأرض، وكان له الأثر الكبير على الأراضي الفلسطينية، باعتبارها من المناطق الفقيرة في الإمكانيات الطبية مقارنة مع غيرها من دول العالم؛ كونها تقبع تحت الاحتلال الإسرائيلي، ما أثر بشكل مباشر على موازين القوى السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية في المنطقة، دافعاً السلطات إلى اتخاذ إجراءات احترازية وسريعة لمكافحة انتشار الفايروس بين أبناء الشعب الفلسطيني، الأمر الذي تطلب رقابة حثيثة وإجراءات خاصة لضمان تمتع المواطنين بحقوقهم في ظل هذا الوضع الطارئ.

وفي هذا السياق وضعت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" في فلسطين خطة طوارئ لمواجهة هذا الوضع المستجد، ركزت فيها على الاستمرار في تقديم مهمتها الأساسية في سياق حالة الطوارئ التي تم الإعلان عنها في أبريل 2020، وقد جرى تمديدها أكثر من مرة، لمواجهة التحديات الناشئة عن وجود الفايروس، والذي صنفته منظمة الصحة العالمية بـ «الجائحة» أي أنه وباء متفشي عالميا.

وقامت الهيئة بصفتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بدورها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقًا للقانون الأساسي الفلسطيني والتشريعات الوطنية وإعلان الاستقلال والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، فعملت على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتأكد من احترام معايير حقوق الإنسان من قبل أصحاب الواجب الفلسطينيين.



أبدت الهيئة قلقها الشديد من إعلان السلطة الفلسطينية حالة الطوارئ، وأصدرت على الفور بيانًا صحفيًا يؤكد على ضرورة الالتزام بالمادة (111) من القانون الأساسي التي نصت على أنه "لا يجوز فرض قيود على الحقوق والحريات الأساسية إلا بالقدر الضروري لتحقيق الهدف المعلن في مرسوم إعلان حالة الطوارئ". تلقت الهيئة، بعد البيان الصحفي مباشرة، اتصالا من رئيس الوزراء بأن مرسوم الطوارئ لن يستخدم أو يساء استخدامه خارج الغرض المعلن عنه، وأن الحكومة ملتزمة باحترام حقوق الإنسان والحريات العامة؛ وهذا ما كتبه لاحقاً على صفحته الشخصية على الفيس بوك.



كما خاطبت الهيئة الرئيس محمود عباس لاحقاً، بشأن ضرورة استمرار الإجراءات الوقائية على النحو الذي أوصت به السلطات الصحية المختصة في ضوء جائحة كورونا، ولكن دون تمديد حالة الطوارئ بعد انتهاء الفترة المعلنة امتثالا لأحكام القانون الأساسي. علاوة على ذلك، تم إصدار سلسلة من الملاحظات الإرشادية حول مواضيع مختلفة مع توصيات ومبادئ توجيهية محددة تتعلق بهذه المواضيع وسط حالة الطوارئ.

واصلت الهيئة استقبال شكاوى المواطنين، وخاصة تلك المتعلقة بحالة الطوارئ مثل الاعتقال التعسفي، وإساءة استخدام السلطة، وتلك المتعلقة بظروف الحجر الصحي. تم تلقي الشكاوى عبر الهاتف أو وسائل التواصل الاجتماعي. ونشرت الهيئة منشورات تحتوي على تفاصيل الاتصال بباحثي الهيئة الميدانيين في كل محافظة سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة.

وكان من أكثر بواعث القلق لدى الهيئة بالتزامن مع انتشار فيروس كوفيد-19 اكتظاظ أماكن الحرمان من الحرية وخاصة مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الفور، بدأت الهيئة اتصالاتها رفيعة المستوى مع رئيس الوزراء، ومستشار الرئيس للشؤون القانونية، ورئيس مجلس القضاء الأعلى بهدف إيجاد الحلول المثلى لهذا الوضع. واستجابةً لجهود الهيئة الملحة، صدر مرسوم رئاسي بالعفو عن من أمضوا نصف مدة عقوبتهم وفقاً لمعايير محددة. وفي قطاع غزة، تم عقد اجتماع مع جميع الإدارات المركزية لمراكز الاحتجاز والسجون والمنازل الآمنة، بالإضافة إلى الخدمات الصحية العسكرية ووزارة الداخلية. وتم الاتفاق على الإجراءات الواجب اتخاذها بخصوص مراكز الحرمان من الحرية، إضافة إلى متابعة مراكز حماية النساء ضحايا العنف، وواصلت الهيئة متابعة أوضاع



أماكن احتجاز الحرية بانتظام سواء كانت سجون، أو مراكز احتجاز مؤقتة، أو مأوى للنساء، أو مراكز رعاية للمسنين أو الأيتام، من خلال الاتصال المتواصل بمشرفيهم والتأكد من أنهم يتخذون جميع احتياطات السلامة.

كما تابعت الهيئة المستقلة أوضاع أماكن الحجر الصحي. ولهذا الغرض، وتم تطوير نموذج خاص لرصد أماكن الحجر الصحي والتأكد من أنها متوافقة مع معايير الحجر الصحي الدولية. وتم تعميم النشرات التي تحتوي على تفاصيل الاتصال بالهيئة في جميع أماكن الحجر الصحي في الضفة الغربية وغزة. وتم تلقي الشكاوى من الأشخاص المحجورين وتم متابعتها على الفور مع أصحاب الواجب.

وعلى صعيد الرقابة على السياسات والتشريعات، واصلت الهيئة رصد جميع الإجراءات والسياسات والتشريعات عن كثب في سياق حالة الطوارئ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي هذا الصدد، تم إرسال رسائل تتعلق بالسياسات والتشريعات، كان أبرزها مخاطبة الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء د. محمد

مخاطبة الرئيس محمود عباس بشأن قرارين بقوانين حول تقاعد الوزراء

اشتية بشأن قرارين بقوانين حول تقاعد الوزراء، ودعت الهيئة إلى إلغاء القوانين وإخضاعها لمزيد من الدراسة والمشاورات مع جميع الجهات ذات الصلة. ونتيجة لذلك، ألغى الرئيس القوانين. وكذلك رئيس اللجنة التي تتابع العمل الحكومي في قطاع غزة لتشديد الإجراءات الوقائية بعد اكتشاف حالتين مصابتين بكوفيد-19.

فيما عملت الهيئة على إصدار أوراق موقف ومذكرات إرشادية في إطار التوعية المجتمعية، تناولت الحماية الاجتماعية للعمال على النحو المنصوص عليه صراحة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأخرى حول لجان الطوارئ المحلية المشكلة في سياق مواجهة جائحة فايروس كورونا المستجد في الضفة الغربية، وحذرت من مشاكل في تشكيل وتشغيل لجان الطوارئ المحلية، والتي يصل بعضها إلى حد انتهاك الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.



وفي مجال رفع التوعية خلال حالة الطوارئ مع التركيز على حقوق أصحاب الحقوق والتزامات أصحاب الواجب. أصدرت الهيئة مذكرات ارشادية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تناولت التزامات وتوصيات خاصة تتعلق بالتوقيف والاحتجاز ومعاملة الأشخاص المحرومين من الحرية في خضم انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 في دولة فلسطين، إضافة إلى دليل موجز عن الالتزامات الواجب مراعاتها، وتوصيات محددة لقطاع العدالة بشأن ضمان احترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسط حالة الطوارئ، علاوة على توصيات محددة حول اجراءات الدعم والحماية التي يتوجب توفيرها للأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء والأطفال وكبار السن، وإعداد أوراق عمل تتعلق بالحق في العمل خلال الجائحة، وخطاب الكراهية وحقوق الإنسان.

وعلى صعيد ملف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي أطلقت الهيئة حملة لمناصرة حقوق الأسرى، تضمنت إرسال مخاطبات حول وضع الأسرى إلى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967،

مخاطبات لحماية أرواح السجناء الفلسطينيين

والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، إضافة إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، ودعت الهيئة عبر مخاطباتها إلى حماية أرواح السجناء الفلسطينيين، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقيق فيما إذا كانت سلطات الاحتلال الإسرائيلية وإدارة السجون الإسرائيلية قد اتخذت الاحتياطات والإجراءات الوقائية اللازمة لضمان سلامة وأمن حياة السجناء الفلسطينيين.

وتضمنت الحملة نشر مجموعة من المنشورات والفيديوهات على وسائل التواصل الاجتماعي تركز على أوضاع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

كما تؤدي الهيئة المستقلة دوراً في سد الفجوة ما بين الحكومة والمجتمع المدني للعمل بأقصى الطاقات الممكنة والتعاون في ظل مواجهة الأزمة، وقد بادرت لعقد لقاء عبر الإنترنت بين الحكومة ممثلة برئيس الوزراء وممثلي منظمات المجتمع المدني لمناقشة الجهود التي بذلها كل طرف وآليات تحسين التنسيق والتكامل فيما بينهما.

وتواصل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان دورها بصفتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في فلسطين، في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقًا للقانون الأساسي الفلسطيني والتشريعات الوطنية وإعلان الاستقلال والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، حيث أن هذا الدور مطلوب خلال حالة الطوارئ أكثر من أي وقت مضى. للتأكد من احترام معايير حقوق الإنسان من قبل أصحاب الواجب الفلسطينيين، على الرغم من واقع يفتقر للمقومات الأساسية ومتطلبات حقوق الإنسان بفعل وجود الاحتلال وانتهاكاته المستمرة، وجملة من المعيقات في ظل استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني، لكن الجهود لم ولن تتوقف لمواجهة كل التحديات، وصون حقوق الإنسان وتعزيز الحريات في فلسطين وإن كان الأمر شاقاً.



المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن ينظم الدورة التأسيسية الرابعة حول حقوق الإنسان للقضاة



في إطار التعاون المستمر بين المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن والمجلس القضائي الأردني، وبتمويل من المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان نظم المركز الدورة التأسيسية الرابعة حول حقوق الإنسان للسيدات والسادة القضاة، وشارك في الدورة (44) قاضياً من المعينين حديثاً في الجهاز القضائي. وتأتي هذه الورشة التدريبية ضمن سلسة الورشات التدريبية التي نفذها المركز بالتعاون مع المجلس القضائي منذ تأسيسه.

وتضمنت الدورة العديد من الموضوعات أبرزها: نشأة القانوني الدولي لحقوق الإنسان وتطوره، المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ضمانات المحاكمة العادلة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بمنظومة حقوق الإنسان. وسوف تنفذ الدورة على مرحلتين خلال شهر تشرين أول 2020 بسبب جائحة كورونا. وقدم التدريب من قبل نخبة من المدربين والخبراء من المركز وخارجه باستخدام أسلوب التدريب التفاعلي لتحقيق مزيد من الأثر.

شارك في الدورة "44" قاضياً من المعينين حديثاً بالجهاز القضائي

وفي كلمته الافتتاحية للورشة عبر المفوض العام لحقوق الإنسان الأستاذ علاء الدين العرموطي، عن اعتزازه بالعلاقة بين المركز والمجلس القضائي. وبين أن للسلطة القضائية دوراً هاماً وحيوياً في حماية الحقوق الأساسية وصون كرامة الإنسان، ولهذا تعتبر استقلالية السلطة القضائية إحدى اهم الركائز والضامن الأساس لحماية حقوق الإنسان. وأشار إلى أن استقلال القضاء وحياده ونزاهته يعني ترسيخ وتكريس حقوق الإنسان وصون كرامته، إذ أن القضاء العادل النزيه الكفؤ المستقل هو الذي يحقق سيادة القانون ويصون ويحمي الدستور الذي هو المرجعية الأعلى والأسمى لكل شعب وأمة متحضرة.

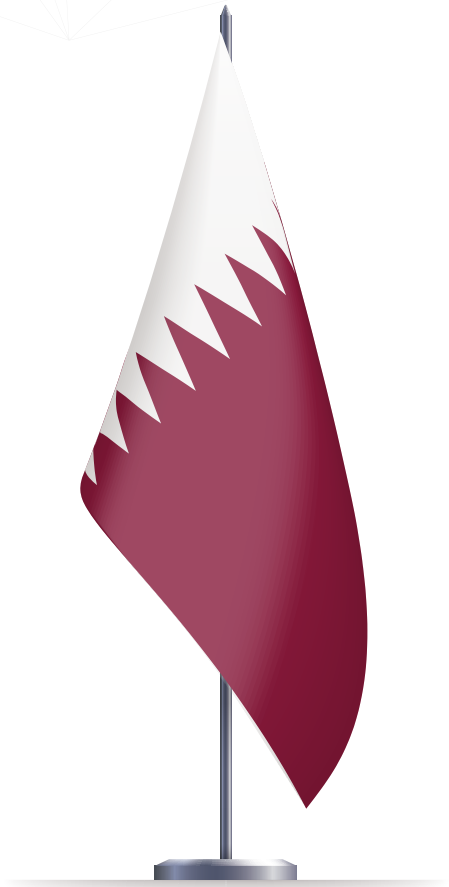
من جانبه أشار ممثل المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان إلى حرص المعهد الدنماركي على استمرارية التعاون والشراكة مع المركز الوطني لحقوق الإنسان، وأن مثل هذه الورش تعكس مدى الحرص والفهم المشترك لكلا الطرفين على ضرورة تدعيم أواصر التعاون وتبادل الخبرات بما يخدم حالة حقوق الإنسان.

الوطني لحقوق الإنسان يشارك في ندوة حول إدارة أزمة كورونا وأثرها على الفئات الأولى بالرعاية

شارك المركز الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 2020/8/25م ومن خلال تطبيق زووم في ندوة حول إدارة أزمة كورونا وأثرها على الفئات الأولى بالرعاية: دور وتجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة غرب آسيا والمنظمة من قبل المكتب الإقليمي الفرعي لغرب آسيا لمنتدى اسيا والمحيط الهادئ وهدفت الندوة إلى توفير منصة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة غرب آسيا لتبادل المعلومات والخبرات والممارسات الخاصة بكيفية تحديد الأعضاء للمجموعات الأولى بالرعاية داخلياً، وتحديد الأولويات وتصميمها بشكل استراتيجي في نطاق إدارة أزمة كورونا والتصدي لها.

د. المري يشارك في منتدى الأمم المتحدة السنوي التاسع للأعمال التجارية وحقوق الإنسان





تدابير واسعة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان خلال جائحة كورونا

أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن اللجنة اتخذت تدابير واسعة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الشركات خلال الجائحة العالمية كورونا (كوفيد-19). جاء ذلك خلال مشاركة سعادة الدكتور علي بن صميخ في الجلسة النقاشية عن بعد عبر شبكة الإنترنت حول (منع انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ) المنعقدة في الفترة من 16 إلى 18 نوفمبر الجاري بدعوة من الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وذلك ضمن منتدى الأمم المتحدة السنوي التاسع للأعمال التجارية وحقوق الإنسان الذي ينظمه مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان برئاسة الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. حيث ناقش المنتدى هذا العام العديد من التحديات العالمية الملحة حيث تتقاطع قضايا حقوق الإنسان ودور الأعمال التجارية، بما في ذلك في سياق الأزمات الحالية والناشئة، مثل جائحة كوفيد-19. إلى جانب دور السلوك التجاري المسؤول في "إعادة البناء بشكل أفضل" من الوباء وعواقبه.

وأشار د. المري إلى أنه إثر إعلان فيروس كورونا (كوفيد-19) وباءاً عالمياً، بادرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بعدة إجراءات لاستمرار دورها كآلية غير قضائية لسبل الانتصاف وتلقي المظالم، خلال هذه الأزمة. وقال: عمدنا إلى إطلاق الخط الساخن وتقديم الاستشارات القانونية كما سعينا للتواصل مع الجهات الحكومية والغير حكومية لمعالجة التحديات ومساعدة أصحاب الشكاوى، تلقت اللجنة عدداً من الشكاوى، نتيجةً للإغلاقات المتعلقة بمكافحة الوباء.

وكشف سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خاطبت رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية ووزيرة الصحة ووزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، للتأكيد على توافق إجراءات مكافحة فيروس كوفيد-19 مع حقوق

الإنسان الأساسية. إلى جانب إصدار اللجنة بياناً بتاريخ 06 أبريل 2020 حول إجراءات مواجهة تفشي الوباء، والذي أعربت من خلاله على ضرورة تضافر جهود الحكومة والمجتمع بكل فئاته لاحترام حقوق الإنسان دون تمييز.

يذكر أن منتدى الأمم المتحدة السنوي التاسع للأعمال التجارية وحقوق الإنسان هو التجمع الأول في العالم للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويجمع قادة الأعمال وصانعي السياسات ورؤساء المنظمات الدولية والإقليمية وممثلي الحكومات والمجتمع المدني والنقابات والجمعيات الصناعية والأوساط الأكاديمية وشركات المحاماة. وقد جمع منتدى العام الماضي، في قصر الأمم بجنيف، أكثر من 2400 مشارك من 130 دولة. وتتمثل ولاية المنتدى في تعزيز الحوار بشأن تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (المبادئ التوجيهية)، وهي المعايير العالمية الرسمية لمنع ومعالجة الآثار السلبية للأعمال التجارية على حقوق الإنسان. ويعد المنتدى بمثابة منصة عالمية لأصحاب المصلحة لتقييم الاتجاهات والممارسات الناشئة والتحديات المتبقية في إطار الموضوع العام "منع انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية: المفتاح لمستقبل مستدام للناس والكوكب".

د. الكواري: جائحة كورونا دفعتنا إلى تطوير آليات الاستجابة في النظر للالتماسات وحلها



تحسين آليات الاستجابة والحدود الزمنية للنظر في الشكاوى

قال سعادة الدكتور محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: إنّ طبيعة الأزمة خلال جائحة كورونا دفعتنا إلى تسريع إجراءاتنا الإدارية وأن نكون أكثر حساسية لاحتياجات مقدمي الشكاوى والالتماسات. منوها إلى أنه على الرغم من إلغاء الاجتماعات والمقابلات المباشرة وفقاً للإجراءات المتبعة للحد متن انتشار الفايروس إلا أن اللجنة الوطنية تعمل على طمأنة مقدمي الالتماسات بأنهم سيحصلون على نتائج إيجابية من خلال اللجوء إليها. وأوضح الكواري أنه من الدروس المستفادة من جائحة كورونا هي تطوير الآليات الإلكترونية لتقديم الشكاوى والوثائق من قبل المشتكين، وتحسين آليات الاستجابة والحدود الزمنية للنظر في الشكاوى وإيجاد حلول لها، وإطلاع المشتكيين على المستجدات والمتطلبات اللازمة لحلها.

جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها سعادة الدكتور محمد سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إنابة لدى مشاركة تجربة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان خلال جائحة كورونا (كوفيد-19) في المؤتمر الدولي الرابع "حماية حقوق الإنسان في أوراسيا: تبادل أفضل ممارسات أمناء المظالم"، ويُدار عن بُعد عبر شبكة الانترنت من العاصمة الروسية موسكو. فيما جاءت مشاركة سعادة نائب رئيس اللجنة الوطنية بدعوة من قِبل المفوض السامي لحقوق الإنسان في الاتحاد الروسي.

وقال د. الكواري: كذلك من الدروس التي تعلمناها خلال هذا الوباء هو معرفة مدى أهمية وجود مكاتب للجاليات في مقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وأضاف: لقد أثبتت هذه المكاتب، التي يعمل بها متطوعون من ممثلي الجاليات، فعاليتها في الوصول إلى الفئات الضعيفة، وأظهرت قدرًا كبيرًا من المصداقية فيما يتعلق بالمعلومات المقدمة إلى اللجنة. مشيراً إلى أنّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعمل حاليًا على تحسين عمل هذه المكاتب من خلال تعزيز التفاعل مع ممثلي الجاليات، وتوفير المزيد من خدمات بناء القدرات والتدريب، وإنشاء آليات جديدة لتمكين مكاتب الجاليات بمزيد من الفعالية.

وأوضح سعادته أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقوم برصد أوضاع حقوق الإنسان خلال التحديات في ظل ظروف أزمة فيروس كورونا المستجد، وتقديم التوصيات إلى الجهات المختصة. وقال الكواري: تواصل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان متابعة جميع التطورات المتعلقة بالآثار الإنسانية لهذا الوباء. وقد أخذنا في الاعتبار العديد من الاهتمامات الرئيسية، بما في ذلك حماية الفئات الأولى بالرعاية مثل العمال ذوي الأجور المنخفضة وعاملات المنازل والمحتجزين، لضمان الحق في الصحة للجميع دون تمييز، إلى جانب ضمان تعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات. مجدداً في الوقت نفسه قيام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالعديد من الإجراءات لمواصلة في إطار دورها كآلية غير قضائية لسبل الانتصاف وتلقي المظالم خلال الأزمة الصحية الراهنة، إلى جانب سعيها إلى التواصل مع الجهات الحكومية وغير الحكومية لمواجهة التحديات ومساعدة أصحاب الالتماسات والشكاوى.

وتوجه الكواري في ختام كلمته بالشكر لدعوته مشاركة تجربة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. لافتاً إلى أهمية الاستماع إلى تجارب المؤسسات الأخرى من أجل إثراء الخبرات وتعزيزها في سبيل حماية حقوق الإنسان.

نحو استراتيجية حقوقية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي



الدكتور عمار الدويك – مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - فلسطين

بعد مرور أكثر من قرن على القضية الفلسطينية ما زالت حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعودة اللاجئين غير متحققة، رغم ما دفعه الفلسطينيون ومعهم الشعوب والدول العربية من أثمان باهظة وتضحيات كبيرة. وقد مارست الحركة الوطنية الفلسطينية أنماطاً متعددة من النضال ومقاومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، بما في ذلك العمل العسكري المسلح، الانتفاضات السلمية، والمقاومة الشعبية، أشكال مختلفة من المقاومة السلمية مثل الاضراب التجاري والمقاطعة الاقتصادية والإضراب عن الطعام الذي يخوضه الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال، وتوظيف الفنون المتعددة في تعزيز الهوية الوطنية ورفض الخضوع للاحتلال، وأيضا وظفت الحركة الوطنية الفلسطينية القانون الدولي كأحد أدوات مقاومة الاحتلال ونيل الحقوق الوطنية.

في هذه المقالة سأستعرض أهم ما أنجزته الحركة الوطنية الفلسطينية في إطار توظيف القانون الدولي كأحد أدوات التحرر من الاحتلال، وما هي أهم نواقص هذه الاستراتيجية، وكيف يمكن البناء والمراكمة عليها وصولاً لتحقيق الهدف المنشود.

ماذا حقق القانون الدولي للفلسطينيين؟

لقد أصبح حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه في السيادة على أرضه المحتلة سنة 1967، وعدم شرعية الإجراءات التي يقوم بها الإحتلال الإسرائيلي من استيطان وضم للأراضي، واضحاً جداً في القانون الدولي والمؤسسات الدولية بشكل قوي وثابت لا يقبل التشكيك في القانون الدولي.

هذا الوضوح في ثبوت الحقوق الفلسطينية لم يأت من فراغ، كما أنه لم يحدث دفعة واحدة. وإنما جاء نتيجة نضالات خاضتها الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير، ومن خلفها المجموعة العربية والعديد من الدول الداعمة للشعب الفلسطيني، نتج عنها سلسلة قرارات دولية صادرة عن الجمعية العامة، ومجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، ومحكمة العدل الدولية، إضافة الى مواقف مؤسسات معتبرة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والبرلمان الأوروبي، وتقارير دولية ذات مصداقية مثل تقارير المقرر الخاص للأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقارير وبيانات المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

ولا يتسع المجال في هذا المقام لاستعراض أهم هذه القرارات التي ثبتت الحق الفلسطيني: ابتداءً من قرارات الجمعية العامة، مثل قرار التقسيم 181 والذي يتحدث عن دولة عربية ودولة يهودية وعن وضع خاص للقدس (وهو القرار الذي قامت بموجبه دولة إسرائيل ومن بعد ذلك تنكرت للقانون الدولي بعد أن طبقته جزئياً واستولت على أرض أكبر من الأرض المخصصة لها بموجب قرار التقسيم)، وقرار رقم 194 بشأن عودة وتعويض اللاجئين، وقرار الجمعية العامة رقم 3522 لسنة 1967 بإدانة القرار الإسرائيلي بضم القدس، وقرار الجمعية العامة 3236 لسنة 1974 والذي يعترف بحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم، وقرار رقم 3379 لسنة 1975 باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وقرار رقم 4321 الصادر في نوفمبر 1988 بشأن دعم الانتفاضة ودعوة إسرائيل إلى إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، وصولاً

لقرار الجمعية العامة في ديسمبر 2017 بشأن رفض القرار الأمريكي بنقل السفارة إلى القدس المحتلة والتأكيد على المكانة القانونية للمدينة. ولا يتسع المقام هنا لاستعراض قرارات الجمعية العامة الداعمة للحقوق الفلسطينية والرافضة للإجراءات والانتهاكات الإسرائيلية، والتي يصل عددها حوالي 500 قرار.

كذلك قرارات مجلس الأمن، مثل القرار 242 لسنة 1967، وقرار 338 لسنة 1973، وقرار 478 لسنة 1980 بشأن القدس، وقرار 1397 لسنة 2002 وقرار 1402 لسنة 2002 وقرار 2334 لسنة 2016 بشأن الاستيطان الذي أكد على عدم شرعية الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس.

كذلك أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري الشهير في سنة 2004 بشأن عدم قانونية بناء جدار الفصل العنصري في الأراضي المحتلة، باعتباره يشكل عملية ضم فعلي، ويضر بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وأيضا لما يترتب عليه من مخالفات جسيمة للقانون الدولي، وطالبت إسرائيل بإزالة الجدار ومعالجة ما نجم عنه من أضرار وتعويض المتضررين. كما طالبت المحكمة الدول بعدم الاعتراف بما يخلق هذا الجدار من وقائع واعتبرت أن عدم الاعتراف هو التزام.

وبالإضافة إلى القرارات المذكورة، هناك جملة من الترتيبات والآليات والمؤسسات الخاصة بفلسطين، (مثل وجود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أنروا) وهي مؤسسة دولية متخصصة وخاصة بتقديم المساعدة والخدمات للاجئين الفلسطينيين، والمقرر الخاص للأراضي الفلسطينية المحتلة، وأيضًا وجود البند السابع وهو بند دائم على أجندة مجلس حقوق الإنسان خاص بالقضية الفلسطينية، وأيضاً اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف المشكلة بقرار من الجمعية العامة 3376 لسنة 1975.

كما أن الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة لمختلف جوانب حياة الفلسطينيين، والتي تنتهك بشكل جسيم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، تحظى بالتوثيق الملائم من قبل العديد من المؤسسات الحقوقية الفلسطينية والمؤسسات غير الحكومية الدولية، وأيضا المنظمات الدولية. وعادة ما تلقى هذه الممارسات الإدانة في هيئات الأمم المتحدة خاصة من قبل الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وأحيانا في مجلس الأمن.

وحظيت العديد من هذه الانتهاكات بالتوثيق من قبل المقرر الخاص للأراضي المحتلة، ولجان تقصي حقائق (مثل تقرير لجنة غولدستن في الحرب على غزة أواخر عام 2008، وتقرير تقصي الحقائق في العدوان على غزة عام 2014، ولجنة التحقق في أحداث مسيرات العودة 2018). وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة مكلف بموجب قراري مجلس حقوق الإنسان دإ-9/1 و دإ-12/1 الصادرين في عام 2009 بولاية محددة هي تقديم تقارير منتظمة عن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ما هو إطار التحرك الأفضل للفلسطينيين؟

يوفر القانون الدولي العديد من الأطر التي يمكن استخدامها للتحرك في مجال النضال الحقوقي والقانوني في القضية الفلسطينية. فالقانون الدولي بمستوياته المختلفة (قانون دولي إنساني، قانون دولي لحقوق الإنسان، قانون جنائي دولي، قانون دولي عام) يوفر أدوات مختلفة يمكن الاستفادة منها في سياق مواجهة الاحتلال والضغط لإنهائه ومحاسبة القائمين عليه.

وهناك أطر أكثر تحديداً يمكن الاستفادة منها بشكل خاص، ولكل واحد منها إيجابيات وسلبيات لا يتسع هذا المقال لاستعراضها، وأهم هذه الأطر القانونية: الإطار القانوني الناظم لموضوع تصفية الاستعمار، الإطار القانوني الناظم لموضوع مناهضة جريمة الفصل العنصري والأبارتايد، وأيضا الإطار القانوني للاحتلال غير الشرعي والذي أشار إليه المقرر الخاص للأراضي الفلسطينية المحتلة السيد مايكل لينك في تقريره الذي قدمه للجمعية العامة في سنة 2017، وقارن فيه بين حالة فلسطين وحالة ناميبيا التي أصدرت بشأنه محكمة العدل الدولية قرارا مهما تلته سلسلة قرارات وأدبيات قانونية وتحركات قادت في النهاية إلى إنهاء احتلال الجنوب الإفريقي لناميبيا.

المشكلة التي تواجه المشتغلين في النضال الحقوقي الفلسطيني، هي ليست كثرة وتداخل الأطر القانونية المتوفرة، وتعدد الخطابات التي يتبناها الفلسطينيون والمناصرين للقضية الفلسطينية. فمن كثرة توفر الأدبيات في القانون الدولي الداعمة لحقوق الفلسطينيين، أصبح أمام الفلسطينيين "ترف الاختيار" بين عدة خيارات لتحديد الإطار الأمثل لممارسة نضالهم ضمن أطر القانون الدولي المتوفرة أمامهم: احتلال غير قانوني، أم استعمار، أم نظام فصل عنصري – ابارتايد، أم غير ذلك.

وفي جميع هذه الأطر، يمكن بسهولة إثبات أن دولة الاحتلال تنطبق عليها الشروط ذات العلاقة بهذه التصنيفات والأطر. فهي وفقاً لعرض المقرر الخاص المُقنع في تقريره في أكتوبر 2017 للجمعية العامة قد تجاوزت حدود الاحتلال العسكري المسموح به في القانون الدولي، ودخلت مرحلة المحتل غير الشرعي

(illegal occupant). كما أن طبيعة الاحتلال للضفة الغربية والذي يتضمن نقل سكان واستيلاء على الأراضي ونهب للموارد، ينطبق عليه وصف الاستعمار (بل يمكن في تفسيرات معينة اعتبار دولة الاحتلال بذاتها كياناً استعمارياً). كذلك فإن دولة الاحتلال، ووفقا لتقرير ريتشارد فولك وفيرجينيا تيلي في تقريرهما الشهير مع منظمة الإسكوا والمنشور في مارس 2017، يقدمان الأدلة المقنعة من القانون الدولي لحقوق الإنسان والممارسات الإسرائيلية ما يثبت بأن إسرائيل تعتبر دولة فصل عنصري بامتياز. لكن للأسف تم سحب هذا التقرير الهام بناء على طلب من الأمين العام للأمم المتحدة بعد ضغوط أمريكية وإسرائيلية. فالأطر الثلاثة تنطبق على إسرائيل، ويبقى أمام الفلسطينيين وحركة حقوق الإنسان والداعمين لهم تبني أي الخيارات أفضل وبالتالي اتباع الخطوات التي تترتب على تبني هذا الإطار. بل قد يكون من الأجدر التفكير في تأطير قانوني مناسب يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعددة للاحتلال الإسرائيلي الاستعماري العنصري.

ماذا بعد؟

إن وجود هذه الأدبيات الضخمة والمتنوعة من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، ومحكمة العدل الدولية، يطرح السؤال المشروع، ما الذي يمكن عمله أو ما الذي يجب عمله من أجل إنفاذ القانون الدولي، الذي يعطي بشكل واضح للفلسطينيين حقهم في تقرير المصير، ويرفض الإجراءات الإسرائيلية على الأرض، ويطالب دولة إسرائيل بإنهاء احتلالها؟

بل إن هناك سؤالاً تأسيسياً أسبق على هذا السؤال، هل القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، هما أدوات أو أطر يمكن التحرك من خلالها لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي؟

وهذا تساؤل مشروع، في ظل حالة العجز والفشل المستمرين للقانون الدولي في توفير الحماية للفلسطينيين أو في إنفاذ القرارات الصادرة بوقف الانتهاكات وإنهاء الاحتلال، وهذا ما أشار إليه المقرر الخاص في كلمته وفي تقريره للجمعية العامة بأن قضية فلسطين أصبحت نقطة مظلمة في جبين القانون الدولي الذي خذل الفلسطينيين.

بل يمكن أن نشكك في أن الأمم المتحدة بآلياتها وقراراتها المتعددة أصبحت توفر إطار لاستدامة الاحتلال وإدارة الصراع بدلاً من حله، بحيث تساعد الدول الظهور بمظهر الداعم للحقوق الفلسطينية أو للقانون الدولي، دون أن يترتب على ذلك أية التزامات أخرى أو القيام بأي تصرفات وقرارات لدفع إسرائيل لتغيير سلوكها. وهذه الفصامية باتت تظهر بشكل واضح مع انفتاح دول كثيرة، كانت تقليديا تعتبر ضمن المعسكر المؤيد للفلسطينيين والمعادي لإسرائيل، على دولة الاحتلال وباتت تطبع معها وتقيم علاقات تجارية وعلاقات تعاون أمني وعسكري، لكنها في ذات الوقت تستمر في الحفاظ على مواقفها من القضية الفلسطينية وتصوت لصالح فلسطين في الجمعية العامة ومجلس الأمن.

هل يمكن توظيف القانون الدولي لإنجاز التحرر الوطني؟

القانون الدولي، بجوانبه ومستوياته المختلفة من قانون دولي إنساني، وقانون دولي لحقوق الإنسان، وحديثاً القانون الجنائي الدولي، جميعها أطر أو مجالات مهمة، ويجب الاستمرار في الاستثمار بها من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الحقوقية. ورغم أنها لم تؤد إلى إنهاء الاحتلال إلا أن لها فوائد عملية كبيرة، ويمكن القول: أن الوضع كان يمكن أن يكون أسوأ بكثير دونها. حيث شكلت حماية محدودة للفلسطينيين، كما أنها أكدت على الكيانية الفلسطينية وعلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وثبتت الحقوق، لتشكل ضمانة بعيدة المدى للفلسطينيين بأن ما تقوم به إسرائيل على الأرض مستغلة حالة الضعف الفلسطيني والعربي، لن يثبت حقاً للاحتلال.

لكن القانون الدولي والآليات الدولية المختلفة، والأدوات التي توفرها الأطر المختلفة (الاستعمار، الفصل العنصري) أو مستويات القانون الدولي المختلفة (القانون الدولي العام، القانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الدولي الإنساني، القانون الجنائي الدولي)، يجب أن لا تكون بديلاً عن العمل النضالي على الأرض (شريطة التزام العمل "النضال" بضوابط القانون الدولي)، وأيضاً أن لا تكون بديلاً عن قيام الدول بالتزاماتها بشكل منفرد كدول third party obligation في مواجهة الاحتلال وممارساته المخالفة للقانون الدولي. فالانتصار على الاحتلال في هذه المعركة الطويلة على الساحة الدولية سيكون بالنقاط وليس بالضربة القاضية، وبالتالي من المهم الاستمرار في مراكمة النقاط.

من المهم استمرار الاستثمار في القانون الدولي بمستوياته المختلفة، ودعم توصيات المقرر الخاص بالتوجه إلى مزيد من الآراء الاستشارية من محكمة العدل الدولية. كذلك من الضروري تعزيز القرارات والأدبيات الدولية التي تتحدث عن حق اللاجئين في العودة، والتي لم تحظ بنفس القدر من الاهتمام كموضوع الاستيطان مثلاً، والتوجه إلى الدول بشكل ثنائي لحضها على ممارسة التزاماتها وفق القانون الدولي.

من الضروري التركيز على آليات إنفاذ القانون الدولي والاستثمار في الجوانب الإجرائية وفي العمل على استصدار قرارات لها نتائج وتبعات عملية وليس مجرد قرارات إدانة أو قرارات ذات بعد مضاميني دون تبعات إجرائية (من القرارات المهمة قرار مجلس حقوق الإنسان إنشاء قائمة بالشركات التي تتعامل مع المستوطنات، وقرار مجلس الامن رقم 2334 بشأن الاستيطان حيث أشار القرار إلى تكليف الأمين العام بتقديم تقرير دوري عن حالة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة).

فلسطينياً يجب أن يكون أي عمل نضالي متوافق مع القانون الدولي بمستوياته المتعددة، واستخدام الحركات الوطنية الفلسطينية المختلفة للغة وأطر القانون الدولي. وحتى بعد تراجع الأعمال المسلحة الفلسطينية، باتت المؤسسات الصهيونية المعادية للفلسطينيين تركز على انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأجهزة الرسمية الفلسطينية بحق الفلسطينيين (في الضفة وغزة) من أجل نزع الشرعية عن الفلسطينيين وعن قضيتهم الوطنية.

كما ينبغي الاستثمار في دعم حركة المقاطعة الدولية BDS التي لقيت دعماً وتأييداً كبيرين خاصة في الغرب، وذلك كونها منسجمة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقيم العالمية في العدالة وعدم العنف. وفي تقديري إن تبني الفلسطينيين للعمل الوطني غير العنيف على نطاق واسع سوف يغير المعادلة داخلياً، وسوف يعطي مكانة وأهمية أكبر للقانون الدولي كأداة في أيديهم.

باختصار شديد، ما أدعو إليه هو مقاربة شاملة بحيث يستمر العمل ضمن أطر الأمم المتحدة المختلفة والقانون الدولي لتحقيق مزيد من الحماية للفلسطينيين، وتثبيت التمثيل الفلسطيني وأيضا تثبيت الحقوق والمضامين الحقوقية. كذلك، أن تتبنى الحركة الوطنية الفلسطينية خطاباً حقوقياً لتصبح هي ذاتها حركة حقوقية، من حيث الخطاب والأدوات.

د. علي بن صميخ المري في حوار مع مجلة (الشبكة العربية)

يحمل درجة الدكتوراة في فلسفة العلوم السياسية.. له مسيرة ثرية وحافلة بالإنجازات الحقوقية وفي مجال العمل الدولي المتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستويين المحلي والإقليمي والدولي.. يؤمن أن عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان ليس قيمة أخلاقية فحسب، وإنما هي أداة سياسية لمكافحة العنف.. د. علي بن صميخ المري.. أُنتخب عام 2012 رئيساً للجنة العربية لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية. كما انتخب رئيساً لمنتدى دول أسيا والمحيط الهادئ في الفترة من 2013 إلى 2015. إلى جانب انتخابه على مدار دورتين متتاليتين في الفترة من 2012 إلى 2015 رئيساً للجنة الاعتماد الفرعية التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (ICC سابقاً) والذي يحمل حالياً مسمى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI). شغل منصب رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لأول دورة رئاسية في 2012 - 2013.

كان لمجلة (الشبكة العربية) هذا اللقاء بوصفه الأمين العام، نائب رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وباعتباره رئيساً للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دورتها القادمة يونيو 2021 إلى جانب وصفه رئيساً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر.. فإلى مضابط اللقاء.



حوار: ضياء الدين عباس

بداية سعادة الدكتور؛ تستعدون العام المقبل لترأس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمرة الثانية بعد عموميتها الأولى في العام 2102م وبعد أن طافت رئاسة الشبكة العربية على كافة المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان كاملة العضوية بالشبكة، ما هو تقييمكم لمدى تنفيذ أهداف واستراتيجية الشبكة خلال هذه الفترة خاصة فيما يتعلق برفع قدرات المؤسسات الأعضاء والتشجيع على إنشاء مؤسسات وطنية مطابقة للمعايير في المنطقة العربية؟

بين الشبكة العربية والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان علاقة تعاونية وثيقة

بطبيعة الحال تنتقل الرئاسة بشكل دوري كل سنة من مجموعة جغرافية لأخرى ومن مؤسسة لأخرى "من فئة العضوية الكاملة في الشبكة" داخل كل من المجموعات جغرافية الأربع في الوطن العربي بحسب تقسيمات النظام الأساسي للشبكة العربية. ويسعدني استكمال مسيرة الشبكة العربية التي تأسست بالاجتماع السابع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، في العاصمة الموريتانية نواكشوط بشهر أبريل 2011، والذي تلاه بعد التأسيس، أول اجتماع للجمعية العامة للشبكة العربية في الدوحة بتاريخ 16 مايو 2012، والتي سميت الجمعية العامة الثامنة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك تكريساً لتاريخ ومرجعية إنشاء الشبكة، هذا الاجتماع الذي تسلمتُ من خلاله رئاسة الشبكة العربية لدورتها عن عام 2012-2013، ثم نظمت الجمعية العامة للشبكة في 2013 في

الشبكة العربية نجحت في تنفيذ جميع توصيات "عموميتها" التسع المتعاقبة

المغرب وانتقلت "وفق النظام الأساسي" الرئاسة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، وعلى التوالي ووفق النظام انتقلت رئاسة الشبكة العربية إلى أربع مجموعات جغرافية بالوطن العربي لتنتقل رئاسة الشبكة في كل مرة لمؤسسة وطنية من ذوي العضوية الكاملة بالشبكة العربية، وبالفعل أكملت رئاسة الشبكة دورتها لتعود وتترأس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر في دورتها القادمة " الجمعية العامة السابعة عشرة للشبكة العربية" والتي تمتد من 1 - 2 يونيو 2021 ، حيث ستنتقل الرئاسة من المجموعة الجغرافية ببلاد الشام والعراق من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، للمجموعة الجغرافية بشبه الجزيرة العربية، للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر.

وباستعراضي لنشاط الشبكة خلال التسعة أعوام المنصرمة، وباستعراض استراتيجيتها وخطتها التشغيلية والتي تغطي حتى نهاية عام 2024، أرى أن الشبكة قد نجحت بتنفيذ وإنجاز جميع توجيهات وتوصيات الجمعيات العامة التسعة المتعاقبة واللجنة التنفيذية الأولى والثانية والتي تنتخب من الجمعية العامة لمدة أربعة سنوات، والتي حازت فيها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر العضوية الدائمة باعتبارها بلد المقر، حيث استطاعت إدارتها العامة في الدوحة من إنجاز كافة بنود برنامج عمل الشبكة للأعوام 2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019 المعتمدة من الجمعية العامة واللجنة التنفيذية، بالإضافة لما طرأ عليها من تعديلات وإضافات جعلتها أكثر فعالية وتلبية لأهداف الشبكة الاستراتيجية وخطتها التشغيلية. وكذلك اضطلاعها بمهامها خلال سنة 2020 في ظل انتشار جائحة كورونا واستكمالها لأعمالها رغم صعوبة الظروف، وهو أمر نعتز به باللجنة الوطنية كجهة تستضيف وترعى وتقدم الدعم والمساندة لإدارة الشبكة لتنفيذ مهام الشبكة وقرارات وتوصيات الجمعية العامة لتعزيز وترقية وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

وما هو تقييمكم لدور الشبكة العربية في عملية رفع قدرات المؤسسات الوطنية المنضوية تحت لوائها؟

نعم.. بالعودة إلى سؤالك عن مدى تنفيذ أهداف واستراتيجية الشبكة خلال هذه الفترة خاصة فيما يتعلق برفع قدرات المؤسسات الأعضاء والتشجيع على إنشاء مؤسسات وطنية مطابقة للمعايير في المنطقة العربية؛ أقول أن الشبكة العربية قد نجحت وقطعت شوطاً كبيراً ببناء ورفع قدرات المؤسسات ال 16 الأعضاء بالشبكة العربية، وتيسير تبادل التجارب والممارسات الفضلى، بما أسهم في تعزيز توافق المؤسسات الوطنية مع مبادئ باريس لعام 93، كما أنها ومن خلال أنشطتها التدريبية قد استهدفت المجتمع المدني، وعملت على تعزيز تعاون المؤسسات الوطنية معه، هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فقد قامت الشبكة العربية بدور مهم ومميز بخصوص التنسيق والتشبيك بين المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية لحوق الإنسان وخصوصاً وكالات ومفوضيات ومكاتب وفرق وبرامج الأمم المتحدة، كما يسرت ودعمت مشاركة بعض المؤسسات الوطنية حديثة النشأة

الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة السلام والعدل والمؤسسات القوية سيد الأهداف

في الفعاليات والاجتماعات الدولية خاصة المتعلقة باجتماعات ومؤتمرات التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جنيف، وكذلك لبت الشبكة العربية نداءات التحالف العالمي بدعم أكثر من قرار بخصوص دعم موقف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وزيادة قدراتها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلدانها، وذلك في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن خلال روح التعاون الإيجابية التي أبدتها المؤسسات الأعضاء بالشبكة العربية بتلبية نداء الشبكة والتدخل لدى وفودهم الدائمة لدى هذه المجالس والضغط لتبني وإقرار هذه القرارات التي ستنعكس إيجاباً على واقع حقوق الإنسان في المستقبل.

كما كان للشبكة العربية أيادٍ بيضاء في العمل على مواضيع جوهرية وذات أهمية عالية كتحديات الأمن وحقوق الإنسان، ومناهضة خطاب الكراهية والتطرف العنيف، وواقع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة ومناهضة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الانسان، وتنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للعام 2030. لذلك نعم أستطيع أن أقول؛ أن الشبكة العربية قد اضطلعت بمهامها على أفضل وجه وعملت على تحقيق أهدافها وهي مستمرة في هذه المسيرة التي لا تنتهي ولا تتوقف لأن غايتها احترام وتعزيز كرامة الإنسان باعتباره أكرم خلق الله، وهذا أمر ونضال مستمر ما استمر وجود البشرية.

ما هو الجديد الذي يمكنكم القيام به بعد توليكم لرئاسة الشبكة للمرة الثانية وبعد استكمال مستحقات مرروها على كافة المؤسسات كاملة العضوية؟

بانتقال رئاسة الشبكة العربية مجدداً لقطر، سنكون أول رئاسة ستنفذ الاستراتيجية المحدثة والطموحة للشبكة العربية والتي تغطي حتى نهاية عام 2024، والتي أقرت بالاجتماع الأخير للجمعية العامة في مصر، هذه الاستراتيجية التي وضعت لتواجه التحديات وتلاقي الاحتياجات الجديدة للمؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة العربية، وتوقعاتهم حول الدور الذي يجب أن تقوم به الشبكة. والخطة التي تداركت توجيه جزء من نشاطها على المستوى القطري؛ لتلبية احتياجات محددة لا يمكن تلبيتها بأنشطة الشبكة الإقليمية، حيث ستركز على تهيئة الأدوات لنشر ثقافة حقوق الإنسان ضمن المجتمعات العربية، مما سيساهم بقبول الآخر وتعزيز حرية الرأي والتعبير، والتدرب من خلال مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان على ممارسة الديمقراطية. وتتميز الخطة الاستراتيجية الجديدة بإضافة سبعة أهداف فرعية لتصبح "23 هدفاً فرعياً بدلاً من 16 هدفاً بالخطة السابقة "حيث أضافت الشبكة من خلالها مجالات تشكل تحدياً للمؤسسات في مواكبة التوجهات العالمية الكبرى في مجال حقوق الإنسان، كما وسعت الفئات المستهدفة بما يسهم بتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية، لتستوعب بشكل أوسع منتسبي منظمات المجتمع المدني والحكومات وذلك بإطار تنفيذ الشبكة لبرامجها التشغيلية على المستوى القُطري، وبما يؤدي لزيادة فعالية الشبكة بالتعاون مع أصحاب المصلحة، مع المحافظة على تبادل التجارب وأفضل الممارسات بأنشطة الشبكة على المستوى الإقليمي. كما وستعزز الشبكة عملها لتحقيق أهدافها على تعزيز التضامن الدولي وذلك لإيمانها بفعالية التعاون والعمل المشترك وبعالمية ووحدة مسيرة حقوق الإنسان، آملين أن تنتهي جائحة كورونا وآثارها، وأن يوفقنا الله سبحانه وتعالى ويسخر لنا الأدوات لتنفيذ أهداف الشبكة العربية وتحقيق هدفها السامي بتعزيز وترقية وحماية حقوق الإنسان بالمنطقة العربية.

حماية وتعزيز حقوق الإنسان نضال متستمر ما استمر وجود البشرية

سعادة الدكتور ستنظم الشبكة العربية مؤتمراً دولياً حول التضامن الدولي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" حدثنا عن مفاهيم وأهداف هذا المؤتمر"؟

إن أهمية الفكرة التي ذكرتها في نهاية جوابي على سؤالك الأول حول "تعزيز التضامن الدولي ووحدة وعالمية مسيرة حقوق الإنسان"؛ حدت بنا ودفعنا للتفكير بتنظيم مؤتمر دولي في الدوحة يومي 1-2 يونيو 2021 حول "التضامن الدولي وخطة التنمية المستدامة للعام 2030 .. محورية الهدف 16 " السلام والعدل والمؤسسات القوية"، حيث جرت العادة على تنظيم مؤتمراً سنوياً يواكب اجتماعات الجمعية العامة للشبكة العربية.

الشبكة العربية ستنظم في يونيو المقبل مؤتمراً دولياً حول التضامن الدولي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالدوحة

ليتناول موضوعاً من مواضيع حقوق الإنسان ذات الأولوية بالنسبة للمنطقة العربية وللشبكة العربية وأعضائها، لذلك وللأهمية؛ سيكون الموضوع المذكور هو عنوان الجمعية العامة المقبلة في الدوحة. وقد اخترنا هذا الموضوع؛ لأهمية تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، فأهدافها تتمحور وتصب بشكل مباشر بخانة تعزيز وحماية حقوق الإنسان، هذه

الأهداف العالمية لا يمكن تحقيقها دون تضامن دولي "دولياً ومنظمات وجميع أصحاب المصلحة"، والذي يعتبر؛ هو حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي في أنشطتهم، وتعزيز حقوق الإنسان من خلال التضامن الدولي، وخاصة تلك الأهداف المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والمناخية، ولما سيوجده هذا التعاون من أدوات وإمكانيات ستمكن من تنفيذ هذه الأهداف الإنمائية.

لماذا الهدف 16 من بين كل أهداف التنمية المستدامة؟

إنّ من بين أولى أولويات التنمية، هي الحماية من الجريمة والعنف، ووجود حكومات نزيهة ومستجيبة. حيث أصبح التعاطي مع السلام والعدالة والحوكمة الفعالة كنتائج تنموية في حد ذاتها، وليست فقط مُدخلات أو عوامل تساعد في تحقيق التنمية. والهدف 16 - يشجع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. "عنوان جانبي" لذلك اعتبر الهدف 16 " السلام والعدل والمؤسسات القوية " هدف محوري وسيد الأهداف ويمكن من خلاله تحقيق باقي الأهداف، عن طريق إدارات حكومية فاعلة ومحوكمة، حيث تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف، والعمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية لإيجاد حلول دائمة للصراع وانعدام الأمن. ويُعد تعزيز سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان أمراً أساسياً في هذه العملية،

أولى أولويات التنمية، هي الحماية من الجريمة والعنف، ووجود حكومات نزيهة ومستجيبة

ويشمل كذلك تعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحكم العالمية، وإعمال مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وهذا أمر جوهري وملح بالنسبة للدول العربية، بالنظر للعنف غير المسبوق الذي شهدته المنطقة، خلال العشرة سنوات الأخيرة وما أنتجه من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان الأساسية، ناهيكم عن الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد للأرض الفلسطينية وانتهاكاته الممنهجة لحقوق الإنسان الفلسطيني وسياساته العنصرية والمناهضة لجميع النواميس الإنسانية، فالعنف والإرهاب والاحتلال والفساد، عوامل تحد وفي بعض الأحوال تمنع تحقيق أي نوع من أنواع التنمية، لذلك يجب معالجة هذه الأمور ، لتجنيب المنطقة العربية العيش في النزاعات وما ينتج عنها من نتائج معاكسة للتنمية.

بالعودة للمؤتمر ما هي الأهداف والمخرجات المتوقعة؟

العنف والإرهاب والاحتلال والفساد، عوامل تمنع تحقيق أي نوع من أنواع التنمية

وسيناقش المؤتمر السابع عشر للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حزمة من المحاور تتعلق بالتضامن الدولي وعلاقته بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومحورية الهدف 16، والإجراءات ذات الصلة المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان ودور المؤسسات الوطنية، كما نتطلع إلى أن يضع المؤتمر توصيات وخطة عمل ومتابعة تنفيذها، ولتحقيق ذلك نأمل أن ينتج عن هذا المؤتمر تشكيل فريق عمل مؤلف من الشبكة العربية والمفوضية السامية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأوسكوا وأصحاب المصلحة الراغبون، لتنفيذ خطة العمل بالإضافة إلى الاضطلاع بالأدوار الأخرى ذات الصلة. والتي تعتبر بوصلة تهتدي بها المؤسسات في التعاون وتعزيز دورها واضطلاعها بمسؤولياتها من أجل متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، كما نتطلع من خلال المؤتمر، تحقيق النتائج تعزز دور المؤسسات الوطنية وتمكينها وفتح آفاق التعاون من تنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للعام 2030. وذلك على المستوى الوطني والدولي. إلى جانب تشجيع التعاون والتضامن الدولي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة. والتأكيد على مخرجات وتوصيات مؤتمر الشبكة العربية الدولي المنعقد في مصر- شرم الشيخ بتاريخ 26 – 27 يونيو 2019 حول " دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ". والانطلاق من هذه التوصيات. علاوة على تبادل ومشاركة أفضل الممارسات بشأن التضامن الدولي والحوكمة ومقاربات حقوق الإنسان، ودور المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وتوسيع تعاونهما. وتشجيع القطاع الحكومي ليكون شريكاً في النضال لتحقيق الحقوق والتكامل مع باقي أصحاب المصلحة. فضلاً عن الخروج بتوصيات ووضع تصور وخطة عمل لتذليل التحديات وتلبية الاحتياجات ورفع وبناء القدرات، والتعاون مع أصحاب المصلحة في تنفيذها. وسيتم إنشاء فريق عمل من الشبكة العربية والمفوضية السامية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإحصاء والأوسكوا ومنظمات المجتمع المدني لمتابعة خطة العمل وتوصيات المؤتمر.

ما هي طبيعة الفئات المشاركة في المؤتمر؟

سيدعى لحضور المؤتمر ممثلو جميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في الشبكة العربية والتي يبلغ عددها 16 مؤسسة وطنية، وممثلون عن التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومكتبه التنفيذي وأمانات

"التحالف العالمي" ينظم وقفات تضامنية مع المؤسسات التي تواجه تهديدات وأعمال انتقامية

الشبكات الإقليمية الأربعة المعتمدة بالتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وممثلون عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الميثاق والمعهد العربي لحقوق الإنسان ومنظمة الأوسكوا باعتبارهم شركاء للشبكة العربية، وممثلو جامعة الدول العربية والدولة المستضيفة ومؤسسات ومنظمات الإحصاء والبرلمانيين، ومعاهد حقوق الإنسان ومنظمات دولية ووطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، وشركاء التنمية. ومن المنتظر أن يبلغ عدد الحاضرين في المؤتمر حوالي (250) مئتين وخمسون شخصاً في الجلسة الافتتاحية، ومائة وخمسين (150) شخصًا خلال باقي الجلسات، وهم خبراء وممثلي الجهات صاحبة المصلحة المذكورة آنفاً.

بصفتكم الأمين العام للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ما هي وسائل الدعم التي تقدمونها للمؤسسات الوطنية من أجل رفع قدراتها واستيفاء شروط تصنيفها بشكل عام على المستوى العالمي وخاصة على المستويين الإقليمي والعربي؟

المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان تلعب دورًا حيويًا في تعزيز وحماية الحقوق الأساسية لجميع الأشخاص في بلدانهم. حيث أنها تدعم الضحايا في السعي لتحقيق العدالة، وتراقب الحكومات وتوصي بإجراء تغييرات في القوانين، وتقود برامج التوعية لمواجهة المواقف التي يمكن أن تغذي العنف والتمييز. ومع ذلك، تحتاج المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى الدعم للقيام بهذا العمل والوفاء بولايتها. وهذا هو سبب إنشاء التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو شبكة من المؤسسات الوطنية تقوم بتقديم المساعدة العملية والدعم لتلك للمؤسسات. فنحن في التحالف العالمي نقدم الدعم في كل مرحلة من مراحل تطور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حتى تكون قوية وفعالة للدفاع عن حقوق الإنسان. وتتضمن عملية المساعدة والدعم تقديم المشورة بشأن إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وإجراء التدريب لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية، ومراجعة واعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقًا لمبادئ باريس، إلى جانب دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز استقلاليتها. وجمع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان معًا للمناقشة والحوار والتعاون خلال اجتماعاتنا السنوية والمؤتمرات الدولية، فضلا عن تقديم التحالف العالمي المساعدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على التعامل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان. ويقوم التحالف بتنظيم وقفة تضامنية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تواجه التهديدات والأعمال الانتقامية، بالإضافة إلى تجسير سبل التعاون مع الشبكات الإقليمية في بعض الأنشطة.

ما هي الآليات التي يعتمدها التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز التعاون مع الشبكات الإقليمية؟ وما هي أهم أهداف هذا التعاون، وما النتائج التي حققتموها خلال فترة توليكم منصب الأمين العام للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؟

قام التحالف العالمي بجمع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من جميع المناطق معًا على المستوى العالمي ولها علاقة وثيقة مع جميع المناطق: إفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ والأميركتين وأوروبا. وكان أحد الإنجازات المهمة

الخطة الإستراتيجية للتحالف العالمي مملوكة لكل من شارك فيها

خلال فترة عملي حتى الآن هو تطوير الخطة الإستراتيجية للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2020-2022. حيث كانت العملية تشاركية إلى حد كبير، وشارك فيها جميع أعضاء التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئات حوكمة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وشركاء الأمم المتحدة، والشبكات الإقليمية؛ مع إتاحة الفرص للمساهمة في جميع مراحل العملية. وتم اعتماد الخطة الاستراتيجية في الاجتماع السنوي لعام 2020 للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ديسمبر. ونتيجة لذلك، فإن الخطة الإستراتيجية للتحالف العالمي مملوكة لكل من شارك فيها، كما أن للشبكات الإقليمية دور مهم تلعبه في دعم تنفيذ ما اتفقنا عليه معًا في الخطة الإستراتيجية. إلى جانب كون التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هو المنظمة الجامعة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، فإنه غالبًا ما يعمل على التسهيل والتوسط لتفاعل الشبكات الإقليمية مع الأمم المتحدة على المستوى العالمي ، بما في ذلك إيصال صوتها على المستوى العالمي.

كيف ينظر التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من حيث التصنيف والصلاحيات، وما هي تطلعات التحالف للدور الذي تلعبه الشبكة على المستوى العربي؟

بالرغم من أنّ الشبكة العربية لا تندرج

ضمن الشبكات الأعضاء للتحالف العالمي بموجب نظامه الأساسي، إلا أننا جميعًا جزء من العائلة، وعلى هذا النحو، فإن بين الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان علاقة تعاونية وثيقة. وعلى سبيل المثال، دعمت الشبكة العربية مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من المنطقة العربية في اجتماعات التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كما أنها تساعد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة حديثًا في تعزيز بناء القدرات حول مبادئ باريس وعملية الاعتماد. إلى جانب ذلك عملت الشبكة العربية والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضًا بشكل وثيق معًا في حملات الدعوة للتحالف العالمي فيما يتعلق بالجمعية العامة للأمم المتحدة. ويتشارك الجانبان في الاجتماعات ذات الصلة، كما يتم دعوة ممثل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بانتظام إلى اجتماعات الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبالمثل يحضر ممثل الشبكة في اجتماعات التحالف العالمي.

● سعادة الدكتور بلا شك أن جائحة كورونا العالمية غيرت الكثير من المفاهيم في التعاطي مع احتياجات المؤسسات الجماهيرية والتي من بينها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وقد دعوتم في هذا الإطار إلى تطوير آليات المؤسسات الوطنية بما يمكنها من أداء رسالتها على الوجه الأكمل في ظل هذه الجائحة وما بعدها؛ كيف يكون ذلك التطوير وما هي سبله؟

بالتأكيد أنّ جائحة كورونا حتمت على الجميع تفعيل سبل بديلة لمواصلة مسيرتها في تحقيق أهدافها ورسائلها والالتزام بمسؤولياتها تجاه كافة افراد المجتمع. خاصة تلك المؤسسات ذات التعامل المباشر مع الجمهور، لذا ينبغي أن نتنادى للبحث المبكر للنظر في الطرق المثلى لتطوير آليات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من حيث النجاعة الإدارية التي تراعي رفع درجات سرعة الاستجابة في النظر لما يطرح عليها من قضايا، مع الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للجمهور. وكما هو معلوم فإنّ المؤسسات الوطنية لا يقتصر دورها فقط على تلقي الشكاوى وإنما هنالك محاور أخرى تتعلق بتقديم التوصيات والمشورة فما يتعلق بالتشريعات الوطنية والإقليمية والدولية وتقوم بالزيارات والرصد لأوضاع حقوق الإنسان في مؤسسات القطاعين العام والخاص للوقوف على كل ما يتعلق بحقوق الإنسان في الصحة والتعليم والعمل وغيرها من الحقوق الأساسية، هذا إلى جانب دورها في التوعية والتثقيف بين كافة أطياف المجتمع في إطار دورها في حماية حقوق الإنسان وصون كرامته، وحشد طاقات المجتمع حول فهم وممارسة حقوقه وواجباته، وتطبيق قيم العدالة الاجتماعية والتسامح، وتعزيز المساواة وعدم التمييز. وبلا شكٍّ فأن كل محور مما ذكر يحتاج إلى " إعادة البناء بشكل أفضل" بما يتواكب مع التوجه العالمي وما يتناسب بالأعباء التي تقع على عاتق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وبالفعل نحن في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر طبقنا عملية الاستفادة من الأنظمة الالكترونية منذ الإعلان عن جائحة كورونا كوباء عالمي والاعتماد على التباعد الاجتماعي كوسيلة لحد من انتشار الوباء بين أفراد المجتمع. وقد أثبتت هذه الوسائل فعاليتها وقدرتها على إنجاز كافة المعاملات ووفرت الكثير من الوقت والجهد في ظل تقليص قوة العمل البشرية وتطبيق الحجر المنزلي إلى 80٪ من قوة العمل.

● وماذا عن الهدف من تطوير تلك الآليات لما بعد جائحة كورونا؟

ينبغي أن نتنادى للبحث المبكر في الطرق المثلى لتطوير آليات المؤسسات الوطنية

بنفس القدر نجد أنّ أمر تطوير آليات حقوق الإنسان بات ضرورة قصوى حتى لما بعد السيطرة على جائحة كورونا خاصة في ظل التحدي الأكبر الذي يقع على عاتق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان منذ العام 2015م حينما أقرت الأمم المتحدة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كآلية رئيسية في عملية تنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مما يعني أن المؤسسات الوطنية ستكون بمثابة رأس الرمح لإنفاذ أهداف التنمية المستدامة، ولا يفوت على الجميع أن هنالك تعقيدات وتشعبات كثيرة في أهداف التنمية المستدامة حتى بات ينظر إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار كأداة حاسمة لتحقيق تلك الأهداف في إطار الثورة المعرفية، وتسارع التقدم التكنولوجي. ووفقاً لهذه التحديات يجب علينا النظر إلى مسألة تطوير آليات حقوق الإنسان بعين الاعتبار بوصفها واحدة من الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يمكِّنها من القيام بدورها الريادي والقيادي في النهوض بحقوق الإنسان وضمان عيشه بالكرامة التي تليق بإنسانيته.

● لديكم تجربة واسعة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في المجال الحقوقي؛ فكيف تنظرون الى أوضاع حقوق الانسان في ظل المشهد الدولي والإقليمي المعاصر؟

يمكننا القول بأننا في عصر يعد من أصعب الاختبارات التي تمر على مشهد حقوق الإنسان على المستويين الدولي

"المؤسسات الوطنية" بمثابة رأس الرمح لإنفاذ أهداف التنمية المستدامة

والإقليمي وذلك في ظل الصراعات السياسية والأيدلوجية والحروب خاصة في المنطقة العربية والإسلامية التي أصبحت العديد من دولها تعاني من هذه التجاذبات في معظم بقاعها، وهي صراعات الخاسر الأكبر فيها هو الإنسان، فهذه الصراعات خلفت وراءها ما خلفت من مخيمات للاجئين تكتظ بالأطفال والنساء والشيوخ كما أدت إلى تزايد الهجرة غير الشرعية التي خلفت بدورها ضحايا الغرق والانتهاكات الإنسانية. كما أدت الصراعات والحروب إلى إزياد معدلات البطالة بشكل مخيف والانقطاع عن التعليم وانتشار الأوبئة وتدهور الصحة الأمر الذي ينعكس سلباً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويشكل تحدياً كبيراً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، فنحن أمام مشهد يزاد تعقيداً يوماً بعد يوم. لا أريد ان أرسم خارطة قاتمة للعالم ولكن من واقع المعطيات التي بين أيدينا أقول "نحن أمام مستقبل ضبابي لحالة حقوق الإنسان في العالم"، ولكن بتضافر الجهود وتجديد الاهتمام والالتزام بالإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يعد أمرا حيويا للمحافظة الوجود البشري بالشكل اللائق به؛ بإمكان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الفعّالة الاضطلاع بهذا الدور الذي يرسخ دعائم احترام وحماية حقوق الإنسان وذلك من خلال تطوير سياسات وعمليات ومهارات لمواصلة إدماج تلك الحقوق في عملها وفي سلوك مجتمعاتها، وبالتالي، تمكينها من معالجة الفقر والترويج للتنمية.

The Arab Network

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

Issue No. 8 February 2021

The Arabic Network issues a statement rejecting the Israeli annexation plans in the occupied West Bank








Webinar on "Control of places of deprivation of the principle of non-harm"





A consultative meeting in cooperation with the Arab Institute for Human Rights to re-envisage the future of education by 2050

An interview with Dr. Al-Marri

Secretary General of the Global Alliance of National Human Rights Institutions (GANHRI); Chairman of Qatar's National Human Rights Committee

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

The Arab Network for National Human Rights Institutions



Resolution 194 (Paragraph 11) adopted by the United Nations General Assembly

"refugees wishing to return to their homes and live at peace with their neighbours should be permitted to do so at the earliest practicable date, and that compensation should be paid for the property of those choosing not to return and for loss of or damage to property which, under principles of international law or equity, should be made good by the Governments or authorities responsible."

Editorial

The Balfour Declaration is an ongoing crime, and it is worthless to apologize for!

Tyrants act as they wish, according to their interests and whims, and such was the idea of the "Balfour Declaration" By creating a colonial settler entity in the heart of the Arab world as a permanent base for Western colonialism. It was a creative, but cunning, colonial idea, as Britain gave "what it does not possess to those who do not deserve". Now After the passage of more than a hundred years after this ominous promise, the Arabs have become more divided and split, and the racist Zionist entity increased tyranny and oppression. This is totally true with the continuation of the colonial approach. The Zionists will not implement the decisions of the international law and will not give the Palestinians their freedom and independence (independence to a state - according to the current reality- on less than 15% of the area of Palestine). It is the state with which the Arabs and the Palestinians were satisfied while the Israeli occupation was not.

Thus, it is worthless to apologize for the Balfour Declaration, as there is no meaning for that with the continuation of the colonial ideologies and strategic policies which depend on plundering the wealth of peoples, conquering them, and violating all human and divine laws for the benefit of a limited class of leaders of capital, banks and major companies in the world. Where to and what for is this combined tragedy and tragic comedy which leads to nowhere other than to despise human self ... until when and for what?!

The Balfour Declaration led to the uprooting of the Palestinian Arab people from their land, displaced and exposed them to the most hideous and cruel types of injustice and violations. Such renewed and continuous violations will not end except with liberation. This will be realized only with the agreement of the Arab nation and uniting ranks, beginning with an end to the Palestinian division and activation of their popular resistance.

The international community, in this context, must assume its legal and moral responsibilities to enable the Palestinian people to realize their rights and to stop the brutal attacks and violations practiced by the racist occupation against them. The Israeli occupation of Palestine is no longer acceptable, and their land must be liberated and given its independence, because it is the only basis for a solution and a just and comprehensive peace.

So, the tragedy of the Palestinians must be stopped by implementing Resolution 181 adopted by the General Assembly in 1947, which formed the legal basis for the establishment of the State of Israel and another state for the Palestinians. The latter state should be sovereign and viable over 42.3% of Palestine with Jerusalem as its capital. Also, the right of return and self-determination must be ensured, being the minimum possible that the perpetrators of the disaster of the Palestinian people can do. It is a mere limited-time opportunity to save lives and restore lost humanity, liberation is coming undoubtedly.

Editor-in-Chief
Sultan bin Hassan Al-Jammali

Read Inside

Editorial Staff

Editor-in-Chief
Sultan Al-Jammali

Editorial Advisor
Ghaffar Al-Ali

Editorial Board
Mohammed Nasser Al-Liwa
Badereldin Merghani
Diyaa-Eldin Abbas
Ahmed Maher
Enas Al-Natour
Naser Saleh

Contact Us:
Telephone: (+974) 44 048 261
Fax: (+974) 44 316 687
P. O. Box: 2414 Doha – Qatar
The-arab-network@annhri.org

Website:
www.annhri.org

The Arab Network of National Human Rights Institutions

The_Arab_Network

Views reflected in articles published in this magazine are solely those of their writers and do not necessarily reflect those of the Arab Network of National Human Rights Institutions.



15 Webinar Entitled "75 years: Developing Human Rights System; Implications and Prospects"



21 A human rights Webinar on the occasion of the International Day of Solidarity with the Palestinian People



27 The Oman Human Rights Commission continues its awareness and education programs

Read Inside



37 The National Council for Human Rights in Morocco issues its annual and thematic reports



33 The National Council for Human Rights in Algeria issues its annual report for 2019



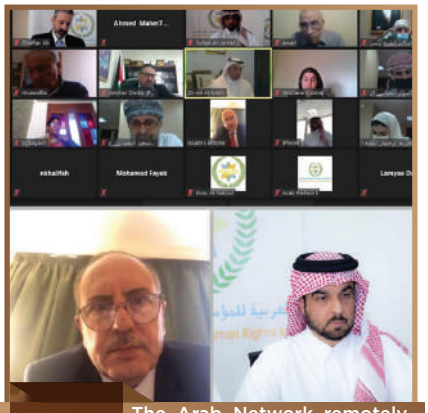
40 Under the Corona pandemic in Palestine; The Independent Commission works according to contingency plans to meet the challenges of protecting human rights



49 Towards a human rights strategy to end the Israeli occupation Dr. Ammar Dwaik – Director-General of the Independent Commission for Human Rights - Palestine



31 NIHR in Bahrain Organizes a Workshop on Green Information and Communication Technology in Cooperation with the Supreme Council for Environment



17 The Arab Network remotely organizes the 1st meeting of its Executive Committee for 2020

A Webinar on monitoring places of deprivation according to "Do no harm" principle



Doha, 14 June 2020

Yunus: "The Coronavirus pandemic dictates that national institutions work diligently to protect human rights"

Al-Jammali: "An utmost necessity to exchange experiences and expertise at times of health crises"

33 representatives of national institutions members of the Arab Network participate in the webinar

The Arab Network for National Human Rights Institutions – based in Doha, in partnership with the Association for the Prevention of Torture (APT) - based in Geneva, organized **a** webinar on the monitoring places of deprivation according to "Do no harm" principle; from theory to application, with the participation of 33 representatives of NHRIs members of the Arab Network. The webinar aimed to identify the main challenges and good practices related to preventing and countering the spread of the COVID-19 pandemic in places where freedom is deprived, and to provide practical guidance to detention observers on effective precautionary measures and health considerations that the national human rights institutions and national preventive mechanisms should take while visiting places of detention. The webinar also explored how the precautionary measures and health considerations of the observers affect the objective and methodology of

monitoring.

In his opening speech, Mr. Issam Yunus, Head of the ANNHRI, Commissioner-General of the Independent Commission for Human Rights in Palestine, said that the exceptional circumstances the world is witnessing due to the spread of the Corona pandemic dictate that national human rights institutions need to work diligently to ensure and protect human rights. He further noted that an effective role for national institutions is now needed more than ever. Mr. Yunus indicated that the Corona crisis has demonstrated the ability of national institutions to work with innovative mechanisms to complete their work, especially monitoring places of detention, including quarantine places. He also pointed out in this context that the Palestinian Authority has followed up the conditions of places of detention and worked to improve them without having to visit them in person except in cases described as exceptional. "These cases required taking all precautionary and preventive measures against the disease for fear of its transmission to the inmates and to preserve the health of the workers in the Commission," said Mr. Yunus. At the same time, he stressed the importance of getting acquainted with and exchanging international experiences in this context, and getting acquainted as well with the practical experience of the Association for the Prevention of Torture and making use of it in the work of national human rights institutions.

For his part, Mr. Sultan bin Hassan Al Jammali, Executive Director of the Arab Network, Assistant Secretary-General of the NHRC-Qatar, welcomed the participants and thanked the organizers of the webinar, stressing, in a press statement after the webinar, the importance of exchanging experiences and expertise among national human rights institutions in the event of health crises because of their prominent role in the process of protecting and promoting the right to health and following up precautionary procedures and the exceptions resulting therefrom in restricting some freedoms. Mr. Al-Jammali expressed his hope that the participants in the webinar would bring out the best practices and transfer them to their institutions to achieve maximum benefit as per their mandates during the monitoring and follow-up of cases epidemics.

Besides, Ms. Audrey Olivier Muralt, representative of the Association for the Prevention of Torture, furnished an overview about the objectives of the webinar, and the most prominent activities and events carried out by the Association during the Corona pandemic. Ms. Olivier stressed that the pandemic has forced regulatory bodies to think differently in order to continue fulfilling their obligations in alternative and innovative ways and in a manner that respects the principle of "Do no harm". In his turn, Mr. Alexis Comninos of the Association for the Prevention of Torture reviewed the Guidance Note on the Association's monitoring methodology. He also moderated the dialogue and organized the interventions.

Meanwhile, the agenda of the webinar provided an overview of the results of webinars, where the participants discussed observance of places of detention in light of the Covid-19 virus, covering: evaluation, accountability and promising practices. During discussing this theme, participants experiences were exchanged.

Furthermore, the workshop agenda included guiding questions about specific challenges facing the implementation of the observance mission in the context of the national institutions carrying out their duties in the process of promoting human rights in correctional and penal institutions, and in places where there is deprivation of other freedoms under the spread of the Corona pandemic. In addition, participants exchanged best practices through alternative methods of conducting remote observance activities without the need to visit places of detention. This is in addition to methods to apply the “Do no harm” principle in practice (including the use of personal protective equipment) in case it is necessary for a field visit. They also discussed questions of the most important issues identified by the national institutions as being of particular concern.

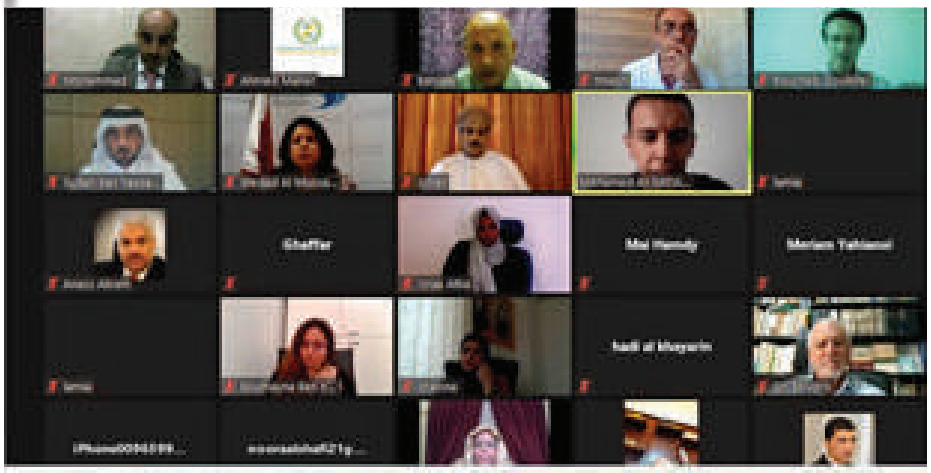
In the meantime, participants from Morocco, Algeria, Egypt, Iraq, Palestine, Jordan and Oman reviewed the experiences of their national institutions in the field of observance of places of detention and quarantine and reviewed mechanisms used to achieve that. They also reviewed the best practices that should be taken during their cooperation with the competent authorities on solving the problem of overcrowding in detention centers, and the risks that would threaten detainees. They pinpointed their success stories in persuading the authorities to temporarily and exceptionally release some detainees who were not dangerous to society, and to prioritize health and safety considerations according to legal standards and procedures aimed

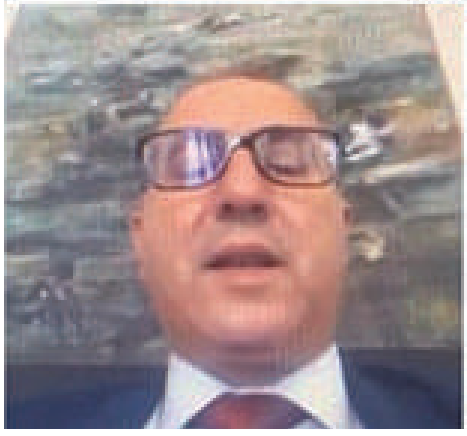
at preserving human dignity and life.

In the same context, the paper of the webinar's concept clarified that the epidemiological situation imposed by the spread of the Covid-19 pandemic in most parts of the world compels observing bodies to think differently in order to continue fulfillment of their mandate in alternative ways, while respecting the "Do no harm" principle. The paper indicated that NHRIs and national preventive mechanisms could be transformed into a factor for transmitting the disease from outside into places of freedom deprivation, thereby posing a threat by transmitting the infection to detained persons as well as to detention personnel. Likewise, the NHRIs and national preventive mechanisms have the duty of care towards its employees, which requires adequate precautions to avoid exposing them to unnecessary or excessive risks.

It is worth noting that the Association for the Prevention of Torture (APT) shares its practical experience and vision about monitoring places of detention while facing the Covid-19 virus, with the aim of providing a platform for Arab national institutions to exchange practices and challenges and to explore practical solutions to help observers adapt their practices in detention. The APT is an independent non-governmental organization headquartered in Geneva. It was founded in 1977 and has directly contributed to the development of international and regional agreements on the prevention of torture, in particular the Optional Protocol to the Convention against Torture. The APT has, thus, extensive experience in establishing national mechanisms to prevent torture, which will encourage NHRIs members of the Arab Network to raise and strengthen cooperation and exchange information, studies, best experiences, practices and experiences with the organization.

ANNHRI Organizes Consultative Meeting in Cooperation with AIHR to Re-imagine the Future of Education by 2050







Doha, 30 June 2020

National Institutions in the Arab Region provide UNESCO with their recommendations

Al Jammali: "We must re-consider building and rehabilitation of the teacher and secure him a dignified life"

Abdul Basit: "We perceive education as an integral tool for leading the values of freedom, equality, and justice"

Culture of human rights derives its strength from the aware understanding of individuals

Mr. Sultan bin Hassan Al Jammali, Executive Director of the Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI), headquartered in Doha, stressed the prominent role of schools in student building process in terms of education, science, and psychology, especially at the primary education stage. He noted that teachers and curricula are the two cornerstones in student building process, which he described as a national project.

Mr. Al Jammali stated that in his opening speech at the consultative meeting on "The Future of Education in the Arab Region', which was remotely organized by the Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI) and the Arab Institute for Human Rights (AIHR), headquartered in Tunisia. "Teachers are nation builders and developers of future generations. Therefore, we have to reconsider the process of teacher building and qualification. A teacher should have a decent life for himself and his family so that he can play his educating role as required," said Mr. Al-Jammali. He added that, "Learning environment, methods and tools have to be improved and developed in line with current science development." He elaborated that educational curricula in the Arab region should be reviewed so that hate speech would be erased and replaced with values of tolerance, acceptance of others, coexistence, amity and brotherhood. He further noted that curricula should include principles and culture of human rights, which would facilitate educating generations and raising their awareness regarding their human rights, as well as training them to claim, promote and protect these rights. Additionally, generations should be trained through curricula on how to take dialogue as a method of problem solving, as well as to reject violence, accept differences and others' opinions.

Affirming that the culture of

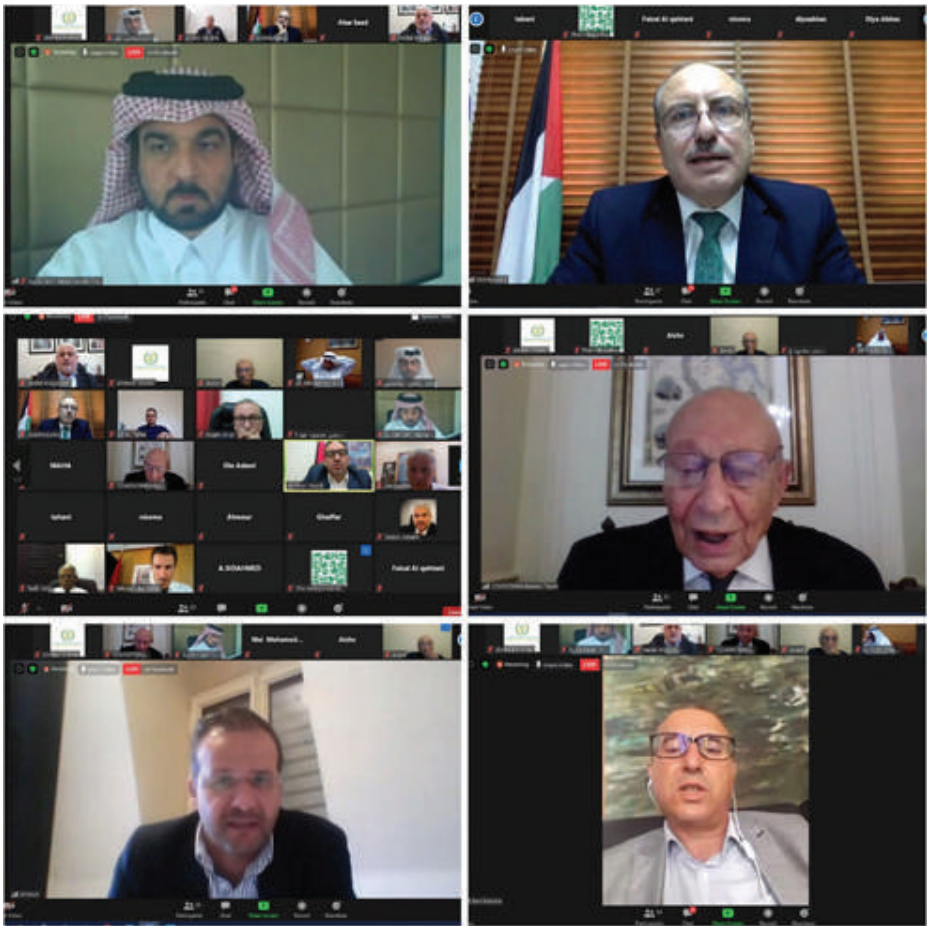
human rights draws its power from individual conscious understanding of such culture which would be manifested in people respecting the culture of human rights, Al-Jammali called for the urgency to upgrade stages of compulsory education to include secondary stage and empower next generation to confront challengers and rapid changes of the age. “We look forward to concluding this significant meeting with recommendations that would contribute to the formation of a picture of the future of education by 2050 and we wish that the ANNHRI and National Institutions for Human rights would continue their collaboration with the AIHR, UNESCO and all stakeholders to invest in education,” he added.

For his part, Mr. Abdul Basit Bin Hassan, President of the AIHR, stated that the education issue is a universally comprehensive matter that the United Nations and UNESCO have always been endeavoring to find methods for its development and improvement throughout various eras, especially during the exceptional circumstances the world is currently experiencing. Bin Hassan introduced the International Commission on the Future of Education, stating that it consists of 18 male and female experts from all over the world and that it is chaired by H.E. Ms. Sahle-Work Zewde, President of the Federal Democratic Republic of Ethiopia. He explained that the Commission’s main assignment is to lead a multi-voiced dialogue, which is a global conversation that aims at searching for methods to foresee the future of education by 2050. He also said that the Commission will not limit education to schools only; rather, it will work on a number of issues related to education, such as that during wars and conflicts, relationship of education to integration, discrimination issues and its relationship to the environment and modern technology, as well as a number of education-related issues. He noted that the Commission considers education as the foundation for finding solutions for world crises and exploring ways to elevate nations.

President of the AIHR further said that education is open to all communities, and it is perceived as a shared wealth, public interest and an integral tool used for establishing the values of freedom, equality and justice. He stressed in the same context that education is a key instrument in the development of our integrated and sustainable communities. He explained that "Education is the answer to all problems of our world today, such as violence, poverty, growing gap between peoples, individuals and communities, in addition to current complaints related to loss of overall environmental, economic, social and other balances." Bin Hassan pointed out that national institutions for human rights are the essence of the vision for educational reform, noting that the ANNHRI and AIHR are united by a partnership that has been manifested on several occasions. He stated that both sides are concerned with exploring methods to develop issues of human rights education and culture dissemination. “The ANNHRI has always been a good supporter to us at the AIHR when it comes to defending human rights and finding solutions for the reformation of the affairs of our communities, despite difficulties and complications related to this type of reformation. Education has always had a strong presence every time we discussed the issue of reformation, as education is and will always be a foundation for communities' revival and sustainable development building,” he added.

It is worth noting that, in July 2019, UNESCO launched a global initiative to establish a high-level international commission to re-imagine the future of education by the year 2050. The International Commission on the Future of Education is composed of a group of prominent experts and opinion makers from various areas of politics, business, arts, humanities and civil society. Their mission is to collectively think about how education might need to be reconsidered in an increasingly complex world and provide solutions and recommendations formulated in a major report that would serve as an agenda for policy dialogue and action at multiple levels.

ANNHRI Organizes a webinar to Rejecting Israeli Annexation scheme in the occupied West Bank



Doha, 15 July 2020

Issam Yunus: "Those who know no punishment, will misbehave"; and Israel has "misbehaved" over and over again"

Al-Jammali: "The Israeli occupation was imposed as a "fait accompli," and the global Zionism worked to stabilize it"

Fayek: Public, diplomatic and media pressure must be mobilized to urge the United Nations to impose an economic boycott on Israel

Al-Nsour: "The High Commissioner for Human Rights has no need to be pressurized from anyone when it comes to the rights of the Palestinian people"

Al-Dweik: "Some governments, for political considerations, criminalize the Palestinian right to resist colonialism"

Mr. Issam Younis, head of ANNHRI – based in Doha – Chairman of the Independent Commission for Human Rights in Palestine said "The world is lined up to reject the Israeli annexation scheme. However, it seems as merely another move in the context of the plan announced by US President Trump named "deal of the century." The scheme means annexing parts of the occupied Palestinian territories, rendering the establishment of a Palestinian state an impossible process.

This statement was in the introductory speech of the Arab Network webinar organized online on "the Israeli annexation scheme of the West Bank territories". Yunus added "This gravest decision has already started since 1967 when Israel confiscated the lands and built settlements by using circumvention, added to all sorts of vices and recent violations of international law, and the regulatory rules that the civilized world has consented to be bound by. Israel has now taken the most significant step, which is the legal annexation of the Palestinian territories." "This is a serious development that rises up to the level of war crimes and violates the United Nations Charter, which affirms the impermissibility of acquiring the territory of others by force," he added. Further, Mr. Yunus highlighted that the world has been listening to what is happening in the Palestinian territories in cordial attempts to resolve the major issues in the conflict; such as the legal position of the Holy City that was followed by the

Confirmation of the position rejecting the decision to annexation in all its forms

transfer of the American embassy to Jerusalem, and other pressing issues. However, with the dismissal of justice, its rules and the absence of accountability on the basis of 'he who always gets with his wrongdoing, repeats it', Israel has "misbehaved" over and over again", and thrived on failure of the international community to undertake its mandated role. He went on, "We hope that this final step -the annexation scheme- provides the world with the opportunity to move further towards achieving and delivering justice, since the current untenable situation implies a declaration of death and strangulating of a two-state solution, and constitutes a violation of the inherent rights of the civilian population protected under the rules of international law." He also added: "We, as national institutions in the region and in the world, must show these facts and push the institutions towards regional and international mobility that fits the magnitude of this dangerous development." Yunus alluded to the European Union's rejection of the annexation and to study that, in order to take steps in this regard. He said, "Until now, these steps seem to be discouraging and not worthy of this serious violation of the rules of international law, which is a war crime par excellence." He added, "As national institutions, we have to push towards asserting the certainty, but a more effective role awaits us because the worst is coming if the situation remains as it is."

For his part, Sultan bin Hassan Al Jammali, Executive Director of ANNHRI – based in Doha – stressed that the Israeli occupation of the Palestinian territories was imposed as a fait accompli, and global Zionism, with global imperialism behind it, worked to establish that occupation which was legitimized by the power and dominance of the colonial states over the international community. He elaborated that these states are now endeavoring to complete the scheme by stabilizing and legitimizing the occupation of the entire Palestinian land, including that occupied in 1967.

He explained that this webinar expresses opposition to the practices and schemes of the Israeli occupation, aims to expose its plan and sheds light on the legal dimension and gravity of this situation if it becomes a status quo, adding that the webinar comes to propose plans to undermine the occupation schemes, while emphasizing the fact that the establishment of the Israeli occupying power on the lands of 1948 was an occupation by force, killing, displacement, destruction, massacres and massive violations of human rights. He further said, "As usual, the Israeli occupying power is committing these violations in total defiance of the international law and the international community resolutions, ridiculing the international community, the international humanitarian law and human rights law, without any regard to either of them. "Therefore," he noted, "pressure must be used to enforce the decisions of the international law in this regard."

Al-Jammali illustrated that the usurping occupying force works systematically to impose unlawful status on the ground by establishing colonies on the land occupied in 1967, transferring the "colonists" to reside there, confiscating lands, and constructing the apartheid wall. This is in addition to its practices against Palestinian citizens - denying them their freedom, adversely affecting their lives and personal security, obstructing their movement, and besieging them in their cities and villages.

He noted that in the year 1948, the occupying power swept over nearly 78% of the historical area of Palestine, uprooting the indigenous people from their cities and villages with the aim of replacing them with Jewish immigrants. He continued, "Israel went on to occupy the rest of historic Palestine in 1967, achieving a large part of its colonial project, which is contrary to all international conventions, laws, and customs. The occupation continues to deny the Palestinian people their right to an independent and fully sovereign state on the borders of June 4, 1967, as acknowledged by the international legitimacy."

In the same context, His Excellency Mr. Mohamed Fayek, President of the National Council for Human Rights in the Arab Republic of Egypt, stressed that the occupying annexation project is rejected by Palestinians and Arabs and said, "There is no other way or alternative but the resistance, and that needs financial and material support from the Arab states to the Palestinian people, to ensure life continuance in Palestine." He added, "The occupying force will put severe pressure on the Palestinian people and their lives until they accept to sell their homeland for the fifty billion dollars as declared. By the mere effect of the fact, "These people do not understand that the homelands are not for sale." Fayek urged the

Palestinians to drive national reconciliation and said, "Reconciliation and national unity have become a dire need in this critical stage." He also called for advocating in every possible way, publicly, diplomatically, and in media, to induce the United Nations towards imposing an economic boycott on Israel. He further said "This matter may take time. However, the international public opinion is shifting and there will be an initiative by a few influential figures to induce the United Nations to formulate a statement to prepare the world to practice pressure on United Nations."

For his part, Mr. Mohamed Al-Nsour, Head of the Middle East and North Africa Division of the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) stressed on the standing position of the OHCHR against the annexation scheme from the first day of announcement, as has been declared in the statement of High Commissioner Michelle Bachelet. The position expressed the illegality of the annexation decision; not only under international law and international humanitarian law, but rather, comes inconsistent with Security Council resolutions and the United Nations Charter, which explicitly include the impermissibility of acquiring the territory of others by force. He pointed out that this statement was a breaking point in resolving the legal controversy that revolved with the beginning of the announcement of the annexation scheme, especially in light of the talk about the progression of annexation in different proportions which does not entail the legality of the annexation decision in any way.

Commenting on Mr. Mohamed Fayek's proposal to pressure the United Nations, Al-Nsour said "The Commission has no need to be pressurized from anyone when it comes to the rights of the Palestinian people and their right to self-determination." Al-Nsour continued, "As for the issue of the economic boycott of Israel, it requires a decision by other UN bodies higher than that of the High Commissioner and the Human Rights Council." Al-Nsour further said "Also, an important joint statement was issued by 67 special rapporteurs and working groups of the United Nations, who together represent all the international human rights mechanisms, being the first time that all the special mandate-holders of the United Nations system gather to issue a joint statement." He added, "This statement included important topics; the first is to emphasize that the annexation scheme is a violation of international law, international humanitarian law and human rights, and a embodies inequality in the legal systems that people of the West Bank fall under." Al-Nsour called for a need to reflect on this issue with a view on post-the annexation and how to act from a legal standpoint. He urged the national human rights institutions to look upon the importance of thinking about how to support national efforts to restore interest in the Palestinian question and rethinking the legal principles of the rights of the Palestinian people. He went on, "National human rights institutions have a crucial role in pressing to keep the matter among the national, regional and international priorities, and not to leave it at reactive responses." He further stressed the concern of the High Commissioner for Human Rights to support this move and said, "At the Commission, we will not waver in responding to any call to discuss the rights of the Palestinian people and enable them to obtain those rights, and in taking any preventive measures to subvert Israeli decisions to annex the Palestinian territories." Al-Nsour thanked ANNHRI for inviting him to participate in this forum, which he described as a critical sensitive topic, not only to the Palestinian people, but also to the peoples of the region as a whole.

Continuing the annexation plan is a declaration of death and infanticide for the two-state solution

For his part, Dr. Ammar Dweik, Director-General of the Palestinian Independent Commission for Human Rights, reviewed a paper on the scenario of occupying annexation and its impact on the rights of the Palestinian people and the future steps. He illustrated that the matter of annexation has been a core topic at the table of successive Israeli occupation governments since 1967. He also gave an explanation about the definition of annexation in terms of international law, pointing out that international law distinguishes between actual and formal legal annexation, indicating that actual annexation has been an ongoing and progressive project since the occupation of the West Bank in 1967. He further said, "International law describes the annexation as a violation of the right to self-determination of the Palestinian people, as well as a breach of many international covenants and agreements such as the Hague Convention 1907, the Fourth Geneva Convention 1949, the decisions of the International Charter, the Rome Statute and the advisory opinion of the International Court of Justice and other international agreements." Dweik discussed in his paper an

explanation of the map of settlements expansion, and the goals and policies of that expansion, as well as the number of settlers and outposts. He also touched on the current annexation declaration and its scenarios. Dr. Ammar Dweik also reviewed a set of recommendations, including holding the position rejecting the annexation decision in all its forms, being a material breach of the principles of international law and the Charter of the United Nations. Furthermore, he stressed the need for all countries to adhere to the relevant Security Council resolutions and the commitment of all states that have agreements with Israel to the principle of distinction between the lands of Israel and the occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem. This is in addition to the importance of political forces and civil society organizations to respond to some governments – left out their names – attempting to criminalize the right of the Palestinians to resist colonialism, an act that violates international law, or criminalizing the boycott of Israel for political and moral considerations, based on the notion that it is a violation of the basic rights of citizens in the boycotting countries. In his recommendations, Dewik urged countries that have relations or agreements with Israel to take punitive measures against it, on the basis of those agreements, if Israel goes further with the annexation scheme.

The webinar included speeches by the heads of national human rights institutions and their representatives, and a number of other organizations, including: Mr. Ali Al-Baghli, member of the Kuwait Human Rights Society; Mr. Alaa Shalabi, Head of the Arab Organization for Human Rights; Dr. Rahil Gharaibeh, Head of Council of Trustees, the National Center for Human Rights in Jordan; Mr. Abdul Basit Hassan, President of the Arab Institute for Human Rights; Mr. Idris Fadli, Chairman of the Standing Committee for Legal Affairs of the National Council for Human Rights in Algeria, and; Dr. Anas Al-Azzawi of the High Commission for Human Rights in Iraq.

Statement by the Arab Network for National Human Rights Institutions Rejecting "Israeli Annexation schemes in the occupied West Bank"

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

The Arab Network for National Human Rights Institutions

Affirming its adherence to the rights of the Palestinian Arab people on its land, the Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI) rejects Israeli threats and schemes to annex parts of the West Bank lands occupied in 1967, including East Jerusalem, settlements and lands in its vicinity, the Jordan Valley and the Dead Sea region. The ANNHRI also rejects the application of Israeli law on these occupied parts in the context of implementing the so-called "Deal of the Century." This "Deal" is a crime against the Palestinian people and a serious violation of the rules of international law which affirm that the occupying forces should not annex lands they occupied in any way.

The annexation decision tightens the occupation's control and sovereignty over the Palestinian lands, sea and air

The statement

The Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI) affirms its adherence to the inalienable rights of the Palestinian Arab people on their land and rejects Israeli threats and schemes to annex parts of the West Bank occupied in 1967, including East Jerusalem, settlements and lands in its vicinity, the Jordan Valley and the Dead Sea region. ANNHRI also rejects the application of Israeli law to these lands in the context of implementing the so-called "Deal of the Century." This "Deal" is considered a crime against the Palestinian people and a serious violation of the rules of international law that affirmed that the occupying forces may not annex lands they occupied in any way, and that every such measure taken by that Unilateral forces, under whatsoever consideration, is null and have no legal effect. This has been confirmed by UN Security Council resolutions on many occasions since 1967, especially Resolution No. 2334 of 2016, which affirmed that Israel's establishment of settlements in the territories occupied since 1967, including Jerusalem, has no legal legitimacy.

The Network considers that the actual Israeli occupation's control of the occupied lands has started since that time. Annexation has been gradually represented in the occupying forces' control over the entire Palestinian land, crossings, resources and natural wealth, and the incessant confiscation of lands for the purpose of building and expanding settlements. It has also been evident in a set of arbitrary policies and practices that are designed to undermine the ability of Palestinians to exercise their right to self-determination.

Plans of the Israeli occupation authorities to annex lands from the West Bank of area estimated at 30% means that the remainder of the land will stand as semi-cantons and scattered residential areas isolated from the outside world, surrounded and controlled by the occupation authorities and unfit for the establishment of a state. These areas are strategic for the future state of Palestine, as they include the most important potential for agricultural and industrial development and water resources and are vital for transportation and tourism. Furthermore, these areas include the only regional borders between Palestine and Jordan and many Christian pilgrimage and archaeological sites.

The Network believes that the implementation of the annexation plan will consecrate the Israeli military occupation of the Palestinian land, and will lead to the dismemberment of Palestinian land in the West Bank and the smothering of communication between its parts. Hence, this will lead to its conversion into residential isolates, thus negatively affecting the status of rights and freedoms, as well as all levels of Palestinian life. The danger of the annexation scheme is not in it being a serious violation of international law and of the principles of international humanitarian law and a reflection of a violation of the rights of the Palestinian people, but rather in the endeavor of the occupying power to end the possibility of establishing a Palestinian state in accordance with international legitimacy resolutions. Thus, the possibility of a two-state solution is undermined in a manner that threatens peace and security on the Occupied Palestinian territory and will also undermine the possibilities of reaching a just and comprehensive settlement of the Palestinian cause.

The Network expresses its concern that the annexation decision will lead to the cessation of border communication with Jordan and the world since it will only be possible through the occupation authorities, and will tighten the occupation's control and sovereignty over the entire Palestinian land, sea and air. The annexation will enable the implementation of the "Deal of the Century" that adopts Israeli principles. Palestine will hence become the homeland of the Jewish people. The "Deal" consequently gives the green light to discrimination and control in order to expand the imposition of Israeli sovereignty, which could lead to the dissolution of the Palestinian Authority in order to change its functional role, which will have major consequences on the life and rights of Palestinian citizens, especially in economic terms.

The Arab Network affirms its rejection of the "Deal of the Century" and calls on the international community to recognize the State of Palestine and grant it full membership in the UN. It also commends the UNHCHR for issuing a report on companies and commercial activities related to settlements in the occupied Palestinian territory, based on a mandate from the Human Rights Council in its decision issued in March 2016. The ANNHRI further calls for continuing the hard work to pressure the occupying power to apply and respect the principles of international humanitarian law and all international human rights conventions in the occupied Palestinian territory.

Further, the Network calls for the necessity of facing the Israeli annexation scheme through the international community and the UN organizations assuming their legal and moral responsibilities, taking serious and concrete practical measures in order to hold the occupying power accountable in accordance with international law and UN resolutions, ending decades of impunity of the Occupation expansionist policy and its threats of annexation and crimes committed against the Palestinian people. Holding the occupying power accountable for its violations of the principles of international law and human rights in the occupied Palestinian territory, imposing sanctions on it and following up on accountability procedures will all be one of the most important steps to deter the occupying power and put an end to its impunity, blatant persistence, recklessness and violations of the rules of international law and the rights of the Palestinian people, and will halt its illegal practices in the occupied Palestinian territory, which is expected to worsen and aggravate if the annexation is actually implemented on the ground.

The Arab Network supports the steps and measures taken by the State of Palestine to confront the Israeli schemes for annexation and settlement expansion. It also supports and encourages the Palestinian Independent Commission for Human Rights to continue carrying out its tasks in the context of the difficult challenges it is working under. The Network further calls on national human rights institutions and their regional and international networks to make effective efforts to influence their governments to reject the occupation's annexation schemes and impose travel bans on settlers and settlement leaders and prevent them from entering their lands. The Arab Network also calls on all stakeholders to plead, in coordination with the Palestinian Independent Commission for Human Rights, in order to activate relevant decisions and recommendations issued by the UN, including Security Council and Human Rights Council resolutions, and recommendations and decisions of treaty mechanisms.

Webinar Entitled "75 years: Developing Human Rights System; Implications and Prospects"



Doha, 22 October 2020

Al-Jammali: "The United Nations managed to avoid an outbreak of a Third World War "

Grave need to find new mechanisms to enable the United Nations to implement its decisions

Mr. Sultan bin Hassan al-Jammali, Executive Director of the Arab Network of National Human Rights Institutions, based in Doha, stressed the need to invoke international law and find new tools, means and mechanisms that enable the United Nations to implement its decisions, in a way that undermines the use of force and imposes the status quo, and to give priority to the public interest and effective and constructive international cooperation, to achieve peace and security worldwide.

In the same regard, he emphasized the need to end the suffering of the Palestinian Arab people, resolve Palestinian question in accordance with international legitimacy resolutions, end Israeli occupation, establish State of Palestine with Jerusalem as its capital, and establish just and comprehensive peace according to the principle "land for peace".

This statement was delivered during a webinar organized by the Arab Network entitled "75 years: Developing Human Rights System; Implications and Prospects". It was in partnership with High Commissioner for Human Rights, represented by the UN Centre for Training and Documentation in Human Rights for South and West Asia and the Arab Region. Additionally, it was attended by 75 participants from 20 Arab countries representing national human rights institutions that are members of the ANNHRI, as well as a number of civil society organizations and human rights activists.

Furthermore, the Executive Director of the ANNHRI emphasized

The international human rights system passed by major milestones

the necessity to implement the goals of the 2030 Agenda for SDGs. He pointed out that implementing this plan will form the basis of solutions. "Implementation of the SDGs requires serious, honest and effective international solidarity among countries and all stakeholders," said Al-Jammali. He also pointed to the vision that the ANNHRI joined with regard to Goal 16 "Promote peaceful and inclusive societies..." as a key to the implementation of the 2030 SD plan, and for its major role in creating the sincere will of countries and their governments to work on the SDGs. At the same time, the Executive Director stated that protection from crime and violence and presence of honest and responsive governments are among the top priorities of development. He said that peace, justice, and effective governance are development results in themselves, not just inputs or factors helping in development. "Therefore," Al-Jammali said, "we, in the ANNHRI, consider Goal 16 "Peace, justice, and strong institutions" a central to and on the top of the SDGs, through which the other goals can be achieved. This can be achieved through effective and governed government departments." Furthermore, he indicated that the SDGs seek to significantly prevent all forms of violence and to work with governments and communities to find lasting solutions to conflict and insecurity. He further said that strengthening the rule of law and promoting human rights are essential in this process. Al-Jammali also called for the importance of enhancing the participation of developing countries in global governance institutions and the implementation of the principle "leaving no one behind".

Al-Jammali congratulated on the 75th anniversary of founding the UN, pointing out that, during these previous years, the United Nations succeeded in avoiding the outbreak of a world war III. This is in addition to its appreciated and commendable efforts to promote and protect human rights. "On this occasion," Al-Jammali said, "we extend our congratulations on the states' declaration to renew their commitment to the UN Charter and its objectives. We further support all the points made in the speech of the UN Secretary-General on the occasion of the 75th anniversary of founding the UN as well as challenges and solutions he presented. We also support the declaration of the 75th anniversary of the international organization, endorsed by all 193 member states of the UN General Assembly." In addition, Al-Jammali indicated that cooperation of ANNHRI will continue with the UN teams, agencies, councils, and commissions as well as the UN treaty and non-treaty mechanisms. He stated that the Arab Network believes in the unity and universality of the human rights course, wishing further strengthened and protected rights for the whole world, and the Arab region in particular.

For his part, Deputy Director of the UN Centre for Training and Documentation, Mr. Alaa Kaoud, submitted a working paper, in which he discussed main milestones that the international human rights system has gone through since the inception of the UN, and extent of interaction with the work of these mechanisms in terms of promoting and protecting human rights, including work on developing standards and guarantees. Kaoud further touched on major milestones in the development of the human rights system, starting from a central body concerned with human rights in the United Nations to the UN's struggle against racism and development in terms of the human rights "Rights of Persons with Disabilities Model". At the end of the working paper, Kaoud stated some recent initiatives that are in progress and concerned with providing further guarantees for the promotion and protection of human rights within the UN human rights system.

Participants also enriched the webinar with interventions that focused on the UN's role in combating racism and in decolonization, and the importance of the mechanisms and the role of national institutions to encourage their countries to ratify them. This is in addition to the importance of working on the 2030 **SDG** Agenda to eliminate corruption as a first step, and importance of introducing and training on human rights at an early age. There was also a focus on the Arab human rights system and the establishment of a permanent Arab Committee on Human Rights, and on its role. Furthermore, Kaoud commended cooperation with the ANNHRI to promote human rights in the Arab region. Other interventions, as well, tackled the issues of the international human rights system.

The Arab Network remotely organizes the 1st meeting of its Executive Committee for 2020





Doha, 5 November 2020

An international conference for the Arab Network of National Human Rights Institutions in the middle of next year in Doha

The Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI) held the first meeting of the Executive Committee for the year 2020, remotely via the Internet, chaired by Mr. Issam Yunus, Chairman of the Network "Chairman of the Independent Commission for Human Rights in Palestine" in its current session 2020 and in the presence of the heads of national institutions members of the Executive Committee of the Network in Oman, Palestine, Egypt, Morocco and Qatar, and a number of secretaries general, members, advisors and experts of these institutions, in addition to Mr. Sultan bin Hassan Al-Jammali, Executive Director of ANNHRI and the staff of the general administration in Doha. The meeting discussed a set of themes related to the Network's strategy and perused the implementation of the previous General Assembly's decisions and recommendations. The meeting also discussed the repercussions of the Corona virus, challenges, solutions, and

the role of national human rights institutions in light of the Covid-19 pandemic.

The Executive Committee praised the role and efforts of the Network's General administration during this pandemic, and unanimously approved the date of the next "17th" general assembly to be held on 1st June 2021, in Doha, Capital of the State of Qatar, where Chairmanship of the ANNHRI will be transferred from Mr. Issam Yunus, Chairman of the Palestinian Independent Commission for Human Rights, to HE Dr. Ali bin Smaikh Al-Marri, Chairman of the NHRC in Qatar.

The Executive Committee also adopted the theme of the International Conference of the ANNHRI which will be (International solidarity and the sustainable development agenda for the year 2030," The pivotal of SDG 16: Peace, Justice and Strong Institutions"), the conference will be organized in Doha in parallel with the General Assembly meeting. Furthermore, the Executive Committee stated that the Arab Network is ready to provide, in coordination and cooperation with the High Commissioner for Human Rights and the GANHRI, all assistance necessary or required to the brotherly Republic of Sudan for establishing a national human rights institution in accordance with the Paris Principles of 1993.

Furthermore, the Executive Committee encouraged continuing cooperation with the ACHR Committee and Human Rights Department in the Arab League. This is in order to contribute to raising and building capacities and developing the Arab human rights system as well as promoting and protecting human rights in the Arab world. Moreover, the meeting addressed the new challenges to the Palestinian cause, including attempts to annex the West Bank, Judaize Jerusalem and demolish homes, which multiplied following the wave of normalization, and thus resulting in new challenges and violations of the rights of the Arab people in Palestine.

The meeting further stressed that if there is no place for the Palestinian cause, then there is no need for human rights institutions. The meeting stated that Palestine is witnessing an unprecedented situation, and that the Arab Network must consequently support Palestine's position internationally through activation of international humanitarian law and international human rights mechanisms.

An international conference on international solidarity to implementing the SDGs is set to be held next June in Doha

Also, the Executive Committee unanimously affirmed the previous Network's decisions and positions in support and adoption of the Palestinian question as well as its support for the Palestinian Independent Commission for Human Rights and for the Palestinian people in facing problems and challenges caused by normalization. This can be achieved through the legal and humanitarian dimension. Finally, the Executive Committee stated that it is necessary to work to have a clear position regarding obligations of the State or the third party in accordance with the international law. This is in addition to the necessity not to recognize the Israeli occupation and its procedures and the need to take steps to force Israel to end the occupation in accordance with international law.

In a statement; The Arab Network calls on states to implement their obligations in the face of the Israeli occupation's violations of international law

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

The Arab Network for National Human Rights Institutions

The Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI) asserted its position rejecting the normalization of relations by some Arab countries with the occupying state at the expense of the legitimate rights of the Palestinian people, and at the same time stressed the need for all countries - especially Arab countries - to take punitive measures against the grave breaches of international law that Israel commits in the occupied Arab territories, and the Arabic Network said in a press release. In a press release, ANNHRI said, "Support for the Palestinian people and their cause shall be through pressure on the occupying state to accept and implement international legitimacy decisions."

The statement

The Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI) affirms its principled, steadfast and supportive position for the legitimate rights of the Palestinian Arab people, foremost of which is their right to self-determination and, according to the relevant United Nations resolutions, to have its independent state established on the 4 June 1967 border with East Jerusalem as its capital.

The Network believes that the inalienable Palestinian rights are not subject to the policies of states whose relations and bilateral agreements governed by mutual interests. In this context, the Network rejects the normalization of the relations of some Arab countries with the occupation state at the expense of the legitimate rights of the Palestinian people, and stresses at the same time the need for all states, especially the Arab countries, to take punitive measures against the grave breaches of international law that Israel commits in the occupied Arab territories, and that the support of the Palestinian people and their cause shall be through pressure on the occupying state to accept and implement international legitimacy decisions.

The Network also renews its rejec-

tion of Israeli threats and schemes to annex parts of the West Bank occupied in 1967, including East Jerusalem, settlements and lands in its vicinity, the Jordan Valley and the northern Dead Sea area. ANNHRI also rejects imposing Israeli law on these areas, considering that as a new crime against the Palestinian people and a serious violation of the rules of International law, which affirm that the occupying forces may not annex lands they occupied in any way, and that every such action taken by those forces unilaterally, under any considerations, is null and has no legal effect according to Article (43) of the Fourth Hague Regulations of 1907. Thus, the Israeli occupation cannot have any effects on the Palestinians' right to sovereignty over their occupied territories.

The Arab Network for National Human Rights Institutions further affirms the use of all its capabilities at various regional and international levels to support the inalienable rights of the Palestinian people and support the steps and measures taken by the State of Palestine to confront the schemes of the occupying state.

The Palestinian cause is a compass for Arab, Islamic and international action

ANNHRI, therefore, calls on national human rights institutions and their regional and international networks to exert effective efforts to influence the governments and parliaments of their countries so that the rights of the Palestinian Arab people remain on the top of their priorities, and not be negatively affected by political or normalization relations, and to respect international decisions and agreements on the Palestinian cause.

The Network, in addition, calls on the League of Arab States and the Organization of Islamic Cooperation to take a clear and explicit stance that affirms the authenticity of Palestinian rights and their non-retrogression, and that the Palestinian cause be the compass of Arab, Islamic and international action, as it is a cause of national liberation and liberation from occupation based on international law, and that it must be above any bilateral relations or relations governed by economic, political, or other interests.

(The statement is supported by all member institutions of the Arab Network, with the exception of one reservation by the National Institution for Human Rights in the Kingdom of Bahrain)

A human rights Webinar on the occasion of the International Day of Solidarity with the Palestinian People



Doha, 20 November 2020

Issam Yunus: The Israeli occupation must be held accountable for all its crimes, because inevitably the worst is yet to come

Al-Jammali: Normalization with the Israeli occupation violated the obligation of states as a third party according to international law

The Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI) organized a human rights webinar on the occasion of the International Day of Solidarity with the Palestinian People, which was approved by the United Nations in 1977 to be on November 29 of each year. The webinar was attended by a wide range of national human rights institutions members of the Arab Network, in addition to the participation of the United Nations represented by the Special Rapporteur on the Occupied Palestinian Territories. Sheffield Labour Friends of Palestine, the Jerusalem-based Center for the Defense of Freedoms and Civil Rights (Hurriyat) and the University of Kyoto, in addition to the Palestinian Ministry of Foreign Affairs, participated in the webinar.

The Palestinian cause expresses inalienable rights

Mr. Issam Yunus, Head of the Arab Network for National Human Rights Institutions in its current session, described the International Day of Solidarity with the Palestinian People as coming to emphasize a number of basic issues related to the Palestinian cause. It also comes to affirm that the Palestinian cause expresses inherent and inalienable rights, foremost among which is the right to self-determination and return. In his opening speech, Yunus said, "The process of empowering the Palestinian people of their basic rights is one of the tasks of the international community, especially the Arab countries that are an integral part of the cause," and added, "But we now find the international community far from its moral duties." He pointed out that this year comes along with a situation that is the most dangerous for the Palestinian cause due to the encroachment on the rights of the Palestinians and the creation of new facts unilaterally, and said, "In addition to that, settlement activity is the most dangerous crime committed and is still practiced by the occupying power in full view of the world that has not moved to put an end to the theft of Palestinian land and their resources." He added, "Settlement is also the most dangerous issue in addition to the process of Judaizing the Holy City and considering it the capital of the occupation state, which is an

occupied city par excellence, and what applies to it applies to the rest of the occupied territories."

Yunus clarified that the occupation state is still pondering its systematic violations of the rules of international law and the basic rights of the Palestinian people. He said, "It seems that there is an organized action to deny justice to this part of the world," adding that the occupying power is practicing these grave violations of war crimes and crimes against humanity, as classified by the United Nations, in the absence of accountability for these violations. Saying that, "Those who know no punishment, will misbehave," Yunus continued, "The Israeli occupation must be held accountable for all its crimes, because inevitably the worst is yet to come.

For his part, Mr. Sultan bin Hassan al-Jammali, Executive Director of ANNHRI, explained that the Arab regimes are in a crisis that affected human rights in Palestine, and called on the Arab nation to wake up and rely on itself by starting to limit Arab concessions and stop normalization. He said, "In exchange for complete militancy and complete conspiracy from the other party, there is no more justification for any concessions." Al-Jammali, at the same time, emphasized that normalization with the Israeli occupation violated the obligations of states as a third party in accordance with international law and with regard to international legitimacy decisions, and led to prejudice to the human rights of the Palestinian people, including its direct negative consequences, among which is the demolition of homes in Jerusalem more than ever before.

Al-Jammali further said, "This webinar comes at a very sensitive time in view of the complex conditions that the Palestinian cause is going through, represented in the lack of prospects for a political solution, the emergence of schemes and plans for annexation, the US administration's attempts to liquidate the Palestinian cause, and the acceleration of normalization with the occupation state at the expense of the rights of the Palestinian people." He added that, instead of normalization, the occupying power should be boycotted and isolated internationally, in addition to stopping dealing with it, boycotting settlement goods and emphasizing their illegality. The latter, he elaborated, will contribute to forcing the Israeli occupation to submit to international legitimacy decisions.

Al-Jammali called for the necessity of strengthening international solidarity in the implementation of international legitimacy decisions, and that states implement their obligations as a third party in accordance with international law. The Executive Director of the Arabic Network said, "The violations that are taking place in the Palestinian territories have affected the basic human rights of the Palestinians and led to double-standard actions and impunity," adding that the silence of Arab countries and the media has led to the erosion of rights day after day, and caused the Christian and Islamic rights in the occupied Arab lands to be at stake.

He also emphasized the readiness of the Arab Network for solidarity with organizations and individuals to support the Palestinian cause and stop violations by moving within the international human rights system, and to defend the right of return, self-determination and all the rights of the Palestinian Arab people, in addition to supporting and advocating the Independent Commission for Human Rights in Palestine in its struggle to promote and protect the rights of the Palestine people, and oppose the brutal Israeli occupation - as he put it. He further noted that the General Assembly of the Arab Network decided to adopt the Palestinian cause by working on activating international law and its tools to press for the implementation of international legitimacy decisions regarding the Palestinian issue. He also said, "The Network, in its General Assembly, stressed the need for the Arab community to adopt a clear and strict approach towards ending the illegal and immoral actions of the Israeli occupation by international powers, and called on Arab governments to take urgent legislative and judicial measures to ensure the adoption of international criminal jurisdiction," adding that "The network also called on governments and civil society in Arab countries to provide the necessary support to reinforce the legal move."

For his part, Mr. Michael Lynk, the UN Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian Territory occupied since 1967, stressed two important issues; namely, impunity and accountability, explaining that many of his recent reports to the United Nations General Assembly focused on these two issues, explaining the matter was not limited to addressing these issues. He elaborated, "the matter is not only related to the impunity for Israel in the face of the clear trend of the international community to end the occupation and enable the Palestinians to self-determina-

tion, but these reports also dealt with the accountability of the international community for demanding the occupier to end its occupation." He concluded by stressing that this five-decade occupation will not die from aging because Israel has the ability to maintain the status quo indefinitely in the future in the absence of international cooperation and serious work, and this is the price we pay for our inability to confront the annexation and settlement expansion over the past fifty years.

In the same context, and in his speech titled "The role of the State of Palestine and Palestinian diplomacy in strengthening international solidarity with the Palestinian people and confronting annexation schemes," Ambassador Ammar Hijazi, Assistant to the Palestinian Minister of Foreign Affairs, stressed the importance and status of the Palestinian cause and its interaction with peoples and solidarity movements all over the world despite its retreat at the official level and among governments due to international changes and the position of the US administration and its attempts to undermine the legitimate rights of the Palestinian people. He stressed that official efforts and the efforts of the Palestinian Ministry of Foreign Affairs will continue at the legal and international levels, including filing cases before the International Court of Justice and the Committee on Racial Discrimination, against the occupation government and its actions in violation of international law.

Furthermore, His Excellency Mr. Mohamed Fayek, President of the National Council for Human Rights in the Arab Republic of Egypt, indicated during his speech at the webinar that it might be too early to assess the path of the Palestinian cause in the context of the many variables surrounding it by all parties, and due to the international escalating rejection of the peace project imposed by Trump. However, he noted, there are indications that clarify the orientations of some of the actors, reminding that President Biden has begun his presidency with a pledge to turn the page of Trump and Obama.

He stressed that despite all the changes that have occurred in the Palestinian reality and the reality of the region, Palestinian rights as approved by the United Nations will remain legitimate and inalienable, including the right to establish a sovereign state and the right of return, and that the right to resist the Israeli occupation cannot be denied. It is also impossible to achieve true peace in the region without solving the Palestinian cause in a just manner. This is what the peoples of the entire Arab nation believe in, and all of them reject any derogation from these rights.

Escalated international rejection to Trump's peace project

His Excellency concluded his speech by referring to the Arab position, saying that, in general, this position may fall short of the level it deserves in the face of Israeli crimes against the Palestinian people as a result of the involvement of many of their countries in crises, civil wars, armed conflicts, or facing terrorist operations. He added, "We are all required to stand together and remember the famous wisdom "After your neighbor, comes you."

From the Japanese University of Kyoto, the solidarity advocate Floris de Graaf, a specialist in international relations between Japan and the Middle East, especially Palestine, spoke about the significant presence of the Palestinian cause in Japanese society and solidarity movements, reviewing the most important forms of solidarity stances carried out by Japanese activists with the Palestinian cause, including their solidarity with Journalist Moath Amarneh, during the occupation aggression on the Gaza Strip, when they demonstrated in front of the Israeli embassy and the US Consulate in the city of Osaka, Japan.

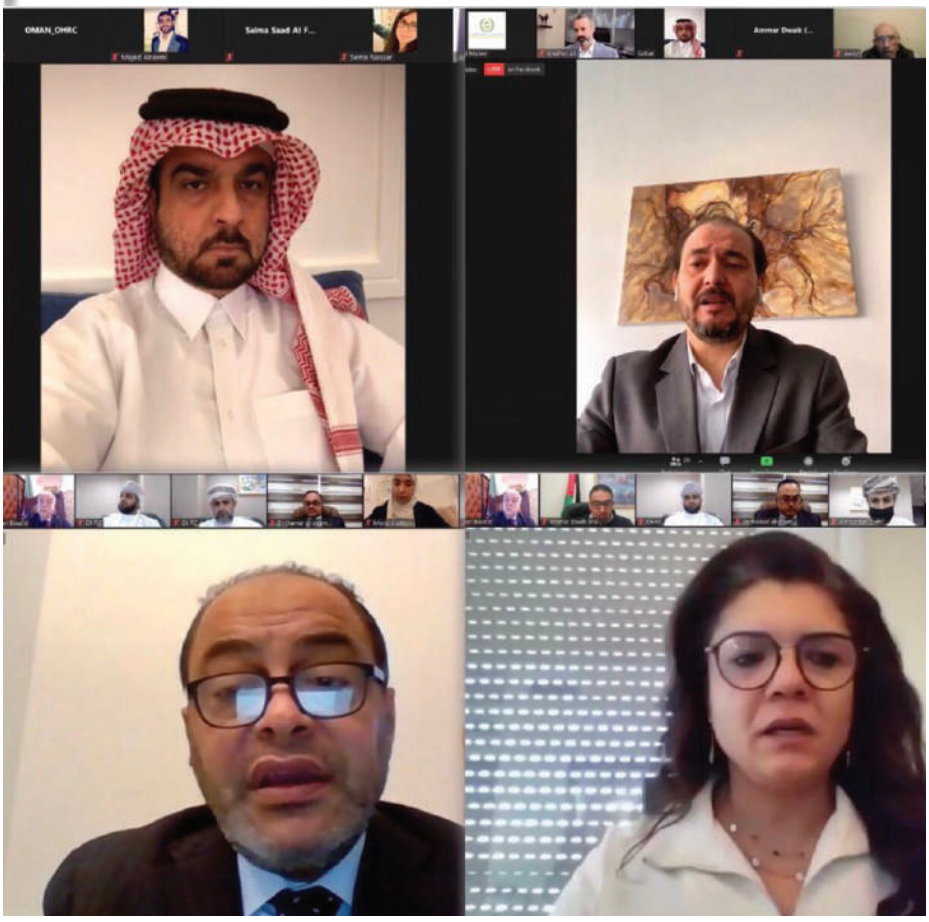
In a working paper titled "A human rights strategy to confront the occupation," Dr. Ammar Dweik, Director General of the Palestinian Independent Commission for Human Rights, the Board of Grievances, stressed the need to strengthen the human rights discourse at the level of international institutions and governments, and the need for the Palestinian national movement to develop its human rights discourse in the face of the occupation and its oppressive measures against the Palestinian people. He also called upon the State of Palestine and the security institutions to respect their international obligations, work to strengthen the relationship with global solidarity movements and movements against colonialism and the new colonialism, since these movements call for social justice. In addition, he stressed the need for integration in the Palestinian human rights discourse and the legitimate struggle on the ground

that is bound by the rules of International law.

From England, Caroline Bonin, Sarah Aps, and Bin Jamal of the Sheffield Labor Movement in Solidarity with the Palestinian People, provided an overview of the nature and forms of solidarity represented in pressuring members of the British Parliament to adopt the legitimate rights of the Palestinian people, and to hold the occupation and those representing it accountable for the violations they commit against the people. In addition, they encouraged those interested in Britain to visit Palestine and learn about the violations of the occupation so that they can form the true image and activate solidarity more effectively within British society, stressing that solidarity with the Palestinian cause is solidarity for justice and not an act of charity.

Mr. Issam Arouri, a member of the Board of Commissioners of the Independent Commission for Human Rights in Palestine, said that, "This Arab and international solidarity with our just Palestinian cause constitutes messages of hope to our Palestinian people from different parts of the world, and at the same time this solidarity raises challenges before us about how to benefit from it and from the solidarity movements, and how invest that at all levels."

A ceremonial webinar on the occasion of the (International Human Solidarity Day) in cooperation with the UNHCHR and ESCWA



Doha, 20 December 2020

Al-Jammali: "Our commitment to the promotion and protection of human rights is through awareness of the importance of solidarity for the advancement of rights and the implementation of SDGs"

Hamdan: "The International Day of Solidarity is an important occasion to strengthen global dialogue to eradicate poverty and hunger"

Al-Awadi: "Due to Corona, the Arab countries lost 42 billion dollars and work-hours equal to 15 million jobs"

The Arab Network seeks to consolidate solidarity in all its forms

The Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI) organized a ceremonial webinar on the occasion of the "International Human Solidarity Day", in cooperation with the United Nations High Commissioner for Human Rights (UNHCHR) and the Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).

In his opening speech, Mr. Sultan bin Hassan al-Jammali, Executive Director of ANNHRI, stressed asserted the network's endeavor to consecrate solidarity in all its forms and at all levels. He said, "This endeavor comes from the belief of the national institutions that are members of ANNHRI in the unity and universality of the human rights process, and in the principle of Leaving no one behind." He added that this solidarity has been exemplified by the Arab Network's strategic plans and its openness to cooperation with all stakeholders to promote and protect human rights in the Arab region. He pointed out that the Arab Network will work in 2021 to frame its partnerships in the context of strengthening international solidarity, and to develop a plan to work on with partners and stakeholders, noting that, at the beginning of June 2021, the Network will organize an international conference titled "International Solidarity in the Implementation of the 2030 Sustainable Development Goals; the pivotal role of Goal 16: Peace, Justice and Strong Institutions".

Al-Jammali said, "The International Day of Solidarity affirms our unity and solidarity within the framework of diversity, while renewing our commitment to the promotion and protection of human rights by enhancing awareness of the importance of international solidarity for the advancement of rights and the implementation of the sustainable development goals for the year 2030." He added, "To intersect today's topic and converge it with the Palestinian cause, we affirm that this just

cause needs international solidarity and will, in order to stop the violations and achieve justice for the Palestinian Arab people- in Palestine and abroad." "This can be achieved," he added, "by activating international law and resolutions of international legitimacy through taking measures to ensure the implementation of these decisions, and through the commitment of states to implement their obligations as a third party in accordance with international law."

In the webinar also, Mr. Farid Hamdan, the representative of UNHCHR, affirmed that the High Commissioner for Human Rights welcomes the fruitful cooperation with ANNHRI, and said, "We need this cooperation, especially in this stifling pandemic crisis, to emphasize on human rights values that are based on equality, dignity and rights for all." He added, "Today's cooperation is indispensable to highlight the common values of humanity, and we need today to remind everyone, especially governments, to respect their contractual obligations in the field of human rights." He explained that the International Day of Solidarity represents an important occasion to promote global dialogue in order to eradicate poverty and hunger, and for all to enjoy good health, as one of the pillars of the SDGs. He further said, "International cooperation and solidarity over the past decades have proven its importance and vitality in addressing global crises, the most important of which are those caused by people, pointing out that the international system is moving today from the principle of international solidarity, which formed one of the foundations in international relations, to its adoption as a human right within the international system for human rights."

For her part, Dr. Mehrinaz El-Awadi, Director of the Gender Justice, Population, and Inclusive Development of ESCWA, considered the concept of global solidarity as one of the basic and universal values on which relations between peoples should be based. She said, "Global solidarity is of great importance in devoting solidarity among peoples to combat poverty and reduce discriminatory gaps." El-Awadi addressed a set of challenges, where she said, "The Arab region is facing real challenges, especially in light of the Covid-19 pandemic that has affected all sectors, along with the unprecedented measures that countries have taken in this regard." She added, "We still expect these measures to continue and that life will not return to normal in the near future." She revealed statistics related to the Corona pandemic and said, "This pandemic has had profound human, social and economic consequences in various Arab countries." She then clarified that the ESCWA estimates indicate that Arab countries will record 42 billion dollars loss during the year 2020 and loss of working hours for the equivalent of 15 million jobs in the third quarter of the year.

The webinar addressed a set of themes, where Mr. Farid Hamdan, representative of the UNHCHR introduced a theme on international solidarity as a means for the United Nations to achieve its goals and objectives. For his part, Dr. Ammar Dweik, Director General of the Independent Commission for Human Rights in Palestine presented a paper entitled “Maintaining international peace and

Loss of $42 billion and 15 million jobs in 2020

security is based on solidarity in respecting and promoting international legitimacy decisions.” Related to "Third party obligations in accordance with international law."

Furthermore, Mr. Akram Khalifa, representative of ESCWA, reviewed a working paper on “Trends in the economic and social impacts of the Israeli occupation on Palestinian women and girls." Also, professor Bouzid Lazhari, President of the National Council for Human Rights in Algeria, Chairman of the Advisory Committee of the Human Rights Council in Geneva, touched on the concept of human solidarity and human rights in the face of the COVID-19 pandemic. Meanwhile, Mr. Ghaffar Al-Ali, the legal advisor to ANNHRI, delivered an introduction to the international conference that the Arab Network will organize with its partners in Doha on 1-2 June 2021, on " International Solidarity in the Implementation of the 2030 Sustainable Development Goals; the pivotal role of Goal 16: Peace, Justice and Strong Institutions”.

It is noteworthy that the United Nations General Assembly, in its resolution 60/209, identified solidarity as one of the fundamental and universal values that should underlie relations between peoples in the Twenty-first century, and decided in this regard to proclaim December 20 of each year an International Day of Solidarity. At the World Summit for Social Development, as well, governments committed themselves to eradicating poverty as an ethical, social, political and economic imperative for humankind.

The Oman Human Rights Commission continues its awareness and education programs





Based on the competence of the "Oman Human Rights Commission" to raise awareness and education of human rights as per Article No. (7) of its establishment law; and despite the conditions witnessed by the Sultanate due to the Coronavirus (Covid-19) pandemic; the Commission continued its awareness and educational plans in 2020; where it carried out a set of activities and actions, taking into account all the precautionary measures set by the Sultanate.

Awareness Visits:

The beginning of the year 2020 witnessed awareness and educational visits carried out by the Commission's work teams to governmental institutions and others belonging to civil society. Through these visits, and targeting all segments of society, the Commission distributed its publications on human rights and clarified its vision and mission, some of its competencies, and the work it carries out in the field of monitoring and receiving , in addition to its role in spreading awareness and education for human rights.



Distributing publications targeting all segments of society

Muscat International Book Fair



The Commission, in the activities of the Muscat International Book Fair for the year 2020, the participated through specialized work teams, and a plan that included a set of activities, events and works distributed throughout the exhibition period.

The Commission's work teams received visitors to the exhibition through the its standing corner, distributed the its publications to introduce human rights, which clarify the rights of different groups of society, responded to visitors' inquiries related to the Commission's mandate and clarified various legal aspects related to their issues.

Through the standing corner in the book fair, the Commission's work teams clarified its mission, terms of reference, nature of its work, its relationship with regional and international organizations, means and methods of submitting communications, and its role in responding to what foreign organizations and governments raise on issues related to human rights in the Sultanate. The teams also distributed the annual reports of the Commission that provide a summary of what has happened in the field of human rights in the Sultanate, where the Commission had already designated working groups that included a number of jurists, employees from monitoring and receiving communications, and specialists in awareness, education and media. Participation in the book fair further included the distribution of the Commission's publications that comprised brochures, leaflets, and publications on knowledge of human rights, explaining the rights of different groups of society. The Commission, in addition, responded to inquiries of visitors related to its functions, clarified the various legal aspects related to their issues, and displayed films that the Commission had produced during the past years.

Explaining the mission of the Omani Commission and its terms of reference to the visitors of the exhibition

As part of its participation in the exhibition, the Commission, as well, held a webinar on the mechanisms of monitoring and receiving communications in the Sultanate, including an explanation of the nature of its work and its terms of reference, the development of the monitoring mechanism and receiving the communications it adopts, in addition to the human rights awareness and education programs it implements.

The Commission also organized events for children at the Children's Theater Corner as part of cultural activation for the child at the Muscat International Book Fair. The functions included a number of competitions and activities for children, a coloring drawing place, in addition to a reading paragraph from the Commission's booklets targeting children.

Issuances and Publications on Law:

In January 2020, the Oman Commission for Human Rights issued the book "Man in the Thought of the Sultan", which came in gratitude to the late Sultan and in recognition of the march of His Majesty Sultan Qaboos bin Saeed - may God rest his soul in peace- who used the bulk of his thought and effort to serve man and humanity.

The book came through different chapters to document what His

Majesty the Sultan had provided to the human being since the dawn of the Omani renaissance in various aspects, internally and externally, and in a narrative language that plunged into the depth of the personality of the Sultan who, through his sound vision and insightful thought for 50 years, had been able to establish the concept of the human being and the care and preservation of his dignity and rights.

In cooperation with the "Oman Commission for Human Rights", researcher Dr. Muhammad bin Abdullah bin Ismail Al-Fazari authored a book "Mechanisms for the protection of human rights at the regional level," which deals with regional mechanisms for the protection of human rights through the presentation of four regional systems and comparison between them. The book was a thesis through which the scholar obtained a doctorate degree in public law with honors.

This book represents a valuable addition in terms of content, and an asset for libraries in the field of human rights in the Sultanate, as it contributes to bringing information closer, facilitating access to it, and deepening the level of understanding and familiarity with it, thus, to be a catalyst to make more efforts in various research and study topics related to human rights.

The study incorporated in the book aimed to introduce the regional mechanisms concerned with the protection of human rights, whether in their substantive or institutional aspects or in their procedural and practical side, as this is an important and essential topic for all persons and institutions concerned with researching means of protecting and promoting human rights.

The study also focused on a comparison between regional mechanisms for the protection of human rights through the presentation of four regional systems: the European, American, African and Arab frameworks. Through his study, the author explained the emergence of the idea of human rights in the international system, and the non-judicial regional mechanisms for the protection of human rights represented in committees, reports, complaints, and investigations in each regional system separately. He then touched upon the regional judicial mechanisms by shedding light on the emergence, organization and jurisdiction of courts concerned with the protection of human rights in each regional system, the Applicable procedures, and the nature of their provisions.

To enhance its library and its publications in the field of human rights, the Commission has reprinted a number of human rights publications of its property. The number of human rights publications issued by the Commission during its course reached more than (30); all dealing with various topics including women, children, people with disabilities, and other groups of society.

Commission's platforms on social media (Twitter, Instagram):

During the year 2020, the Commission continued to activate its accounts on social media platforms (Twitter) and (Instagram). This was in the context of its efforts to communicate with various groups of society, and to clarify the actions and tasks it performs in areas related to human rights. The Commission was always keen on transmitting human rights news, its updates, and its activities to social media followers, in addition to interacting with the public and monitoring human rights issues.

Publication of "Man in the Sultan's Thought" in recognition of the journey of the late Sultan Qaboos

Commission's website:

Under the precautionary measures taken by the Sultanate to confront the (Corona) pandemic and reduce its negative effects, the Commission activated its website, clarifying the work it carries out and the tasks it performs in areas related to human rights. In addition, it provided information to the public in the field of human rights, and facilitated procedures for the citizens and residents to easily submit their reports electronically by filling out the designated forms of reports to be sent directly to the specialists in the Monitoring and Reporting Department.

The Commission also made it easy for researchers and scholars in fields related to human rights to obtain its publications and annual reports it issues by allowing all these to be viewed and downloaded through the website, without the need to visit the Commission's venue. It is also possible through the website to submit a request to visit the Commission's library that contains hundreds of specialized books in various fields of human rights, where, after submitting the application, a phone contact is made with the applicant to schedule his or her visit to the library of the Oman Human Rights Commission.

The National Institution for Human Rights participates in the 12th edition of Bahrain's Summer Festival



The 12th edition of Bahrain Summer under the slogan "Together virtually"

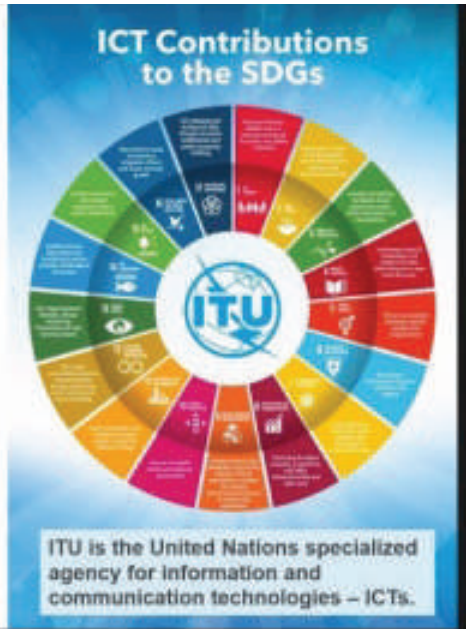
The National Institution for Human Rights (NIHR) has participated in Bahrain Summer annual festival in its 12th edition for the year 2020, under the theme of "remotely brings us closer", in coincidence with the program of the Bahrain Authority for Culture and Antiquities this year under the slogan "Dilmun: Land of Density." Due to the exceptional circumstances witnessed by the world, namely the spread of the Coronavirus (Covid-19), the festival was organized through virtual electronic space, which made it reach all parts of the world through social media, where the festival contained a lot of diverse activities, including concert shows, educational and creative workshops, tours and publications of books on children's rights.

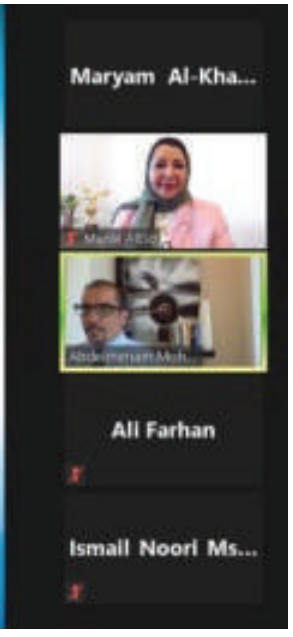
During its participation in the one-month festival, the NIHR published a coloring book on children's rights, which addresses children about their rights in simple language and with beautiful drawings that combine entertainment and education. Everyone may get a copy of the coloring book by visiting the festival's link: http://bahrainsummer.bh/nihr-coloring-book/).

On this occasion, Ms. Maria Khoury, Chairperson of the NIHR, commended the virtual organization of the Bahrain Summer festival this year, in compliance with the precautionary measures and the rules of social distancing, in light of the exceptional circumstances witnessed by the whole world, praising the role and efforts of the Bahrain Authority for Culture and Antiquities, chaired by Her Excellency Sheikha Mai Bint Mohammad Al-Khalifa, in the preservation of the cultural movement in Bahrain and the enhancement of communication between the Kingdom of Bahrain and the States of the world. Ms. Khoury expressed her happiness that the NIHR is one of the contributors to enriching the program and activities of the festival by promoting the culture of human rights and spreading awareness about it. The festival was also attended by a number of embassies and public and private institutions in the Kingdom of Bahrain.

NIHR in Bahrain Organizes a Workshop on Green Information and Communication Technology in Cooperation with the Supreme Council for Environment







The National Institution for Human Rights (NIHR), in cooperation with The Supreme Council for Environment (SCE), organized a workshop entitled "Green Information and Communication Technology" (ICT), which was attended by a number of public and private sector employees, members of civil society organizations and public and private universities. The workshop was conducted through visual communication technology, in line with the precautionary measures taken by the Kingdom of Bahrain to combat the spread of the Coronavirus (Covid-19), by avoiding mixing, gatherings and meetings and ensuring social distancing.

Ms. Manal Al-Eid, Chief of Information & Communications Technology Department at the Supreme Council for Environment, presented a worksheet on green information and communication technology and the efforts of the Supreme Council for Environment in this field, which defined the concept of green communication and its role in achieving sustainable development. She also reviewed the most important initiatives of the Supreme Council for Environment and the achievements of the Kingdom of Bahrain in this field. In addition, Dr. Abdelmenam Mohamed Hassan, Regional Coordinator for Science, UN Environment Program (UNEP) for West Asia Office, presented a worksheet entitled: "The Legal Basis and International Mechanisms for the Protection of Environment," in which he defined the legal basis and international mechanisms for the protection of environment in the area of green information and communication technology, and reviewed international environmental conventions and agreements.

The concept of green communications and its role in achieving sustainable development

This event falls within the NIHR strategy and action plan, especially the first Strategic Goal on Environmental Impact on Human Rights, to strengthen community partnership in the area of green information and communication technology and introduce the most important international laws and instruments concerned with the protection of the environment in the area of green information and communication technology (ICT).

NIHR organizes a Round Table entitled "Bahraini Experience and its Role in Promoting and Protecting Expatriate Workers' Rights in light of Coronavirus Pandemic



The National Institution for Human Rights (NIHR) organized a round table titled, "The Bahraini Experience and its Role in Promoting and Protecting Expatriate Workers Rights in light of the Coronavirus Pandemic," by video conference, in order to shed light on the effect of Coronavirus (Covid-19) on expatriate workers and the efforts and solidarity of the concerned bodies and authorities in the Kingdom of Bahrain to address it in line with Bahrain's advanced position in protecting human rights in general and the right to health for all in particular. The event was attended by representatives of the relevant ministries, authorities and institutions, in addition to a number of relevant civil society institutions.

Moderated by Dr. Bader Mohamed Adel, Head of the NIHR Committee on General Rights and Freedoms and Member of the NIHR Council of Commissioners, the event addressed the role of the NIHR in light of the Coronavirus pandemic and its impact on expatriate workers was addressed, and explained the efforts made by the relevant authorities in the Kingdom of Bahrain in this regard. The session further addressed the regulations relating to workers housing and the conditions that must be met in the future to avoid overcrowding and create an appropriate healthy environment.

Shedding light on the impact of the Corona pandemic on expatriate workers

The event shed light on the most important challenges facing expatriate workers with the spread of the Coronavirus (Covid-19), and discussed the best ways to activate partnership with official bodies and the relevant civil society organizations, in addition to the relationship between precautionary measures taken and the exercise of human rights in general and expatriate workers rights in particular.

The round table event hosted by the NIHR concluded with a number of recommendations and proposals aimed at finding solutions to the challenges facing expatriate workers in light of the Coronavirus pandemic, such as monitoring their conditions and raising their awareness and perception of their basic rights and freedoms, in addition to the importance of conducting surveys and field studies on the most affected sectors and workers.

On the sidelines of the event, Ms. Maria Khoury, Chairperson of the NIHR, appreciated the great measures and efforts undertaken by the Kingdom of Bahrain to combat this pandemic, through which it observed human rights in general for citizens and residents alike without any discrimination on the basis of race, color, sex, language or religion. She also noted the NIHR's role in following-up the precautionary measures to prevent the spread of the Coronavirus and their impact on the exercise of human rights. Ms. Khoury took mention of the field visits to the housing of expatriate workers to ensure that the conditions of living and the quality of accommodation reflect the extent of the application of precautionary measures, confirming at the same time the NIHR's readiness to engage all relevant parties, provide assistance and exchange expertise, for everybody's access to all human rights.

The National Council for Human Rights in Algeria issues its annual report for 2019





The National Council for Human Rights in Algeria issued its special annual report for 2019, describing it as coming under unusual circumstances in Algeria. The Council said the year 2019 was one of the decisive moments in the modern history of Algeria, which will have a very important impact on the near, medium and even distant future of Algeria. It also affirmed the obligation of the constitutional and political systems to listen to the chants of the masses and the legitimate demands and aspirations they carried, reminding these systems of their duty to embody such demands in reality.

The National Council considered the process of implementing, realizing and embodying human rights on the ground, and moving away from hollow and occasional mantras about them, as one of the most important popular demands during the movement. The council said in the introduction to its report: "The people's rule will not have any repercussion or meaning if it is absent from freedom of expression and press; freedom to form parties, unions and civil society associations; protection of human rights defenders and moving away from any attempt to hinder their work; in addition to having the true independence of the judiciary without any interference from the legislative and executive authorities.

The report pointed out that the demands of the people's movement were the starting point for the work adopted by the National Council during the drafting of the annual report for the year 2019, and at the same time they were the most important proposals that were always included in previous reports.



The mass demonstrations in most cities of Algeria embodied the "people's movement"

The annual report for this year touched upon a package of points that included individual rights, independence of the judiciary, entering into the constitutional judiciary, as well as freedom of opinion and expression, and freedom of religion and belief. In addition, the report touched on a number of phenomena that could affect human dignity, such as illegal immigration, human trafficking and corruption.

In the second theme, the talk about the "people's movement" was embodied in the massive demonstrations known to most Algerian cities, which opened the debate again about some rights, primarily political and civil, and on top of which are freedom of assembly and peaceful protest, the right to political participation, everything related to the arrest, and also to the situation of human rights defenders, since most of the participants in this movement were young people.

At the core of its third theme, the annual report dealt with young people, as it touched on the great desire expressed by the Algerian youth for political participation, and the need to move away from everything that might diminish their dignity and ambitions that might even affect their lives, such as the phenomenon of "illegal immigration" and the phenomenon of drugs.

In the same context, the report provided a clear picture of the opinion of the international community on the situation of human rights in Algeria, through the reports issued by governmental or non-governmental bodies, in addition to the observations that were made to Algeria during the presentation of its periodic reports before the international and regional treaty mechanisms. It also furnished an overview of the efforts made by the National Council to protect, promote and fulfill human rights, through the exercise of its constitutional and legal competencies. The report as well indicated, when necessary, the difficulties that the Council encountered in carrying out those tasks and competencies, noting that it might also suggest solutions that it deems necessary to overcome these problems.

The National Council seeks, and calls for, the need to review Law 16-13 of November 3, 2016, which sets the composition of the National Council for Human Rights and the modalities for appointing its members and the rules related to its organization and functioning. This is needed so that this institution and the rules of its operation and work are in line first with the requirements of the relevant international principles, known as the Paris Principles, and secondly, to strengthen the role of the National Council in the field of monitoring, investigation and early warning in relation

to all human rights issues and topics.

In this same context, the National Council prepared its annual report for the year 2019 on the extent of progress recorded during the current year in the field of promotion and protection of human rights. The endeavor chosen by the Council in this report derived its focus on the political, economic and social conditions that led to the exit of hundreds of thousands of citizens in mass rallies through which they reject these conditions, demanding a comprehensive change of the system of government for a new Algeria and a bright tomorrow. The endeavor also stemmed from the spirit of constructive dialogue between the members and cadres of the National Council on the one hand, and its partners, whether they are institutional or non-institutional actors, on the other hand.

In the field of social communication, the report highlights the activities of the President of the National Council, who has been conducting media dialogues and meetings with civil society actors and citizens throughout the year. All these activities provide the President of the Council with an opportunity to explain and clarify the views and estimates of the National Council on national issues and sensitive topics.

The assessment of the situation of the human rights matrix amidst the people's movement, as one of the main pillars of this report, has seen multiple and varied volume of activities. This was reflected in the organization and/or participation, throughout the year, in a large number of thematic activities through periodic follow-up



and evaluation of most of the works that received wide media coverage, as well as current topics that have a direct impact on the protection of human rights. The issue of the basic rights of citizens during these massive and peaceful demonstrations was evaluated, especially young people, civil society organizations, activists and human rights defenders; and that was one of the priorities of the National Council. In addition, the report stated that the Council addressed other issues and sensitive, current and essential topics for the establishment of the rule of law and democracy with a thorough and careful examination. This applies to the issues of freedom of the press, freedom of opinion, freedom of expression and freedom of association, which, despite the positive developments recorded, remained below expectations, especially from the point of view of its practitioners. Furthermore, many recommendations were issued in this context in order to create a kind of balance between the necessities of freedom of the press, the basic interests of the state and the rights and freedoms of citizens. The same applies to freedom of belief and human trafficking.

On the other hand, fighting corruption and the need to reform justice as well, were other key elements to consolidate the rule of law and democracy, and were the focus of attention of the National Council in terms of its sensitivity and its effects on society. In this regard, the report emphasized that a solid political will should be supported by an anti-corruption program that is based on regulatory reforms, public finance, banking system, corporate governance, and a process of appointing leadership executives and members of the boards of directors of large companies; all within the framework of a deliberate approach based on principles of human rights.

As for other specific rights, the issue of advancing women's rights has been, over the years, the focus of constant attention and special follow-up by the National Council. In view of the sensitivity and the increasing importance of this issue, especially at the international level, the problem has been addressed; this time from the perspective of human development in two themes. The first is on issues related to women's access to education, health and income, as well as their participation in the country's economic, social and political development, and assuming positions of responsibility. The second theme addressed the issue of discrimination faced by Algerian women, along with an assessment of the practical application of the relevant international conventions. To this end, special attention should be paid to the work, recommendations, and follow-up of the concluding observations of the United Nations Committee on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW).

So, throughout the year, the central structures of the National Council and its regional representatives did not hesitate to follow the developments, indicators, events and social demonstrations on the national arena. The various topics were continuously monitored, especially with regard to social demonstrations related to issues of purchasing power and housing, and other topics that are no less important, such as education, health, corruption, and the phenomenon of "clandestine immigration".

What must be emphasized, at the end of the day, is that the report of the National Council for Human Rights was concluded with a number of recommendations, which amounted to 343, touching all aspects of the rights and freedoms of citizens and directed primarily at all institutions and ministerial departments at the level of state structures, with the aim of promoting and protecting human rights In Algeria. The National Council continued its work throughout the year 2019 according to a scheduled and outlined program through periodic meetings held at the level of the basic bodies formed to organize and process the National Council. It held its general assemblies and permanent office meetings regularly during the year 2019 in accordance with the provisions of Law No. 16/13 dated on November 3, 2016, which determines the composition of the National Council for Human Rights, how to appoint its members, the rules related to its organization and functioning, as well as its bylaw. This is part of the Council's continuous action plan in the short, medium and long terms.

The National Council issues its annual and thematic reports





A. Annual report of the Council

The annual report of the National Council for Human Rights on the state of human rights in Morocco for the year 2019 was issued under the title "Effectiveness of human rights within an emerging model of freedoms" and published in the Official Gazette 6895 bis, issued on June 29, 2020. The report includes 125 substantive recommendations and 30 general recommendations, prepared in a manner that responds to the constitutional requirements and international human rights instruments. The recommendations aimed at strengthening the national system for the protection of human rights, and their activation remains subject to the cooperation of all actors, including the government, the judiciary, and other institutions and bodies concerned, as well as the civil society organizations.

B. Thematic Report on the Jerada protests a

The National Council for Human Rights, through its thematic report on the Jerada protests, issued 29 conclusions and 36 recommendations that were formulated as per an approach based on human rights. These were also based on the tracking by the Regional Committee for Human Rights in the Region of the East and its monitoring of the various forms of demonstration and protest known to the city, and based on the Council's follow-up to the protests and demands of the population. The recommendations submitted by the council are divided between general recommendations (15) and special recommendations (12) and were submitted to the public authorities, parliament and the Region of the East, as well as recommendations (09) related to observing the trials of those wanted on the background of the Jerada protests.

The annual report contains 125 recommendations; and the thematic includes 29 conclusions and 36 recommendations



Recommendations and notes regarding Draft Law No. 72.18

Law 72.18 pertains to the system of beneficiaries of the system of the social support program and the creation of the National Records Agency

On July 10, 2020, the National Council for Human Rights submitted to the parliament, in its two chambers, its recommendations and notes regarding draft Law No. 72.18 related to the system for targeting beneficiaries of social support programs and the creation of the National Records Agency. Such was in implementation of Article 24 of Law No. 76.15 related to reorganizing the National Council for Human Rights, which states that the Council proposes every recommendation it deems appropriate, and the speaker directs it to the heads of the two chambers of parliament and the specialized government authorities.

The document, a copy of which the Council submitted to the Prime Minister and the Minister of Interior, revolves around twelve (12) recommendations and notes ensuring that this system is in line with international human rights standards related to economic and social rights and social welfare in general, and with the requirements for ensuring the right to development and social protection in particular. This is in addition to the need to work on linking the targeting system, in letter and spirit, with the proof of building a national system of social protection that accommodates everyone, achieves equality, rejects discrimination and limits the possibilities of excluding the beneficiaries, whether persons or groups.

In this framework, Mr. Habib El Malki, on Wednesday, July 15, 2020, received at the Parliament House, the President of the National Council for Human Rights, Ms. Amna Bouayach, and her accompanying delegation. The meeting reviewed the outlines of the Council's notes and recommendations regarding the draft Law No. 72.18, as well as ways to strengthen cooperation relations between the two constitutional institutions, including updating the agreement of understanding between both parties, and how to strengthen the parliament's role in the process of harmonizing national legislation with international law.

The National Council contributes with a memorandum on the new development model

A development strategy to make human rights a fundamental entry point for the right to development

The National Human Rights Council (CNDH) submitted its Memorandum on the new development model to the Special Committee on the Model of Development as part of its contribution to the national debate on the new trends of the development strategy.

Entitled "The effectiveness of rights and freedoms in Morocco; For a new social contract", this memorandum was elaborated based on Article 2 of Law 76.15 on the reorganization of the CNDH which stated that the Council shall deal with all matters relating to the defense and protection of human rights and freedoms, guarantee their enjoyment and promotion, and safeguard the dignity, rights and freedoms of citizens, collectively and individually, in strict compliance with the relevant national and universal benchmarks; and after ratification of its General Assembly last March.

This memorandum provides elements on the CNDH's perception of the development strategy aiming at making the effectiveness of rights and freedoms an essential input to guarantee the right to development and placing it at the heart of the strategic choices of Morocco in the coming stages. It also aims at interpreting the CNDH's strategy of action which is based on the effectiveness of rights and freedoms as approved at its General Assembly held in September 2019.

The CNDH adopted a methodology based on identifying four major areas in developing this memorandum. These four areas focused on human rights and development to build the basis of a development model including the rights to development. They are related to: the values basis of the effectiveness of rights and freedoms; the need to re-prioritize to enhance access to fundamental rights; adopting development approach based on human rights; and finally the necessity to reshape the role of the State in promoting the effectiveness of rights and freedoms in the post-pandemic stage of COVID19.

Under the Corona pandemic in Palestine; The Independent Commission works according to contingency plans to meet the challenges of protecting human rights

The Palestinian territories face a threat to the human rights system, in addition to the problems and challenges it suffers as a result of the occupation measures in the West Bank and Gaza Strip. This risk is represented in the spread of the Corona virus, "Covid-19", which is an invisible enemy this time, and to which thousands succumbed in various parts of the world. The disease has had a great impact on the Palestinian Territory, as it is one of the poorest areas in medical facilities compared to other countries of the world. Because it is under the Israeli occupation, which directly affects the balance of political, economic, cultural and educational forces in the region, prompting the authorities to take precautionary and rapid measures to combat the spread of the virus among the Palestinian people requires vigorous monitoring and special measures to ensure that citizens enjoy their rights in light of this situation of emergency.

In this context, the Independent Commission for Human Rights, the Bureau of Grievances, in Palestine has developed an emergency plan to confront this emerging situation, in which it focused on continuing to present its basic mission in the context of the state of emergency that was announced in April 2020, which has been extended more than once, to meet the challenges emerging from the presence of the virus that was classified by the World Health Organization as a "pandemic", meaning that it is spreading worldwide.

Being the National Institution for Human Rights, the Commission has played its role in promoting and protecting human rights in accordance with the Palestinian Basic Law, national legislation, the Declaration of Independence and international human rights standards, so it worked to monitor human rights violations to ensure that human rights standards are respected by Palestinian duty-holders.

The Commission expressed its grave concern over the Palestinian Authority's declaration of a state of emergency, and immediately issued a press statement stressing the need to adhere to Article 111 of the Basic Law, which





stipulates that "restrictions on fundamental rights and freedoms may only be imposed to the extent necessary to achieve the goal declared in the decree of state of emergency declaration." Immediately after the press release, the Commission received a call from the Prime Minister that the emergency decree would not be used or abused outside of the stated purpose, and that the government was committed to respecting human rights and public freedoms; this is what he wrote later on his personal Facebook page.

The Commission further addressed President Mahmoud Abbas regarding the need to continue preventive measures as recommended by the competent health authorities in light of the Corona pandemic, but without extending the state of emergency after the end of the declared period, in compliance with the provisions of the Basic Law. Moreover, a series of guidance notes were issued on various topics with specific recommendations and guidelines thereto, amidst the state of emergency.

The Commission continued to receive citizens' complaints, especially those related to the state of emergency such as arbitrary detention, abuse of authority, and those related to quarantine conditions. Complaints were received over the phone or social media. The Commission published leaflets containing contact details for the its field researchers in every governorate, whether in the West Bank or in the Gaza Strip.

One of the Commission's most prominent concerns coinciding with the spread of the Covid-19 virus was overcrowding in places



of deprivation of liberty, especially correction and rehabilitation centers in the West Bank and Gaza Strip. Immediately, the Commission began its high-level contacts with the Prime Minister, the President's legal advisor, and the President of the Supreme Judicial Council, with the aim of finding optimal solutions to this situation. In response to these urgent efforts, a presidential decree was issued to pardon those who have served half of their sentences according to specific criteria. In the Gaza Strip, a meeting was held with all central departments of detention centers, prisons and safe shelters, in addition to the military health services and the Ministry of Interior. It was agreed on the measures to be taken regarding centers for the deprivation of liberty, in addition to monitoring the centers for the protection of women victims of violence, and the Commission continued to regularly monitor the conditions of places of detention, whether they are prisons, temporary detention centers, shelters for women,

Addressing President Mahmoud Abbas regarding Laws of ministers retirement

or care centers for the elderly or orphans. That was conducted through continuous communication with their supervisors to ensure that they take all safety precautions.

The Independent Commission also monitored the conditions of the quarantine places. For this purpose, a special form has been developed to monitor quarantine places and ensure that they comply with international quarantine standards. The brochures containing the Commission's contact details were circulated in all quarantine places in the West Bank and Gaza. Complaints were also received from the quarantined persons and were immediately followed up with duty-holders.

At the level of monitoring policies and legislation, the Commission continued to closely monitor all



procedures, policies and legislation in the context of the state of emergency; in both the West Bank and the Gaza Strip. In this regard, messages related to policies and legislation were sent, the most prominent of which was addressing President Mahmoud Abbas and Prime Minister Dr. Muhammad Shtayyeh regarding two law-related decisions on the retirement of ministers, and the Commission called for the laws to be canceled and subjected to further study and consultations with all relevant authorities. As a result, the president rescinded the laws. The head of the Commission also followed up on government work in the Gaza Strip to tighten preventive measures after the discovery of two cases infected with Covid-19.

The Commission as well worked on issuing position-papers and guidance notes in the context of community awareness, dealing with social protection for workers as explicitly stipulated in the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights. Other papers and notes were also issued about local emergency committees formed in the context of confronting the emerging coronavirus pandemic in the West Bank. The Commission then warned that there were problems in forming and operating local emergency committees, some of which amount to a violation of the basic rights and freedoms of citizens.

In terms of raising awareness during the state of emergency, with a focus on rights and obligations. The commission, in cooperation with the United Nations High Commissioner for Human Rights, issued guidance notes which dealt with special obligations and recommendations related to arrest, detention, and treatment of persons deprived of liberty in the midst of the spread of the Coronavirus Covid-19 in the State of Palestine, in addition to a brief guide on the obligations to be observed. Specific recommendations were again issued for the justice sector regarding ensuring respect and protection of human rights and fundamental freedoms amid the state of emergency, in addition to specific recommendations on support and protection measures that must be provided to persons with disabilities, women, children and the elderly. Also, working papers were prepared on the right to work during the pandemic, hate speech and human rights.

With regard to the file of Palestinian prisoners and detainees in the Israeli occupation prisons, the Commission launched a campaign to advocate their rights, which included sending letters about the status of prisoners to the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, the Special Rapporteur on the right of everyone to enjoy the highest possible level of physical and mental health, and the Special Rapporteur on the issue of human rights obligations related to the enjoyment of a safe, clean, healthy and sustainable environment, in addition to the Working Group on Arbitrary Detention. The commission called, through its communications, to protect the lives of Palestinian prisoners, and to take the necessary measures to investigate whether the Israeli occupation authorities and the Israeli prison administration is takin all



necessary precautions and measures to ensure the safety and security of Palestinian prisoners.

The campaign included the publication of a set of posts and videos on social media focusing on the conditions of Palestinian prisoners in Israeli prisons.

The Independent Commission also plays a role in bridging the gap between the government and civil society to work to the maximum possible capacity and cooperation in light of facing the crisis. To this end, it has taken the initiative to hold an online meeting between the government, represented by the Prime Minister on the one hand, and representatives of civil society organizations on the other hand, to discuss the efforts made by each party and the mechanisms to improve coordination and integration between them.

The Independent Commission for Human Rights continues its role as the national human rights institution in Palestine in promoting and protecting human rights in accordance with the Palestinian Basic Law, national legislation, the Declaration of Independence, and international human rights standards, as this role is required during the state of emergency more than ever. The Commission also works on ensuring that human rights standards are respected by Palestinian duty-holders, despite having a reality that lacks basic components and human rights requirements due to the presence of the occupation and its continuous violations, as well as a set of obstacles in light of the continuing Palestinian political division. Nevertheless, efforts have not and will not stop to face all challenges, preserve human rights and promote freedoms in Palestine, even if the matter is difficult.

The National Center for Human Rights in Jordan organizes the fourth founding session on human rights for judges



Within the framework of the continuous cooperation between the National Center for Human Rights in Jordan and the Jordanian Judicial Council, and with funding from the Danish Institute for Human Rights, the Center organized the fourth founding session on the human rights of women and judges, where (44) newly appointed judges from the judiciary participated in the session. This training workshop comes within the series of training workshops that the center has implemented in cooperation with the Judicial Council since its inception.

The session included many topics, the most prominent of which are: the emergence and development of international human rights law, international human rights standards, fair trial guarantees in international human rights law, and other topics related to the human rights system. The course was implemented in two phases during October 2020 due to the Corona pandemic. The training was provided by a group of trainers and experts from the center and other entities, using the interactive training method to achieve more impact.

44 newly appointed judges in the judiciary took part in the course

In his opening speech to the workshop, the Commissioner-General for Human Rights, Mr. Alaa El-Din Al-Armouti, expressed his pride in the relationship between the Center and the Judicial Council. He indicated that the judiciary has an important and vital role in protecting basic rights and preserving human dignity, and for this reason the independence of the judiciary is one of the most important pillars and the guarantor of the basis for protecting human rights. He pointed out that the independence of the judiciary, its impartiality and integrity mean the consolidation and consecration of human rights and the preservation of dignity, because a just, fair, efficient and independent judiciary is the one that achieves the rule of law and preserves and protects the constitution, which is the supreme reference for every civilized peole and nation.

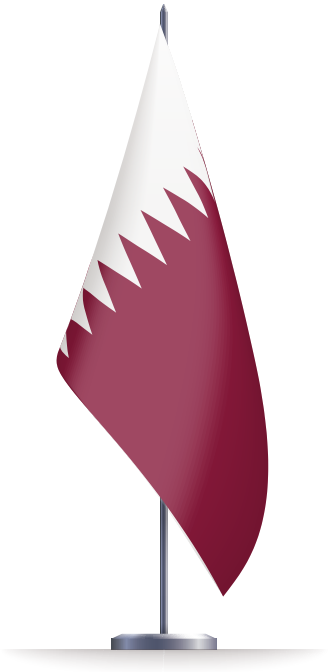
For his part, the representative of the Danish Institute for Human Rights indicated that the Danish Institute is keen on the continuity of cooperation and partnership with the National Center for Human Rights, and that such workshops reflect the extent of concern and common understanding of both parties on the necessity of strengthening cooperation bonds and exchanging experiences in a way that serves the human rights situation.

The National Center for Human Rights participates in a webinar on managing the Corona crisis and its impact on the most vulnerable

On 25 August 2020, the National Center for Human Rights participated in a webinar on managing the Corona crisis and its impact on the most vulnerable groups: "The role and experiences of national human rights institutions in the West Asia region" organized by the West Asia sub-regional office of the Asia Pacific Forum. The webinar aimed to provide a platform for national human rights institutions in the West Asian region to exchange information, experiences and practices on how members identify the most vulnerable groups internally, and to identify priorities and strategically design them within the scope of managing and responding to the Corona crisis.

Dr. Al-Marri participates in the 9th Annual Forum on Business and Human Rights





Extensive measures to prevent human rights violations during the Corona pandemic

Chairman of the National Human Rights Committee (NHRC), HE Dr. Ali bin Smaikh Al Marri, stressed that the Committee has taken extensive measures to prevent human rights violations by companies during the global pandemic Corona (Covid-19). This came during the participation of His Excellency in the discussion session on (Preventing Human Rights Violations Related to Business in the Asia-Pacific Region), which was held remotely via the Internet from 16 to 18 November at the invitation of the Working Group on Business and Human Rights. This is part of the ninth annual United Nations Forum on Business and Human Rights organized by the Office of the High Commissioner for Human Rights and chaired by the United Nations Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises.

This year's Forum discussed many pressing global challenges where human rights issues and the role of business intersect, including those in the context of current and emerging crises, such as the COVID-19 pandemic. In addition, the Forum discussed the role of responsible business behavior in "building back better" that responds to the pandemic and its consequences.

Dr. Al-Marri indicated that, after declaring the Coronavirus (Covid 19) a global pandemic, the National Human Rights Committee took several measures during the crisis to continue its role as a non-judicial mechanism for remedies and receiving grievances. He said: "We have launched the hotline and provided legal advice. We also sought to communicate with governmental and non-governmental agencies to address the challenges and assist the complainants. The committee received a number of complaints, as a result of the closures related to combating the pandemic."

His Excellency further revealed that the National Human Rights

Committee has addressed the Prime Minister, the Minister of Interior, the Minister of Public Health, and the Minister of Administrative Development, Labor and Social Affairs, to confirm that measures to combat COVID-19 are consistent with basic human rights. This was in addition to the Committee's issuance of a statement on April 6, 2020 on measures to confront the outbreak of the pandemic, through which it expressed the need for concerted efforts by government and society of all groups to respect human rights without discrimination.

The 9th annual United Nations Forum on Business and Human Rights is the world's premier gathering for multi-stakeholder dialogue on business and human rights. It brings together business leaders, policy makers, heads of international and regional organizations, government representatives, civil society, unions, industry associations, academia, and law firms. Last year's forum, at the Palais des Nations in Geneva, gathered more than 2,400 participants from 130 countries.

The Forum's mandate is to promote dialogue on the implementation of the United Nations Guiding Principles on Business and Human Rights (the Guiding Principles), which are the official global standards for preventing and addressing negative impacts of business on human rights. The Forum serves as a global platform for stakeholders to assess emerging trends, practices and remaining challenges under the overarching theme "Preventing business-related human rights abuses: The key to a sustainable future for people and planet."

Dr. Al-Kuwari: The Corona pandemic has prompted us to develop response mechanisms in considering and resolving petitions



Improving response mechanisms and time limits for reviewing complaints

Vice-Chairman of the National Human Rights Committee (NHRC), HE Dr. Mohammed bin Saif Al-Kuwari, confirmed that the nature of the crisis imposed by the coronavirus (COVID-19) pandemic prompted the Committee to speed up its administrative procedures and be more sensitive to the needs of complainants and petitions.

He pointed out that despite the cancellation of meetings and face-to-face interviews, in accordance with the procedures followed to limit the spread of the virus, the NHRC has continued to work to reassure the petitioners that they will obtain positive results by resorting to it, Al-Kuwari also explained that among the lessons learned from the Corona pandemic is the development of electronic mechanisms for submitting complaints and

documents by complainants, improving response mechanisms and time limits for looking into complaints and finding solutions to them, and informing complainants of developments and requirements for resolving them.

This came during His Excellency speech when sharing the experience of the NHRC in the field of protecting human rights during the coronavirus pandemic, at the 4th International Conference for the Protection of Human Rights in Eurasia, held in Moscow via video conference technology, under the slogan: "Exchange of Best Practices by Ombudsmen." Participation of Dr. Al-Kuwari came at invitation by the Human Rights High Commissioner in the Russian Federation.

He said that one of the lessons learned during this pandemic is to know the extent of the importance of having offices for communities in the headquarters of the NHRC. He also pointed out that these offices, staffed by volunteers from representatives of communities, have proven their effectiveness in reaching vulnerable groups, and have shown a great deal of credibility with regard to the information provided to the Committee. The Vice-chairman further noted that the Committee is currently working to improve the work of these offices by enhancing interaction with representatives of the communities, providing more capacity-building and training services, and establishing new mechanisms for the offices to work more effectively.

His Excellency also clarified that the Committee monitors the human rights situation during challenges in the circumstances of the coronavirus (COVID-19) crisis, and makes recommendations to the competent authorities. He noted that the Committee also continues to follow all developments related to the humanitarian effects of this pandemic, and that it has taken into consideration many of the main concerns, including the protection of the most vulnerable groups such as low-wage workers, domestic workers and detainees, to ensure the right to health for everyone without discrimination, as well as ensuring the promotion of the right of access to information.

At the same time, Dr. Al-Kuwari renewed that the NHRC took many measures to continue its role as a non-judicial mechanism for remedial actions and receiving grievances during the current health crisis, in addition to its endeavor to communicate with governmental and non-governmental agencies to face challenges and assist petitioners.

In conclusion of his speech, the Vice-chairman thanked organizers for the invitation to share the experience of the NHRC in the conference, pointing out the importance of listening to the experiences of other institutions in order to enrich and strengthen protection of human rights.

Working Paper

Towards a human rights strategy to end the Israeli occupation



Dr. Ammar Dwaik – Director-General of the Independent Commission for Human Rights - Palestine

More than a century has passed since the emergence of the Palestinian cause, but the rights of the Palestinian people to self-determination and the return of refugees are still unfulfilled, despite the exorbitant prices and great sacrifices paid by the Palestinians, and with them, the Arab peoples and states. The Palestinian national movement has practiced multiple types of struggle and resistance to Israeli settler colonialism, including armed military action, peaceful uprisings, and popular resistance, in addition to various forms of peaceful resistance such as the commercial strike, economic boycott, hunger strikes waged by Palestinian prisoners in the prisons of the occupation, and the employment of arts in reinforcing national identity and refusing to submit to occupation. The Palestinian national movement also used international law as one of the tools for resisting the occupation and obtaining national rights. In this article, I will review the most important achievements of the Palestinian national movement in the context of employing international law as one of the tools for liberation from occupation, the most important shortcomings of this strategy, and how we can build on it accumulatively in order to achieve the desired goal.

What has the international law achieved for the Palestinians?

The right of the Palestinian people to self-determination, the right to sovereignty over their land occupied in 1967, and the illegitimacy of the measures taken by the Israeli occupation in terms of settlement and annexation of land, have all become noticeably clear in international law and international institutions in a strong and consistent form in such a way that the international law does not accept questioning.

This clarity in establishing Palestinian rights has not come from a vacuum, nor has it happened all at once. Rather, it has come as a result of the struggles waged by the Palestinian national movement represented by The Palestine Liberation Organization, and behind it have been the Arab group and many countries supporting the Palestinian people, resulting in a series of international resolutions issued by the General Assembly, the Security Council, the Human Rights Council, and the International Court of Justice, in addition to the positions of prestigious institutions such as the International Committee of the Red Cross, the European Parliament, and credible international reports such as those of the Special Rapporteur for the Occupied Palestinian Territories, as well as reports and statements of the United Nations High Commissioner for Human Rights.

This article may have no room to review the most important of these decisions that affirm the Palestinian right; starting from General Assembly resolutions, such as Partition Resolution 181, which speaks about an Arab state and a Jewish state and about a

special status for Jerusalem (a resolution upon which the State of Israel was established, but later it repudiated international law after it partially implemented it and seized more land than that allocated to it according to the partition resolution), Resolution No. 194 regarding the return and compensation for refugees, General Assembly Resolution 3522 of 1967 condemning the Israeli decision to annex Jerusalem, and General Assembly Resolution 3236 of 1974 recognizing the right of Palestinians to decide their destiny. Further to that, there were Resolution No. 3379 of 1975 regarding Zionism as a form of racism and racial discrimination, Resolution No. 4321 issued in November 1988 regarding support for the Uprising and calling for Israel to end its occupation of the Palestinian territories, and the General Assembly resolution in December 2017 regarding the rejection of the American decision to transfer the embassy to occupied Jerusalem and confirming the legal status of the city. There is no room here to accommodate a review of the General Assembly resolutions in support of Palestinian rights and rejecting Israeli actions and violations, which amount to about 500 Resolutions.

Added to that are the Security Council resolutions, such as Resolution 242 of 1967, Resolution 338 of 1973, Resolution 478 of 1980 regarding Jerusalem, Resolution 1397 of 2002, Resolution 1402 of 2002 and Resolution 2334 of 2016 regarding Settlement, which affirmed the illegality of settlement in the West Bank, including Jerusalem.

The International Court of Justice, as well, issued its famous advisory opinion in 2004 regarding the illegality of building the apartheid wall in the occupied territories, as it constitutes an actual annexation process, harms the Palestinians' right to self-determination leads to consequent serious violations of international law. The Court demanded Israel to remove the wall, address the damages resulting therefrom and redress those affected. The Court also called on states not to recognize the new facts entailed by constructing the wall, considering non-recognition thereof as an obligation.

In addition to the aforementioned resolution, there are a set of arrangements, mechanisms and institutions for Palestine, (such as the existence of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA), which is an international institution specialized in providing assistance and services to Palestinian refugees, and the Special Rapporteur for the Occupied Palestinian Territories, and also the existence of the seventh item, which is a permanent item on the Agenda of the Human Rights Council specifically created to the Palestinian issue, as well as the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People (CEIRPP) formed by General Assembly Resolution 3376 of 1975.
In addition, the systematic Israeli violations of various aspects of Palestinian life, which seriously violate international human rights law and international humanitarian law, are appropriately documented by many Palestinian human rights institutions and international non-governmental institutions, as well as international organizations. These practices are usually condemned in the United Nations bodies, especially by the General Assembly, the Human Rights Council, and sometimes the Security Council.

Many of these violations were documented by the Special Rapporteur for the Occupied Territories, and fact-finding committees (such as the Goldstone report on the war on Gaza in late 2008, the fact-finding report on the aggression on Gaza in 2014, and the commission investigating the events of the 2018 return marches). In addition, the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights in the Occupied Palestinian Territory is mandated by Human Rights Council Resolutions S-9/1 and S-12/1 issued in 2009 with a specific mandate to provide regular reports on the human rights situation in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem.

What is the best framework that the Palestinians can follow?

International law provides many frameworks that can be used to move in the human rights and legal struggle in the Palestinian cause. There is the International law at its various levels (international humanitarian law, international human rights law, international criminal law, general international law) which provides various tools that can be used in the context of confronting the occupation and pressuring to end it and holding accountable those responsible for it.

There are more specific frameworks that can be particularly utilized, and each of them has pros and cons that this article cannot review. However, the most

important of these legal frameworks are: the legal framework governing the issue of decolonization, the legal framework governing the issue of combating the crime of apartheid, and the legal framework for illegal occupation that was referred to by the Special Rapporteur for the Occupied Palestinian Territories, Mr. Michael Lynk, in his report to the General Assembly in 2017, in which he compared the case of Palestine and the case of Namibia, in respect of which the International Court of Justice issued an important decision that was followed by a series of decisions, legal literature and moves that ultimately led to the end of the South Africa's occupation of Namibia.

The problem facing those working in the Palestinian human rights struggle is not the multitude and overlapping of available legal frameworks, nor the multiplicity of discourses adopted by Palestinians and supporters of the Palestinian cause. As a matter of fact, and due to the abundance of literature in international law supporting the rights of Palestinians, Palestinians have the "luxury to choose" between several options to determine the optimal framework for practicing their struggle within the framework of international law available to them, such as: illegal occupation, colonialism, apartheid regime, or otherwise.

In all these, it can be easily demonstrated that the occupying power meets the conditions related to these classifications and frameworks. According to the Special Rapporteur's persuasive presentation in his October 2017 report to the General Assembly, Israel has exceeded the limits of military occupation permitted by international law and entered the stage of illegal occupant. In addition, the nature of the occupation of the West Bank, which includes the transfer of residents, the seizure of lands and the plunder of resources, applies to the description of colonialism (indeed, in certain interpretations, the occupying state can be considered in itself a colonial entity). Also, Richard Falk and Virginia Tilley in their famous report with ESCWA, published in March 2017, provide convincing evidence from international human rights law and Israeli practices that Israel is an apartheid state par excellence. Unfortunately, this important report was withdrawn at the request of the Secretary-General of the United Nations, after American and Israeli pressure. So, the three frameworks apply to Israel, and it remains for the Palestinians, the human rights movements and their supporters, to adopt the most agreeable options and thus follow the steps that result from such adoption. It may also be more effective to consider an appropriate legal framework that considers the multiple dimensions of the racist Israeli colonial occupation

What else?

The existence of this huge and varied literature from the resolutions of the Security Council, the General Assembly of the United Nations, the Human Rights Council, and the International Court of Justice raises the legitimate question: What can be done or what should be done in order to enforce international law, which clearly gives the Palestinians their right to self-determination, rejects the Israeli measures on the ground, and demands that the State of Israel end its occupation?

In fact, a founding question prior to this, is: Are international law, especially international human rights law and international humanitarian law, tools or frameworks through which we can move to end the Israeli occupation?

This is a legitimate question, in light of the state of failure and the continuous failure of international law to provide protection to the Palestinians or to implement decisions issued to stop violations and end the occupation. Also, this is what the Special Rapporteur indicated in his speech and in his report to the General Assembly that "the question of Palestine has become a dark stain in the forefront of international law that has let down the Palestinians."

One could question that the United Nations, with its various mechanisms and decisions, has now provided a framework for sustaining the occupation and managing the conflict instead of resolving it, so that states help to appear to support Palestinian rights or international law, without entailing any other obligations or undertaking any actions and decisions to push Israel to change its behavior. This schizophrenia has become evident with the openness of many countries which have traditionally been considered within the camp supporting the Palestinians and hostile to Israel. These are now normalizing, establishing commercial, security and military cooperation relations with Israel, while at the same time, continue to maintain their positions on the Palestinian issue and vote in favor of Palestine in the General Assembly and the Security Council.

Can international law be employed to accomplish national liberation?

International law, with its various aspects and levels of international humanitarian law, international human rights law, and more recently international criminal law, are all important frameworks or areas, where the Palestinian national movement and the human rights movement must continue to invest in. Although these have not led to the end of the occupation, they have great practical benefits; and it can be said that the situation would have been much worse without them. They have constituted a limited protection for the Palestinians, as they affirmed the Palestinian entity and the right of the Palestinian people to determine their own destiny, and established rights, forming a long-term guarantee for the Palestinians that what Israel is doing on the ground - taking advantage of the state of Palestinian and Arab weakness - will not establish a right to the occupation.

However, international law, the different international mechanisms and the tools provided by different frameworks (colonialism, apartheid) or different levels of international law (public international law, international human rights law, international humanitarian law, international criminal law), must not be a substitute for militant action on the ground (provided that the work "struggle" is carried out with the controls of international law). Also, these should not be a substitute for states fulfilling their obligations unilaterally as a third-party in facing the occupation and its practices in violation of international law. Victory over the occupation in this long battle in the international arena will be by points and not by a knockout, and therefore, it is important to continue accumulating points.

It is important to continue investing in international law at its various levels, and to support the recommendations of the Special Rapporteur to seek more advisory opinions from the International Court of Justice. It is also necessary to strengthen international resolutions and literature that talk about the right of refugees to return, which have not received the same amount of attention such as the issue of settlement, for example, and turn to states bilaterally to urge them to exercise their obligations according to international law.

It is necessary to focus on international law enforcement mechanisms, investing in procedural aspects, and working on issuing decisions that have practical results and consequences, and not just condemnation decisions or decisions with a dimension of substance without procedural results. (Among important resolutions we have: Resolution of the Human Rights Council creating a list of companies that deal with settlements; and Security Council Resolution No. 2334 concerning settlements, where the resolution mandated the Secretary-General to submit a periodic report on the status of settlement in the occupied Palestinian territories.)

Accountability aspects must also be focused on; whether through the International Criminal Court or through resorting to national courts in other countries, and support any Palestinian approach in this direction. This is supported by the fact that the international criminal law gives the Palestinians some hope as they are outside the control of the Security Council, and the work of the court presupposes integrity, impartiality and adherence to international law, although, most likely, even in the event of a prosecution decision, Israel will not extradite any of its citizens.

Palestine-wise, any struggle action must be compatible with international law in its various levels, and the Palestinian national movements must use the language and frameworks of this international law. Even after the decline of Palestinian armed actions, Zionist institutions hostile to the Palestinians have shifted their focus to human rights violations committed by Palestinian official bodies against the Palestinians themselves (in the West Bank and Gaza) in order to delegitimize the Palestinians and their national cause.

Investments should also be made in supporting the so-called "Boycott, Divestment and Sanctions Movement" abbreviated as (BDS), which has received great support, especially in the West, as it is consistent with international human rights law and universal values of justice and non-violence. In my opinion, the Palestinians' adoption of non-violent national action on a large scale will change the equation internally and will give greater status and importance to international law as a tool in their hands.

In a nutshell, what I am calling for is a comprehensive approach whereby work continues within the various frameworks of the United Nations and international law to achieve more protection for Palestinians, establish their representation and consolidate rights and human rights contents. Likewise, I advise the Palestinian national movement to adopt a human rights discourse to become itself a human rights movement, in terms of rhetoric and tools.

Interview

Interview with the (Arab Network) magazine; Dr. Ali bin Smaikh Al-Marri:

Dr. Al-Marri holds a PhD in Political Science, and has a rich career full of human rights achievements and in the field of international work related to the protection and promotion of human rights at the local, regional and international levels. He believes that the process of promoting and protecting human rights is not only an ethical value, but rather a political tool to combat violence. In 2012, Dr. Ali bin Smaikh Al-Marri was elected as Chairman of the Arab Committee for Human Rights in the League of Arab States. He was also elected Chairman of the Asia Pacific Forum from 2013 to 2015. In addition to his election for two consecutive sessions from 2012 to 2015 as Chairman of the Accreditation Sub-Committee of the International Coordinating Committee for National Human Rights Institutions (formerly ICC), which currently bears the name Global Alliance of National Human Rights Institutions (GANHRI), he held the position of President of the Arab Network of National Human Rights Institutions for the first presidential term in 2012-2013.

The Arab Network magazine has had this interview with His Excellency in his capacity as Secretary-General, Vice President of the Global Alliance of National Human Rights Institutions and as President of the Arab Network for National Human Rights Institutions in its next session in June 2021, in addition to his capacity as Chairman of the National Human Rights Committee in the State of Qatar.



Interview

Interviewed by: Diyaa-Eldin Abbas

Your Excellency; you are preparing to next year preside over the Arab Network for National Human Rights Institutions for the second time after its first General Assembly in 2012 and after the presidency of the Network has been assumed by all Arab national human rights institutions with full membership thereof. How do you assess the extent to which the Network's objectives and strategy have been implemented during this period, especially with regard to raising the capabilities of member institutions and encouraging the establishment of national institutions that conform to the standards in the Arab region?

The ANNHRI and the GANHRI have a close cooperative relationship

As usual the presidency moves regularly every year from one geographical group to another and from one institution to another "from the category of full membership in the Network" within each of the four regions of the Arab world as per the grouping by the statute of the Network. I am pleased to pursue the march of the Arab Network, which was established at the seventh meeting of the Arab National Institutions for Human Rights, in the Mauritanian capital, Nouakchott, in April 2011, which was followed by the first meeting of the Arab Network's General Assembly in Doha on May 16, 2012. Back then, it was called the Eighth General Assembly of the Arab Network for the National Institutions for Human Rights, in order to consecrate the history and reference of the establishment of the Network. At that meeting, I took over the presidency of the Arab Network for its session of 2012-2013, and then the General Assembly of the Network was held in 2013 in Morocco and "according to the Basic Law," presidency was moved to the National Council for Human Rights in Morocco.

Successively, and according to the system, presidency of the Arab Network moved from one geographical group to another of the four regions of the Arab world, so that it was handed over each time to a national institution with full membership in the Arab Network. Now that presidency has fully rotated, the National Human Rights Committee in Qatar will be chairing the next session "The 17th General Assembly of the Arab Network," which will run from 1 - 2 June 2021, when the presidency will move from the geographical group of the Levant and Iraq; i.e. from the Independent Commission for Human Rights in Palestine, to the Arabian Peninsula group; i.e. to the National Human Rights Committee in Qatar.

Reviewing the Network's activities during the past nine years, along with its strategy and operational plan which covers a period until the end of 2024, I see that the Network has succeeded in implementing and accomplishing

The Arab Network has succeeded in implementing all recommendations of its nine successive "general assemblies"

all the directives and recommendations of the nine successive General Assemblies and the first and second Executive Committee, which is elected by the General Assembly for a term of four years. This entailed the National Human Rights Committee in Qatar to acquire permanent membership thereof, as the headquarters country.

ANNHRI General Administration in Doha was able to achieve all the provisions of the Network's work program for the years 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018 and 2019 as approved by the General Assembly and the Executive Committee, in addition to implementing all modifications and additions that made the Network more effective and meet its strategic objectives and operational plan. The Administration was also able to carry out its tasks during the year 2020 under the spread of the Corona pandemic and complete its work despite the difficult circumstances. That was something we, the National Committee, are proud of as an entity that hosts, sponsors and provides support and assistance to the Network's secretariat to implement the tasks, decisions and recommendations of its General Assembly in promoting, advancing and protecting human rights in the Arab region.

What is your evaluation of the role of ANNHRI in the process of enhancing the capacities of national institutions under its umbrella?

Yes; back to your question about the extent to which the Network's objectives and strategy have been implemented during this period, especially with regard to enhancing the capacities of member institutions and encouraging the establishment of national institutions that conform to the standards in the Arab region, I would say that the Arab Network has succeeded and has gone a long way in building and raising the capabilities of the 16 member institutions. The Network was also able facilitate the exchange of experiences and best practices, in a way that contributed to enhancing the compatibility of national institutions with the Paris Principles of 1993. Also, its training activities targeted civil society, and worked to enhance cooperation with these national institutions.

On the other hand, the Arab Network has played an important and distinctive role in terms of coordination and networking between national institutions and international human rights organizations, especially the United Nations agencies, commissions, offices, teams, and UN programs. It also facilitated and supported the participation of some newly established national institutions in international events and meetings, especially those related to the meetings and conferences of the Global Alliance of National Human Rights Institutions (GANHRI) in Geneva. The Arab Network has also responded to the calls of the Global Alliance to support more than one resolution

Goal 16 of the SDGs: Peace, Justice and Strong Institutions are on top Goals

in the Human Rights Council and the General Assembly of the United Nations regarding support for the positions of national human rights institutions and enhance their capacities to promote and protect human rights in their countries. That was conducted through the positive spirit of cooperation shown by the Network's member institutions which responded to the ANNHRI calls to intervene with their permanent delegations to these bodies, and pressure to adopt and approve these decisions that will be reflected positively on the human rights reality in the future.

The Arab Network also had great contributions in working on fundamental and considerable-importance issues such as security and human rights challenges, combating hate speech and violent extremism, the reality of human rights in the Occupied Palestinian Territory and combating violations of the Israeli occupation of human rights, as well as implementing and following up the implementation of the sustainable development goals for the year 2030. So, yes; I could say; the Arab Network has carried out its tasks in the best way and worked to achieve its goals, and it continues in this never-ending journey, because its goal is to respect and promote human dignity as he is the most dignified of God's creation. This is a fact and a continuous struggle as long as mankind continues to exist.

What new things can you do by assuming the presidency of the Network for the second time after completing the terms of all full-membership institutions?

With Qatar assuming presidency of the Arab Network again, we will be the first to implement its updated and ambitious strategy, which extends to the end of 2024, as approved by the last meeting of the General Assembly in Egypt. This strategy was developed to meet the challenges and the new needs of the Network's national institutions, and their expectations about the role the Network must be doing. It is a plan that rectified and directed part of its activities at the country level; to meet specific needs that cannot be met by its regional activities. It will focus on creating tools to spread the culture of human rights within Arab societies, which will contribute to the acceptance of others and the promotion of freedom of opinion and expression, and training through human rights principles and concepts to practice democracy.

The new strategic plan is featured by having seven additional sub-goals to become "23 sub-goals instead of 16 goals in the previous plan," where the Network has added areas that pose a challenge to institutions in keeping with major global trends in the field of human rights. Target groups have also been expanded in a way that contributes to the promotion of human rights in the Arab region, in order to accommodate more of the affiliates of civil society organizations and governments. This will be carried out within the framework of the Network's implementation of its operational programs

The protection and promotion of human rights are a continuous struggle as long as humanity continues to exist

at the country level, which will lead to increasing its effectiveness in cooperation with stakeholders. In the meantime, the Network will maintain the exchange of experiences and best practices in its activities at the regional level, along with enhancing its work to achieve its goals of strengthening international solidarity. This is due to its belief in the effectiveness of cooperation, joint work, universality, and unity of the human rights procession. The Network further hopes that the Corona pandemic and its impacts will end, and that God Almighty will help us in utilizing the tools to achieve the noble goals of the ANNHRI for promoting, reinforcing and protecting human rights in the Arab region.

Your Excellency; The Arab Network will organize an international conference on the "International Solidarity for Implementing the Sustainable Development Goals (SDGs)." Tell us about the concepts and objectives of this conference"?

The importance of the idea that I mentioned at the end of my answer to your first question about "strengthening international solidarity and unity and universality of the human rights march" is what prompted us to think about organizing an international conference in Doha on June 1-2, 2021 on "International Solidarity in the Implementation of the 2030 Sustainable Development Goals- as central to Goal 16 "Peace, Justice and Strong Institutions,". It has been customary to organize an annual conference accompanying the meetings of the General Assembly of the Arab Network, to deal with a priority human rights topic for the Arab region, as well as for the Arab Network and its members. So, the aforementioned topic will be the subject matter to be discussed by the next General Assembly in Doha.

The Arab Network will organize next June in Doha an international conference on international solidarity in implementing the SDGs

We have chosen this topic because of the importance of implementing the goals of the 2030 Sustainable Development Plan, as these goals are centered and are directly related to the promotion and protection of human rights. These global goals cannot be achieved without international solidarity from states, organizations and all stakeholders. It is the right of peoples and individuals to obtain international solidarity in their activities, and in promoting human rights through international notion, especially those goals related to economic, social and climate issues. This cooperation will also create tools and potentials that will enable the implementation of these development goals.

Why is it Goal 16 out of all the Sustainable Development Goals?

Protection from crime and violence, and existence of honest and responsive governments are among the top priorities for development. Now peace, justice and effective governance have themselves become development outcomes- not only as inputs or

The first priority for development is protection from crime and violence, and having honest and responsive governments

factors that help in achieving development. Therefore, Goal 16 promotes the creation of peaceful societies, in which no one is marginalized, in order to achieve sustainable development. Furthermore, it provides universal access to justice, and builds effective, accountable and inclusive institutions for all at all levels. Thus, Goal 16 considers "peace, justice and strong institutions" as a central and master goal through which the rest of the goals can be achieved by effective and rational government departments. This is because the sustainable development goals seek to significantly reduce all forms of violence, and work with governments and societies to find lasting solutions to conflicts and insecurity.

Violence, terrorism, occupation and corruption are factors that prevent any kind of development

Central to this process are the reinforcement of the rule of law, the promotion of human rights, strengthening the participation of developing countries in the global governance institutions, and realizing the principle of leaving no one behind. This is essential and urgent for the Arab countries, given the unprecedented violence that the region has witnessed over the last ten years and the widespread violations of basic human rights that it has produced. Added to that are the long-term Israeli occupation of the Palestinian land, its systematic violations of Palestinian human

rights and its racist and anti-all humanitarian laws. It is well-established that terrorism, occupation and corruption limit, and in some cases prevent, the realization of any kind of development. Hence, these matters must be addressed in order to spare the Arab region from living in conflicts whose consequences are adverse to development.

Back to the conference; what are its objectives and expected outcomes?

The seventeenth conference of the Arab Network for National Human Rights Institutions will discuss a package of themes related to international solidarity and its relationship to the implementation of the sustainable development goals, the centrality of Goal 16, the measures related to the promotion of human rights and the role of national institutions.

We also hope that the conference will develop recommendations and a plan of action and follow up on its implementation; and to achieve that, we hope that this conference will result in the formation of a working group consisting of the Arab Network, the High commissioner, the United Nations Development Program, the ESCWA, and the interested stakeholders, to implement the action plan in addition to carrying out other relevant roles which are considered a compass that guides institutions in cooperation and strengthening their role and carrying out their responsibilities in order to follow up and implement the 2030 SDGs.

We also look through the conference to achieve results that enhance the role of national institutions and empower them and open horizons for cooperation in implementing and following up the implementation of the 2030 SDGs - nationally and internationally. This is in addition to encouraging international cooperation and solidarity to implement the sustainable development plan, and emphasizing the outputs and recommendations of the International Arab Network Conference held in Egypt - Sharm El-Sheikh on 26-27 June 2019 on "The role of national human rights institutions in following up the implementation of the sustainable development goals." Such recommendations will be the outset.

The Global Alliance organizes stands of solidarity with institutions facing threats and acts of reprisal

Such is added to exchanging and sharing best practices on international solidarity, governance, human rights approaches, the role of national institutions and civil society organizations and expanding their cooperation. Further, the government sector will be encouraged to be a partner in the struggle to achieve rights and integration with other stakeholders. We also hope to come up with recommendations and develop a vision and action plan to overcome challenges, meet needs, raise and build capacities, and cooperate with stakeholders in their implementation. A working group will be established from the Arab Network, the High Commissioner, the United Nations Development Program and Statistics, ESCWA and civil society organizations to follow up the work plan and the recommendations of the conference.

What nature of categories are participating in the conference?

The Global Alliance Strategic Plan is owned by everyone who participated therein

Invitations to attend the Conference will be sent to representatives of all 16 national human rights institutions that are members of the Arab Network, representatives of the Global Alliance of National Human Rights Institutions and its Executive Office, secretariats of the four regional networks accredited by the Global Alliance of National Human Rights Institutions, in addition to representatives of the High Commissioner for Human Rights, the United Nations Development Program, the Charter Committee, the Arab Institute for Human Rights and the ESCWA as partners of the Arab Network. Invitations will also be sent to representatives of the Arab League and the host country, statistical institutions and organizations, parliamentarians, human rights institutes, international and national organizations, civil society organizations, academic institutions, and development partners. It is expected that the number of attendees at the conference will be about (250) two hundred and fifty at the opening session, and (150) one hundred and fifty during the remaining sessions, the latter being experts and representatives of these stakeholders.

As a Secretary-General of the Global Alliance of National Human Rights Institutions (GANHRI); What means of support are you providing to national institutions in order to enhance their capacities and meet the conditions of their world classification in general, especially at the regional and Arab levels?

Independent national human rights institutions (NHRIs) play a vital role in promoting and protecting the basic rights of all persons in their countries. They support victims in the pursuit of justice, monitor governments, recommend changes to laws, and lead awareness-raising programs to confront situations that can fuel violence and discrimination. However, NHRIs need support to carry out this work and fulfill their mandate. This is the reason for the establishment of the Global Alliance of National Human Rights Institutions, which is a network of national institutions that provides practical assistance and support to those institutions. We in the Global Alliance provide support at every stage of the development of national human rights institutions so that they are strong and effective in defense of human rights.

The assistance and support process includes providing advice on the establishment of national human rights institutions, conducting training to enhance the capacities of national institutions, reviewing and accrediting these institutions in accordance with the Paris Principles, as well as supporting NHRIs to strengthen their independence. We also assist in gathering national human rights institutions for discussion, dialogue and cooperation during our annual meetings and international conferences. The Global Alliance as well assists them to deal with the international human rights system, organizes a stand of solidarity with national human rights institutions facing threats and reprisals, in addition to creating cooperation with regional networks in some activities.

We should call for early research into the best ways to develop mechanisms of the national institutions

What mechanisms are adopted by the Global Alliance of National Human Rights Institutions to strengthen cooperation with regional networks? What are the most important objectives of this cooperation, and what results have you achieved during your tenure as Secretary-General of GANHRI?

The Global Alliance has brought NHRIs from all regions together at the global level and has a close relationship with all regions: Africa, Asia and the Pacific, the Americas and Europe. One of the important achievements during my work so far has been the development of the Strategic Plan of the Global Alliance of National Human Rights Institutions for the period 2020-2022. The process was to a great extent participatory, involving all members of the GANHRI, the governance bodies of the GANHRI, United Nations partners and regional networks; with all being given opportunities to contribute to all stages of the process.

"National institutions" act as the spearhead for the implementation of the SDGs

The strategic plan was approved at the 2020 annual meeting of the GANHRI in December. As a result, the strategic plan of the Global Alliance is owned by everyone who participated therein, and regional networks have an important role to play in supporting the implementation of what we agreed upon together thereof. This is in addition to the fact that, since the Global Alliance of National Human Rights Institutions is the umbrella organization for National Human Rights Institutions, it often works to facilitate and mediate the interaction of regional networks with the United Nations at the global level, including the delivery of their voices at the global level.

How does GANHRI view the Arab Network for National Human Rights Institutions in terms of classification and powers, and what are the aspirations of the Coalition for the role that the Network plays at the Arab level?

Although the Network does not fall within the member networks of the Global Alliance according to its statute, we are all part of the family, and as such, the Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI) and the Global Alliance of National Human Rights Institutions (GANHRI) have a close cooperative relationship. For example, ANNHRI has supported the participation of national human rights institutions from the Arab region in the meetings of the GANHRI, and it also assists the newly established NHRIs in promoting their capacity building on the Paris Principles and the accreditation process.

In addition to that, the ANNHRI and the GANHRI have worked

closely together in the advocacy campaigns of the Global Alliance in relation to the United Nations General Assembly. The two parties participate in relevant meetings, and the representative of the Global Alliance of National Human Rights Institutions is regularly invited to the meetings of the Arab Network for National Human Rights Institutions; and likewise, the representative of the Network attends the meetings of the Global Alliance.

Your Excellency; Without a doubt, the global Corona pandemic has changed many concepts in dealing with the needs of public institutions, among which are national human rights institutions. In this context, you have called for the development of national institutions' mechanisms to enable them to fully carry out their mission in light of this pandemic and beyond. How will this development be, and what are its methods?

The Corona pandemic definitely has made it imperative for everyone to activate alternative ways to continue its march in achieving its goals and messages and adhering to its responsibilities towards all members of society. This particularly is the case with those institutions that deal directly with the public; so, we should call for early research to look at the best ways to develop the mechanisms of national human rights institutions in terms of administrative efficiency that consider leveraging the levels of responsiveness in considering the issues raised to them while improving the level of services for the public. As it is known, national institutions are not limited to receiving complaints, but there are other themes related to providing recommendations and consultancy regarding national, regional and international legislation. They also conduct visits and monitor the human rights situation in public and private sector institutions to find out everything related to human rights in health, education, work and other basic rights. This is in addition to its role in raising awareness and educating all spectrums of society within the framework of protecting human rights and preserving humankind dignity, mobilizing the energies of society on understanding and practicing its rights and duties, and implementing the values of social justice and tolerance, and promoting equality and non-discrimination.

Undoubtedly, each of these themes needs to be "re-designed in a better way" in order to be in line with the global trend and commensurate with the burdens that fall on the shoulders of national human rights institutions. Indeed, we in the National Human Rights Committee in Qatar have applied the process of benefiting from electronic systems since the announcement of the Corona as a global pandemic and relying on social distancing as a means to curb the spread of the disease among members of society. These methods have proven their effectiveness and ability to complete all transactions and saved a lot of time and effort in light of reducing the human labor force and applying home quarantine for 80% of the workforce.

What about the goal of developing these mechanisms for post-Corona pandemic?

Equally, we find that the development of human rights mechanisms has become a paramount necessity even for the time after controlling the Corona pandemic, especially in light of the greatest challenge that has fallen upon the shoulders of national human rights institutions since 2015, after the United Nations recognized national human rights institutions as a main mechanism in the process of implementing and following up the implementation of the sustainable development goals, which means that national institutions will be a spearhead for the implementation of the SDGs. However, we all must admit that there are many complexities and ramifications in the SDGs, and that science, technology and innovation are now considered a critical tool to achieve those goals within the framework of the knowledge revolution and the acceleration of technological progress. Thus, according to these challenges, we must consider the issue of developing human rights mechanisms as one of the strategic goals of national human rights institutions in order to enable them to play their pioneering and leadership role in promoting human rights and ensuring that humankind lives with dignity befitting their humanity.

You have extensive experience at the national, regional and international levels in the field of human rights; How do you view the human rights situation in light of the current international and regional scene?

We can say that we are in an era witnessing the most difficult tests that the human rights scene has passed through – at the international and regional levels. This is due to the political conflicts and ideologies of wars, especially in the Arab and Islamic region whose many countries have been suffering from these tensions, and in turn, the first victim is the human being. These conflicts have left behind, among others:

refugee camps that are overcrowded with children, women and the elderly, increase in illegal immigration, as well as victims of drowning and human violations. They also led to a frightening increase in unemployment rates, drop out of education, spread of epidemics and deterioration in health.

All of these have negatively affected the achievement of the SDGs and constitute a major challenge for national human rights institutions, international human rights organizations and civil society organizations. We are facing a scene that is getting more and more complex every day. I do not wish to draw a dark map of the world, but from the facts that we have in our hands, I could say, "We are facing a blurry future for the human rights situation in the world." However, with concerted efforts, renewed interest and commitment to the full realization of economic, social and cultural rights, as a vital factor for preserving human existence properly, effective national human rights institutions can play this role which establishes the foundations for respect and protection of human rights. Such institutions can develop policies, processes and skills to further integrate these rights into their work and in the behavior of their societies, thus enabling them to address poverty and promote development.